الشورى يوافق على تعديل
نظام المشاركة بالوقت ...

المجلس يرفض تحديد
أسعار الخدمات الصحية

أعضاء يطالبون مصلحة
الزكاة بالانتقال من
الجباية إلى الرعاية

اليوم الوطني الـ ٨٣ عطاءٌ يتدفق.. وولاءٌ يتجدد

تحتاري

تخافي

تؤجّلي

سارعي بالكشف المبكر عن سرطان الثدي واستمتعي بحياة صحية بإذن الله

مركز عبداللطيف للكشف المبكر
Abdullatif Cancer Screening Center
2007
1428هـ

الأيام العالمية للتوعية
بسرطان الثدي
١٤ – ٢٩ أكتوبر

للحجز : 01 2935945 - 01 2935942

للتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال لبرنامج الكشف المبكر أرسل ٢ إلى الرقم 5070

الملك عبد العزيز أعاد صياغة التاريخ في المنطقة

قبل أكثر من قرن من الزمن، وفي الوقت الذي كانت فيه القوى العظمى آنذاك تتجاذب النفوذ والهيمنة على المنطقة، في حين تتهاوى دول أخرى نحو السقوط. بزغ فجر جديد في الجزيرة العربية، ليعلن بدء تأسيس دولة تبسط نفوذها على أطراف الجزيرة، وتوحيده تحت راية التوحيد «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، عندما قرر الفتى اليافع عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ورجاله المخلصون استعادة مُلك آبائه وأجداده، فاستولى على الرياض، ومنها انطلق ليُسطر ملحمة كُبرى لتوحيد أجزاء البلاد استمرت نحو اثنين وثلاثين عاماً.

تأسيس المملكة العربية والسعودية، وتوحيد أطرافها المترامية، لم يكن ليتحقق، لولا فضل الله تعالى وتوفيقه، ثم بالعزيمة الصادقة، والشجاعة التي كان يتصف بها الملك عبد العزيز - طيب الله ثراه -، وقبل ذلك كله قوة الإيمان بالله، والثقة بنصره، فوحد أركانها، وجمع أبناءها على قلب رجل واحد، وأبدل الخوف والصراعات القبلية بالأمن والاستقرار، ونشر العلم ليبدد ظلام الجهل. الرجال العظماء في تاريخ البشرية لا يمكن نسيانهم أو تجاهل أعمالهم لأنهم جزء من هذا التاريخ.. والملك عبد العزيز لم يكتف بكتابة التاريخ بكفاحه الطويل، بل، غيره وأعاد صياغته، وصنعه في منطقة حساسة، كانت من أهم مناطق العالم في الميزان الإستراتيجي، وبقيت ملاحمه وإنجازاته، علامات مضيئة تنير دروب الشعوب والأمم من أجل الحرية والكرامة والخير والتقدم. الملك عبد العزيز آل سعود فَهِمَ التاريخ فهماً جيداً، واستفاد من أسلافه الخيرين، ومن بطولات الإسلام، وقدم دروساً للأجيال بعده في التضحية والإيثار والتواضع والعمل في سبيل الآخرين.. في ملحمة إنسانية حققت أشياء كثيرة منطلقها أنه عرف كيف يقيم التواصل بين الأجيال فلا ينقطع..

من هنا بقيت بصمات الملك عبد العزيز واضحة على صفحات التاريخ العربي والإسلامي والإنساني المعاصر.

الشورى شكلت إحدى السمات المهمة في بناء الدولة، وتأسيس نظام الحكم والإدارة التي جعلت هذه البلاد تتميز في نظام حكمها وإدارتها، فقد كان من أول القرارات التي اتخذها الملك عبد العزيز - رحمه الله – بعد توحيد أركان البلاد، أمره بتكوين مجلس للشورى لإيمانه العميق بأهمية مبدأ الشورى في إدارة شؤون البلاد، وسار أبناؤه البررة من بعده على هذا النهج القويم في إدارة شؤون الدولة.

مجلس الشورى حظي، ويحظى باهتمام وعناية من قادة هذه البلاد، وما النقلة النوعيةً والتاريخية التي شهدها المجلس في هذا العهد الميمون بالقرار التاريخي لخادم الحرمين الشريفين، بتعيين٣٠ امرأةً في المجلس؛ ليمنحها حق المشاركة في دائرة صناعة القرار وإسهامها في مسيرة التنمية. هذا القرار غير المسبوق تاريخياً، هو تقدير من الملك عبد الله بن عبد العزيز للمرأة السعودية، وما وصلت إليه من النضج الفكري والعلمي والخبرة العملية بما يمكنها من المشاركة بفاعلية في صناعة القرار الوطني.

أسرة التحرير

ASH-SHURA
الشورى

٦
اليوم الوطني
عطاءُ يتدفق.. وولاءُ يتجدد

الذكرى الثالثة والثمانين لتوحيد المملكة هي مناسبة تحمل معاني عظيمة، فهي قصة كفاح وملحمة بطولية قادها المؤسس الملك عبد العزيز - طيب الله ثراه - تحت راية التوحيد الخالدة لتقوم على إثرها دولة حديثة.

٢٦
تحت القبة
ديوان المراقبة العامة اشتكى ضعف التجاوب من قبل الجهات المشمولة بالمراقبة

أبدى أعضاء الشورى تعجبهم من تقرير ديوان المراقبة العامة، وأعدوه تقريرًا إحصائيًا، يتبع آلية غير فاعلة.. ولا بد من إعادة النظر في أنظمته.

٤٢
قرار وأصداء
مشروع نظام حماية الطفل.. الرهان على اللائحة ثم التنفيذ!

وافق مجلس الشورى بالأغلبية خلال جلسته العادية (٣٧) برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، على التعديلات التي أجرتها الحكومة على مشروع نظام حماية الطفل الصادر من مجلس الشورى بالقرار ذي الرقم (٧٤/١٤٥).

إن مجلة (الشورى) والشركة الناشرة حريصتان على دقة المعلومات الواردة في هذه المجلة وتبذلان الجهود من أجل التحقق من صحتها إلا أنهما لايتحملان مسؤولية أي من النتائج أو التصرفات المسندة إلى هذه المعلومات.

جميع المعلومات والآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة هي مسؤولية مصادرها وغير ملزمة لـ (الشورى) أو الشركة الناشرة.

إن مجلة الشورى تهدف إلى إلقاء الضوء على أعمال مجلس الشورى ودوره في خدمة الوطن و المواطن.

للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com

مجلس الشورى

المشرف العام
د. فهاد بن معتاد الحمد
مساعد رئيس مجلس الشورى

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
على بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي
عادل بن زامل الحربي

التصوير
سالم الحمدان
عبد الهادي القحطاني
خالد الزهراني

ردمد
ISS: ١٣١٩ - ٩٨٤٦
موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى- الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روف

المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

٤٨

تحقيق

بين مطرقة الهوية وسندان اللغة الأجنبية يقف ولي الأمر حائراً بين المدارس الحكومية والمدارس الأهلية العالمية .. أين يُعلم فلذة كبده ؟

تدور في الأذهان أسئلة كثيرة تطرحها مجلة الشورى، للكشف عن الفرق في نوعية التعليم بين المدرستين، وتجيب عن المخاوف التي يترتب على هوية الطالب وتأثيرها على لغته العربية، ومخرجات تلك المدارس ومدى انعكاسها على الوطن والمجتمع.

٥٨

تجربتي في الشورى

د/ زهير السباعي: كان طموحي تغيير العالم الطبي!.. ولو عرفت حدود طاقاتي وإمكاناتي لقللت من طموحي

تحرص مجلة « الشورى » على التواصل مع أعضاء مجلس الشورى السابقين لتقلب معهم صفحات من حياتهم، وما هي الحصيلة التي خرج بها من المجلس؟ وكيف أسهم في خدمة الوطن والمواطن تحت قبة المجلس؟.

تقرير ديوان المراقبة احصائي لايقدم حلول ٢٦
تقرير وزارة الاقتصاد والتخطيط ... مطالبة بدراسة فصل النشاطين ٣٦
مطالبات بمناقشة وزير النقل ومسؤولي السكة الحديدية بالمملكة ٣٩

في هذا العدد

قرار وأصداء ٤٢
شورى الشباب ٥٤
التثقيف الصحي ٦٢
دراسة ٦٦
مجتمع الشورى ٧٢
من الذاكرة ٨٠

اليوم الوطني الـ ٨٣

عطاءٌ يتدفق.. وولاءٌ يتجدد

الملك عبد العزيز.. من الملحمة البطولية إلى الشورى في الحكم

الذكرى الثالثة والثمانين لتوحيد المملكة هي مناسبة تحمل معاني عظيمة، فهي قصة كفاح وملحمة بطولية قادها المؤسس الملك عبد العزيز بن عبدالرحمن – طيب الله ثراه – الذي جمع شتات هذه البلاد، تحت راية التوحيد الخالدة لتقوم على إثرها دولة حديثة .

وبالعودة إلى الوراء وتحديداً إلى ما قبل مائة عام تقريباً؛ سنرى مشهداً ممتداً أمامنا، من التخلف والتفرق، والتمزق والتناحر والعداوات التي تغذيها مناوشات الغزو، ودوافع الكسب، وانفلات السلطة، التي ترعى مصالح الناس وتحمي أنفسهم، وأموالهم وأعراضهم، وسنرى أمامنا مشهداً لإنسان الجزيرة العربية،وقد أنهكه الجوع، وهددته الأمراض، وأضله الجهل .

كان الملك عبد العزيز يرصد هذه المشاهد وغيرها، بعينين ثاقبتين، وبفكر عميق، فيرى كيانات يعتريها الضمور، وتحالفات تقطعت أواصرها، ومشهد من الرمال المتحركة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وأدرك أنه ما لم يتحرك سريعا فستدفن الرمال أحلامه إلى الأبد، ولذلك رأى الملك عبد العزيز أن تكون البداية من الرياض، لوضع نواة لما كان يفكر فيه، بإشعال جذوة الدين، واستعادة هيبته في النفوس، ووضعه قاعدة للحياة ينظم علاقة الحاكم بالمحكوم ويقمع الظالم الغشوم.

إن ذكرى توحيد الوطن قصة قادة حكماء، وملوكاً أوفياء قادوا دفة التنمية منذ عهد المؤسس – رحمه الله – إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود – حفظه الله – الذي سار بالبلاد على خطى من سبقه، بسياسة معتدلة نعيش على إثرها الأمن والأمان .

والدولة رعاها الله تجتهد دون كلل في تحقيق رفاهية المواطنين، وتتلمس مواطن القصور في قضايا الإسكان، وتوفير فرص العمل، والرعاية الصحية، وجودة التعليم، وكفاءة عمل الأجهزة الخدمية.

وعندما دانت جميع أطراف هذه البلاد للملك عبد العزيز، توجه – رحمه الله – لإرساء أركان الحكم السياسية والإدارية، وكانت الشورى سمة رئيسة في منهجه الإداري، فنهج في تعامله مع المواطنين سياسة قائمة على الشورى، والتناصح مع الرعية، واغتنام الفرص لتبادل الرأي، اتباعاً لقوله تعالى: « وأمرهم شورى بينهم»، فكان لهذا النهج القويم الذي سار عليه أبناؤه من بعده الأثر الكبير، فيما تعيشه المملكة وأهلها، من تلاحم وتطور كبير قائم على تعاضد الدولة والمواطنين.

وتجسيداً لهذا النهج كانت لقاءات الملك عبد العزيز مستمرة، ومتواصلة مع المواطنين. يقدم لهم النصح ويسدي لهم التوجيه، ورغم أنه كان يعمل أكثر مما يقول؛ إلا انه ترك لنا كلمات خالدة تسجل حكمته، ورجاحة فكره، ورأيه؛ حيث كانت كلمته موقف يلتزم به، ونهج يُسار عليه، وحق يصدع باطلَ الأعداء.

وكانت كلماته وخطبه تبين وتوضح نهجه السليم، وتفكيره العميق، ونظرته الصائبة إلى مختلف الأمور.

ففي الخطاب الذي ألقاه الملك عبد العزيز يرحمه الله في الجلسة الافتتاحية لمجلس الشورى في السابع من ربيع الأول من عام ١٣٤٩هـ الموافق الأول من أغسطس ١٩٣٠م. يتضح مدى إدراكه لأمور الدولة صغيرها وكبيرها، وحرصه التام على تقدم هذه البلاد، ورقي شعبها.

حيث يقول - يرحمه الله - مُخاطبا أعضاء المجلس: «إن أمامكم اليوم أعمالا كثيرة من موازنة للدوائر الحكومية، ونظم من أجل مشاريع عامه تتطلب جهودا أكثر من جهود العام السابق، وأن الأمة تنتظر منكم ما هو المأمول منكم، من الهمة وعدم إضاعة الوقت الثمين؛ إلا بما فيه فائدة البلاد المقدس، أنا لا أحب أن أشق على الناس، ولكن الواجب يقضي بأن أصارحكم.. إننا في أشد الحاجة إلى الاجتماع والاتصال بكم لتكونوا على علم تام بما عندنا، ونكون على علم تام بما عندكم، وأود أن يكون هذا الاتصال مباشرة وفي مجلسي، لتحملوا إلينا مطالب شعبنا ورغباته، وتحملوا إلى الشعب أعمالنا ونوايانا.. إنني أود أن يكون اتصالي بالشعب وثيقا دائما؛ لأن هذا أدعى لتنفيذ رغبات الشعب.. لذلك، سيكون مجلسي مفتوحا لحضور من يريد الحضور. أنا أود الاجتماع بكم دائما لأكون على اتصال تام بمطالب شعبنا، وهذه غايتي من وراء هذا الاتصال.»

مجلس الشورى

ولقد مرت الشورى بمراحل عدة منذ دخول الملك عبد العزيز – يرحمه الله – مكة المكرمة عام ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م؛ حيث دعا آنذاك إلى الشورى، وجعلها ركيزة أساساً في حكمه، تثبيتاً لأمر المشاورة وفق الأسس الشرعية، وهي نواة لدولة إسلامية شورية، دستورها الكتاب والسنة.

ولعل من المفيد استعراض بشيء من الإيجاز في هذا التقرير المراحل التي مرت بها المملكة في مجال الشورى، وتعد تجربة ثرية لا تختلف عن تجربة أي مجلس برلماني، في مراحل تطويره، وفي ممارساته لمهامه، بناءً على المعطيات السياسية، والظروف الداخلية لكل بلد.

المجلس الأهلي لعام ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م:

جاء تأسيس أول مجلس منتخب في ١٣٤٣/٥/٢٤هـ، الموافق ١٩٢٤/١٢/٢٠م، أطلق عليه المجلس الأهلي الشورى برئاسة الشيخ/ عبد القادر بن علي الشيبي، ويضم في عضويته (١٢) عضواً، ولما كان بناء الدولة لم يكتمل؛ فقد نيط بهذا المجلس تنظيم مواد أساسية لإدارة البلاد، ولم يكن هناك نظام يحدد عمل المجلس، واستمر هذا المجلس حوالي ستة أشهر.

المجلس الأهلي الشورى لعام ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م:

رغبة في توسيع دائرة المشاركة، فقد تم حل المجلس السابق، وصدرت الإرادة السلطانية في ١٣٤٤/١/٨هـ، الموافق ١٩٢٥/٧/٢٨م، بتشكيل مجلس منتخب يمثل جميع حارات مكة المكرمة، وعددها (١٢) حارة، على أن يكون إثنان من العلماء، وواحد عن التجارة، إضافة إلى ثلاثة أعضاء يعينهم السلطان عبد العزيز من أعيان البلد. وهنا نلحظ الجمع بين الانتخاب والتعيين. حيث جاء المجلس برئاسة الشيخ/ محمد بن عبد الرحمن المرزوقي، والشيخ/ عبد القادر بن علي الشيبي، نائباً للرئيس، و(١٥) عضواً، والشيخ/ محمد سرور الصبان، أميناً للسر.

جاء هذا المجلس أكثر تنظيماً عن سابقه، وذلك بوجود نائب للرئيس، وأمين للسر، وافتتح المجلس في يوم الثلاثاء ١٣٤٤/١/١٣هـ، الموافق ١٩٢٥/٨/٢م. ثم جاءت تعليمات تشكيل هذا المجلس في ست مواد، حددت شروط العضوية، وآخر موعد للإقتراع، ومن لهم حق الإقتراع، وهي تعد النواة لنظام مجلس الشورى الذي تأسس فيما بعد، أما ما يتعلق باختصاصاته؛ فقد تمت صياغتها في سبع مواد، تشمل: تنظيم جميع الأمور وترتيبها في المحاكم، والأمور البلدية، والأوقاف، والتعليم، والأمن، والتجارة، إضافة إلى تشكيل لجان دائمة لحل المشكلات التي يُرجع فيها إلى العرف بما لا يخالف أصلاً من أصول الشريعة الإسلامية.

مجلس الشورى لعام ١٣٤٥هـ/١٩٢٦هـ:

ضمن المراحل التي مرت بها البلاد نحو توحيدها، وبناء دولة مؤسسات قادرة على النهوض بالدولة والمجتمع نحو التقدم؛ فقد صدرت موافقة الملك عبد العزيز في ١٣٤٥/٢/٢١هـ، الموافق ١٩٢٦/٨/٢٩م، على التعليمات الأساسية لنظام الحكم، ومن ضمن تلك التعليمات القسم الرابع الخاص بالمجالس، ومنها ما يتعلق بمجلس الشورى وهي المواد: (٢٨)، و(٢٩)، و(٣٠)، و(٣١)، و(٣٦)، و(٣٧).أشارت هذه المواد إلى مقر المجلس، وتسميته بمجلس الشورى بدلاً من الإسم السابق المجلس الأهلي، وتشكيلة أعضاءه الذين بلغ عددهم (١٢) عضواً، وتحديد انعقاد جلساته، ومن لهم حق حضور الجلسات، ومدة العضوية بسنة واحدة.

مجلس الشورى لعام ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م:

بعد يومين من حل المجلس السابق أي في ١٣٤٦/١/٩هـ، الموافق ١٩٢٧/٧/٨م صدر أمر ملكي بتعديل القسم الرابع من التعليمات الأساسية، وهي الخاصة بمجلس الشورى، بحيث يعمل المجلس وفقاً للنظام الجديد المعدل، وقد تكون المجلس لهذا العام من ثمانية أعضاء لمدة سنتين، ووفقاً للنظام فإن تشكيل الأعضاء يتم بانتخاب الحكومة أربعة بعد استشارة أهل الفضل والخبرة، وأربعة تختارهم الحكومة بمعرفتها يكون إثنان منهم من أهل نجد.

أما نظام المجلس، فقد صدر في خمس عشرة مادة، أظهرت في تنظيمها تجارب المجلس السابقة. وهو بذلك يعد أول نظام للمجلس، ويلزم بأعضاء مفرغين عددهم (٨) أعضاء، برئاسة النائب العام لجلالة الملك سمو الأمير/ فيصل بن عبد العزيز، على أن ينعقد المجلس مرتين في الأسبوع، ويمكن أن يجتمع أكثر من ذلك بناء على دعوة من رئيسه كلما دعت الحاجة.

وبهذا يعد هذا العام تاريخ التأسيس الفعلي لمجلس الشورى في عهد الملك عبد العزيز، وقد افتتح الملك عبد العزيز دورته الأولى في ١٣٤٦/١/١٤هـ، الموافق ١٩٢٧/٧/١٣م، وعقدت أولى جلساته في يوم الأحد ١٣٤٦/١/١٨هـ، الموافق ١٩٢٧/٧/١٧م.

مجلس الشورى لعام ١٣٤٧هـ/١٩٢٨م:

نظراً لكثرة الأعمال المنوطة بالمجلس، فقد اقتضت المصلحة إجراء بعض التعديلات في نظامه، حيث صدر في العام نفسه نظام آخر معدل في أربع عشرة مادة، وكانت التعديلات التي تم إدخالها في هذا النظام، هي:

أطلق العدد الذي يؤلف منه أعضاء المجلس، وبلغ العدد ذلك العام (١٢) عضواً، بعد أن كان محدداً بثمانية أعضاء. كما أشارت المادة الثانية إلى تعيين

نائب دائم للمجلس من قبل الملك، وأن ينتخب نائب ثان من قبل المجلس، وحددت المادة الثامنة انعقاد جلسات المجلس يومياً بعد أن كانت مرات انعقاده إثنتين في الإسبوع.

كما صدر عن المجلس في العام نفسه ملحق للنظام في سبع مواد، تمت صياغته ليكون أكثر ملاءمة وتنظيماً لسير أعمال المجلس، وقد صدر لاحقاً بعد إدخال بعض التعديلات، تحت اسم؛ (النظام الداخلي لمجلس الشورى)، في أربع وعشرين مادة.

استمر مجلس الشورى بنظامه المذكور دون تعديل ، وظل يمارس قدراً واسعاً من الصلاحيات إلى أن تأسس مجلس الوزراء عام ١٣٧٣هـ/١٩٥٣م، حيث جرى توزيع الكثير من صلاحيات مجلس الشورى بين مجلس الوزراء، والأجهزة الحكومية الجديدة، والمطورة وفق أنظمتها، لكن مجلس الشورى ظل يواصل جلساته ويستعرض ما يحال إليه وفق نظامه، وإن لم يكن بالمستوى الذي كان عليه من قبل.

هذا وقد عقد المجلس القديم منذ عهد الملك عبد العزيز حتى نهاية عهد الملك خالد بن عبد العزيز – يرحمهم الله – (٦٢٢٢) جلسة، أصدر خلالها (٩٣٤٩) قراراً، وعدد دوراته بلغت (٥١) دورة.

مجلس الشورى الحديث:

عندما قطعت المملكة شأناً بارزاً في التنمية قام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز – يرحمه الله – بتحديث الأنظمة في البلاد فأعلن في خطابه التاريخي الذي ألقاه يوم ١٤١٢/٨/٢٧هـ عن إصدار الأنظمة الثلاثة، نظام الحكم، ونظام مجلس الشورى، ونظام المناطق.

وقد كانت إعادة تحديث نظام مجلس الشورى بمثابة تحديث وتطوير لما هو قائم، عن طريق تعزيز أطر المجلس ووسائله وأساليبه من الكفاية والتنظيم والحيوية، بما يتناسب مع التطورات المتلاحقة التي شهدتها البلاد خلال الحقبة الأخيرة في مختلف المجالات، وبما يواكب واقع العصر الذي تعيشه، ويتلاءم مع أوضاعه ومعطياته، إيذاناً ببداية مرحلة جديدة من تاريخ الشورى العريق في المملكة العربية السعودية.

لقد رسخ خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز – يرحمه الله – دعائم الشورى في المملكة بإصداره نظاماً جديداً لمجلس الشورى بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ يحل محل نظام المجلس القديم الصادر في عام ١٣٤٧هـ، واعتماده للائحة الداخلية للمجلس والقواعد الملحقة بها في تاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ

ومن ثم تكوينه للمجلس في دورته الأولى من رئيس وستين عضواً، وفي دورته الثانية صار المجلس مكوناً من رئيس وتسعين عضواً، وفي دورته الثالثة أصبح المجلس مكوناً من رئيس ومائة وعشرين عضواً. وفي دورته الرابعة صار المجلس مكوناً من رئيس ومائة وخمسين عضواً، من أهل العلم والخبرة والاختصاص.

وفي هذا العهد الزاهر عهد الخير والنماء، والتحديث والإصلاح، عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، شهد مجلس الشورى نقلة تاريخية ونوعية بتوسيع المشاركة الوطنية في صنع القرار عندما قرر – حفظه الله – تعيين ٣٠ امرأة عضواً في مجلس الشورى، وهي خطو غير مسبوقة في التاريخ السياسي والشوري بالمملكة، إلى جانب تحديث بعض مواد نظام مجلس الشورى لتعزيز صلاحياته، وتوسيع اختصاصاته، مثل تعديل المادة الثالثة والعشرين .

وإذا كان واجب الانتماء الوطني يفرض علينا في هذه المناسبة الوطنية التي تجدد كل عام أن نقف أمامه بكل فخر واعتزاز، فإن من الواجب أيضا أن يترجم أبناء الوطن انتماءهم على أرض الواقع ، ليكون شاهداً على المزيد من التلاحم والوحدة الوطنية والالتفاف حول قيادتنا الراشدة لتستمر مسيرة الخير والعطاء وليعلوا البناء التنموي بخطط مدروسة، وكثيرة هي المجالات والميادين التي تترجم الانتماء الوطني إلى سلوك، ولعل من أهمها ما يتعلق بالمحافظة على صلابة الأمن الداخلي واللحمة الوطنية وعلى مكتسبات التنمية التي نعيش في ظلالها لتكون أكثر عطاء، وأبقى أثرا وأعظم فائدة، كما أننا في يومنا الوطني وانطلاقا من واجبات الانتماء نستشعر ضرورة أن يكون المواطن فاعلا في مشروع التنمية وحارساً لهذه المكتسبات محافظا عليها، واعيا بقيمتها، مدركاً لما بذل من اجل إنشائها.

آل الشيخ : الشورى إحدى السمات المهمة في بناء الدولة وتأسيس نظام الحكم

رفع معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ باسمه ونيابة عن أعضاء المجلس، أسمى آيات التهاني لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، ولصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، ولصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء – حفظهم الله – ولحكومة وشعب المملكة العربية السعودية؛ بمناسبة اليوم الوطني للمملكة في ذكراه الثالثة والثمانين.

وقال معاليه في تصريح بهذه المناسبة: «إن الثالث والعشرين من شهر سبتمبر عام ١٩٣٢م، الموافق ١٩ جمادى الأولى ١٣٥١هـ، شهد تأسيس أول وحدة عربية على شبه الجزيرة العربية؛ حينما أعلن موحد هذه البلاد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود – يحفظه الله – توحيد المملكة العربية السعودية بعد أن سطر ورجاله المخلصون ملحمة بطولية تاريخية على أرض الجزيرة العربية امتدت لأكثر من ثلاثين عاماً؛ لتوحيد أجزاء هذا الوطن تحت راية «لا إله إلا الله محمد رسول الله»؛ وذلك اليوم كان الفاصل بين حياة الخوف والفرقة والنزاعات والجهل وحياة الأمن والاستقرار والوحدة ونبذ العصبية، ونشر العلم ليبدد ظلام الجهل».

وأضاف معاليه: «إنه يوم تاريخي لا يُنسى وذكرى راسخة في أذهان أبناء هذا الوطن جيلاً بعد جيل، ويُحق لنا جميعًا بكل أطيافنا وأجناسنا وأعمارنا أن نفخر بهذه الذكرى العظيمة وأن نحتفي بها؛ لأنها تمثل لنا الماضي والحاضر والمستقبل».

وعَد معالي الدكتور آل الشيخ هذه الذكرى مُناسبة في كل عام يتوقف فيها أبناء هذا الوطن لقراءة الحاضر في هذا العهد الزاهر؛ عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ـ يحفظه الله ـ عهد الخير والنماء، عهد الإصلاح والتحديث للأنظمة، والنقلة الحديثة في إدارة الدولة بما يواكب المستجدات ومتغيرات العصر، ويستجيب للتطورات المتلاحقة التي تشهدها المملكة العربية السعودية على أكثر من صعيد، ويُساير المكانة الرائدة التي باتت تتبوأها المملكة على المستوى العالمي.

ولفت النظر إلى النهضة التنموية التي شهدتها المملكة في كافة القطاعات والخدمات، وبخاصة ما يتعلق بتنمية إنسان هذه البلاد فهو عماد التنمية ومرتكزها، وهدفها؛ لذلك أولى خادم الحرمين الشريفين قطاع التعليم جل عنايته ورعايته، فأمر بمشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم العام والتوسع في إنشاء الجامعات لتصل إلى ٢٥ صرحًا جامعيًا في مختلف مناطق المملكة، وأنشأ جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، إلى جانب برنامج الابتعاث الخارجي للطلاب والطالبات؛ لمواصلة دراستهم العليا في مختلف التخصصات العلمية في عدد من البلدان الشقيقة والصديقة.

وأضاف معاليه: «إن المتتبع لتاريخ الحكم في المملكة

العربية السعودية منذ تأسيسها يجد أنه قام على منهج الشورى، وهو مبدأ إسلامي يستمد مشروعيته من القرآن والسنة النبوية الشريفة. وشكلت الشورى إحدى السمات المهمة في بناء الدولة وتأسيس نظام الحكم والإدارة التي جعلت هذه البلاد تتميز في نظام حكمها وإدارتها، فقد كان من أول القرارات التي اتخذها الملك عبد العزيز - رحمه الله - بعد توحيد أركان البلاد، أمره بتكوين مجلس للشورى؛ لإيمانه العميق بأهمية مبدأ الشورى في إدارة شؤون البلاد، ثم سار أبناؤه البررة من بعده على هذا النهج القويم في إدارة شؤون الدولة».

ونوه بما يحظى به مجلس الشورى من دعم واهتمام من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - رعاه الله - والنقلة النوعية والتاريخية التي شهده المجلس في هذا العهد الميمون بالقرار التاريخي لخادم الحرمين الشريفين بتعيين ٣٠ امرأةً في المجلس؛ ليمنحها حق المشاركة في دائرة صناعة القرار وإسهامها في مسيرة التنمية. يُعد هذا القرار غير المسبوق تاريخيًا، هو تقديرٌ من الملك عبد الله بن عبد العزيز للمرأة السعودية، وما وصلت إليه من النضج الفكري والعلمي والخبرة العملية بما يمكنها من المشاركة بفاعلية في صناعة القرار الوطني.

وأكد أن المجلس وبتوفيق من الله تعالى، ثم بدعم ولاة الأمر أصبح سندًا قويًا للدولة، وحلقة رئيسة في منظومة السلطة التنظيمية في المملكة، وعضوًا فاعلًا في العديد من الاتحادات البرلمانية سواء على المستوى العالمي أو القاري أو الإقليمي، ويتفاعل مع نظرائه الأعضاء في هذه الاتحادات تفاعلاً إيجابيًا، وبما يراه مفيدًا لتطوير عمله وآلياته ، ويحقق أهدافهُ السامية.

على الصعيد السياسي، أشار معالي رئيس مجلس الشورى إلى الدور المحوري للمملكة العربية السعودية إقليمياً ودولياً، حيث سجلت بمكانتها الاقتصادية ووزنها الإقليمي حضوراً قوياً على الساحة الدولية، فأصبحت ضمن مجموعة العشرين التي تضم أكبر عشرين دولة اقتصادية، إلى جانب سياساتها الثابتة التي تقوم على مبدأ الحق والعدل، فكانت المملكة دوماً إلى جانب القضايا العربية والإسلامية تعمل

على دعمها ونصرتها في مختلف المحافل الدولية، والشواهد كثيرة؛ منها على سبيل الذكر لا الحصر مؤتمر التضامن الإسلامي الإستثنائي الذي دعا له خادم الحرمين الشريفين وعقد في مكة المكرمة في العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك ١٤٣٣ هـ، ومؤتمر الحوار العالمي بين أتباع الأديان الذي عقد في مدريد ٢٠٠٨ م، وأسفر عن إنشاء مركز الملك عبد الله العالمي للحوار في العاصمة النمساوية فيينا .

وخلص إلى القول: «إن ما نعيشه اليوم من إنجازات، ما هو إلا امتداد للخطة الإستراتيجية التي أسسها الملك عبد العزيز - رحمه الله - وسار على إثرها أبناؤه البررة الكرام، وما أحوجنا الآن، أكثر من أي وقت سبق، إلى مزيد من العمل وتضافر الجهود لتنمية هذا الوطن، والحفاظ على مكتسباته في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله -.

وسأل معالي الدكتور عبد الله آل الشيخ الله تعالى أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وولي عهده وعضده الأيمن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وسمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز، وأن يُديم على بلادنا الغالية أمنها واستقرارها.

نائب رئيس مجلس الشورى:
الملك عبد العزيز أسس دولة عصرية

أعرب معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور/ محمد بن أمين الجفري عن اعتزازه وفخره لما وصلت إليه المملكة العربية السعودية من مكانة رائدة ومرموقة على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث أصبح لها وزنها، وثقلها السياسي والاقتصادي، وبات صوتها مسموعاً في مختلف المحافل الدولية، بفضل الله، ثم بالجهود المخلصة التي بذلها قادتها المخلصين؛ منذ أن أرسى أركان هذه البلاد موحدها الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود - طيب الله ثراه..

وقال معاليه: «إن اليوم الوطني الذي يحل علينا هذا العام في ذكراه الثالثة والثمانين، هو مناسبة للتوقف مع سيرة المؤسس الملك عبد العزيز، واستلهام العبر والدروس من سيرة هذا القائد صانع مجد بلادنا الغالية، الذي استطاع بحنكته ونافذ بصيرته، وقبل ذلك كله بإيمانه الراسخ بالله - جل وعلاء - أن يؤسس دولة عصرية تحت راية «لا إله إلا الله محمد رسول الله» ويضع قواعد هذا البناء الشامخ، ويشيد ثوابته، ويؤسس منطلقاته، ويجعل من المملكة العربية السعودية، مثالاً يُحتذى به في وحدتها السياسية، وقدرتها على تخطي كل المعوقات من أجل النهوض بها، والأخذ بأسباب الحضارة المعاصرة، وإدراك خطوات التنمية؛ معتمدًا - رحمه الله - في المقام الأول على بناء الإنسان، كمرتكز تقوم عليه الحركة التنموية. وها هي الأجيال المتعاقبة تجني ثمار غرسه، وتشهد التحولات الكبرى والتطور المستمر في شتى الجوانب، ومن الطبيعي أن يحظى الراحل المؤسس جلاله الملك عبد العزيز - طيب الله ثراه - بهذه المكانة السامية، والمنزلة الرفيعة؛ لأنه حكم بشرع الله، وأقام العدل، وبدد ظلام الجهل بنور العلم».

وأضاف معالي الدكتور محمد الجفري في تصريح له بمناسبة اليوم الوطني: «إن المملكة العربية السعودية شهدت بعد انتهاء ملحمة التوحيد، ملحمة التأسيس والبناء في عهد الملك عبد العزيز، ثم تابع أبناؤه من بعده الملك سعود، والملك فيصل، والملك خالد، والملك فهد -رحمهم الله جميعاً- مراحل النمو والتطوير لمختلف المجالات في المملكة العربية السعودية عبر الخطط التنموية المتتابعة التي ترمي إلى الرقي بالبلاد إلى مصاف الدول المتقدمة، وتحقق الرخاء والرفاهية للمواطنين، وتوفير الأمن والاستقرار لهم في كافة ربوع هذا الوطن الغالي».

وأكد معاليه أن القيادات التاريخية هي من تصنع لأمتها مجدها وعزتها، وتتجلى معطياتها ومواقفها في الإنجازات العظيمة، والقرارات المصيرية التي تعزز مكانه شعوبها وأمتها. وقد كان خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز -أيده الله- من أبرز هذه القيادات المرموقة عالمياً، والتي حققت إنجازات لبلادها، ولأمتها، وللعالم أجمع، وسيُسجل التاريخ بمداد من نور تلك الإنجازات، والمواقف الرائدة المخلصة، والصادقة التي يتبناها -أيده الله- كما هو واضح ومشاهد على الصعيد المحلي من واقع المنجزات الداخلية، وفي المواقف الحكيمة والشجاعة على الصعيد الخارجي، وخاصة وقفته الشجاعة ضد الإرهاب، وقيادته للحوار بين الحضارات، وأتباع الديانات، وتأسيس مراكز لها، ودعمها مادياً ومعنوياً، بعد أن أسس مبادئ الحوار داخل الوطن بإنشائه مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، ودعمه لمراكز الحوار الوطنية والعالمية مادياً ومعنوياً لما لها من مردود علي الإنسانية جمعاء.

وأضاف: «إن ولي أمرنا - حفظه الله - يُسابق الزمن بإصلاحاته الرائدة، ويعمل على تحقيق التطلعات التي لم تكن تدور في خلد كثير من المتطلعين للإصلاحات الفورية والمشروعات الحيوية، فأصبح عهده - رعاه الله - ظاهرة جديدة في منعطفات

هذا الوطن الكبير، تمثلت في التطور الكبير المتسارع في مختلف المجالات، والتي تجسد إحساس القائد بمكانة وطنه وأمته، وما يطمح لأن تكون عليه من رفعة، وما يسعى له؛ ليتحقق لهذا الوطن من تقدم ورقي، ويرتفع ببلاده إلى مصاف البلدان المتقدمة».

ولفت معاليه النظر إلى أن فئة الشباب، هم المكون الأكبر للفئة العمرية للسكان بالمملكة، حيث تشير أحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتخطيط، إلى أن فئات صغار السن، والذين هم أقل من (٢٠سنة). يمثلون أكثر من ٥٠٪ من جملة السكان، لذا فإن المملكة تُصنف من ضمن الدول الفتية، وبوصفهم ثروة الوطن، وهدف التنمية ومرتكزها، فقد أولى خادم الحرمين الشريفين هذه الفئة جل عنايته ورعايته من خلال الاهتمام بقطاعي التعليم والصحة. وتخصيص نسبة عالية من الميزانية العامة للدولة؛ لتطوير هذين القطاعين، والارتقاء بخدماتهما فجاء مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم، وارتفع عدد الجامعات الحكومية إلى نحو خمس وعشرين جامعة، موزعة في مختلفة مناطق المملكة. إلى جانب الاهتمام بالتعليم التقني العالي حيث أنشأ - حفظه الله - جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية؛ لتكون منارة علم عالمية، وعهد جديد من العلم والمعرفة في المنطقة. يضاف إلى ذلك، برامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، والتي وصلت إلى البرنامج التاسع، وتم من خلالها ابتعاث ما يزيد عن (١٥٠ ألف) طالب وطالبة.

كما أولى - رعاه الله - الإسكان جل عنايته واهتمامه، فأمر بإنشاء (٥٠٠ ألف) وحده سكنية، وإنشاء وزارة للإسكان تتولى كل المهام المتعلقة بهذه القطاع، لمعالجة أزمة السكن التي تواجه شباب الوطن، ودعم صندوق التنمية العقارية، وكذلك دعم البنك السعودي للتسليف والادخار بعشرات المليارات، لتوسيع مجال خدمته التي يستفيد غالبيتها فئة الشباب من خلال الحصول على القروض التي يقدمها البنك للمساعدة على الزواج، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتوجيه جميع ذوي العلاقة لاستحداث ودعم فرص العلم المناسبة للشباب (ذكوراً وإناث) في مختلف المجالات.

وأشار الدكتور الجفري إلى تسارع وتيرة المشروعات التنموية في مختلف مناطق المملكة، في شتّى المجالات الصحية، والاجتماعية، والنقل، والاتصالات؛ لتوفير مزيد من الرفاهية لأبناء هذا الوطن، إلى جانب تطوير مرفق القضاء، وتحديث معظم الأنظمة، وإعادة هيكلة بعض الأجهزة الحكومية، وإنشاء أجهزة جديدة بما ينسجم مع التطور الذي تشهده المملكة، والمتغيرات والمستجدات الحديثة. ومن ذلك دعمه - أيده الله- للهيئة الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتسخير كافة الإمكانات لها، وتوجيهه الكريم ، بعدم استثناء كائناً من كان في ملاحقة الفساد والقضاء عليه.

كما أولى الملك عبد الله بن عبد العزيز الحرمين الشريفين، والمشاعر المقدسة مكان الصدارة في اهتماماته اليومية، حيث شهد المسجد الحرام والمسجد النبوي أكبر توسعة لهما على مر التاريخ، حيث سيتسع المسجد الحرام بعد التوسعة لمليوني مصل في حين سيتسع المسجد النبوي لمليون وثمان مائه ألف مصل بعد انتهاء مراحل التوسعة. وأمر - يحفظه الله - بتوسعة المطاف ليضاعف الطاقة الاستيعابية الحالية التي تبلغ ٤٨ ألف طائف في الساعة، لتصل إلى ١٠٥ آلاف طائف، بتصور يعكس التطلعات والنظرة المستقبلية لحكومة خادم الحرمين الشريفين، كما أمر بتهيئة الساحات المحيطة بالحرم، بما يسهل على ضيوف الرحمن ويمكنهم من أداء مناسكهم في يُسر وطمأنينة.

ولفت معالي الدكتورّ الجفري النظر إلى ما يحظى به مجلس الشورى من اهتمام وعناية خادم الحرمين الشريفين فهو - يحفظه الله - يُعول عليه كثيرًا، ويحرص على دعم المجلس وتطوير أعماله بما يُعينه على أداء دوره في المجالين الرقابي والتنظيمي، ولا أدل على ذلك من قراره التاريخي - رعاه الله - بتعيين (٣٠) إمرأة في مجلس الشورى، ليُحدث بذلك نقلة نوعية للمجلس، ويمنح المرأة حق المشاركة في صناعة القرار الوطني، والإسهام بعلمها وخبرتها وفكرها في التنمية بمختلف مجالاتها، ولعلنا هنا نستذكر تأكيد خادم الحرمين الشريفين في كلمته التي أفتتح بها أعمال السنة الأولى من الدورة السادسة لمجلس الشورى حرصه على تطوير المجلس؛ حيث قال - يحفظه الله -: «إن هدفنا جميعاً قائم بعد التوكل على الله على تفعيل أعمال المجلس بوعي أساسه العقلانية التي لا تدفع إلى العجلة، والتي تحمل في طيّاتها ضجيجاً بلا نتيجة».

وعرّج معاليه إلى العلاقة بين الحاكم والمحكوم في هذا البلاد الغالية، ووصفها بأنها علاقة حميمية بين أب وأبنائه، وعلاقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله مع شعبه علاقة مُتميزة يندر وجودها في عالمنا اليوم، ملك أحب شعبه، فبادلوه الحب بالحب والولاء، وأخلصوا في حب الوطن، وخدمته، والعمل على رفعه شأنه في مختلف المجالات، فهنيئاً لنا بقائدنا، وهنيئاً لقائدنا بشعبه الوفيّ.

وفي ختام تصريحه رفع معالي نائب رئيس مجلس الشورى بهذه المناسبة التهنئة الخالصة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، ولصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، ولصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين - حفظهم الله - وإلى كافة الشعب السعودي، سائلاً المولى العلي القدير أن يحفظ لهذه البلاد قيادتها، وأمنها واستقرارها.

الأمين العام لمجلس الشورى

اليوم الوطني مناسبة سنوية .. نستذكر فيهاسيرة الملك عبد العزيز وإنجازته العظيمة

قال معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبد الله آل عمرو: «إن اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية يوم تاريخي سطره الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود في التاريخ المعاصر؛ حينما أعلن تأسيس المملكة العربية السعودية بعد أن وحد أجزاءها، تحت راية التوحيد، بعد الفرقة والشتات، وجمع قلوب أبناء وطنه، وعقولهم على هدف واحد نبيل جعلهم يُسابقون ظروف الزمان، والمكان؛ ويسعون لإرساء قواعد وأسس راسخة لهذا الكيان الشامخ»

وأضاف معاليه في تصريح بمناسبة اليوم الوطني في ذكراه الثالثة والثمانين: «إن اليوم الوطني مناسبة سنوية نتوقف فيه عند سيرة الملك المؤسس، وعبقريته، وشخصيته المتفردة، وكفاحه البطولي الذي امتد لأكثر من ثلاثين عامًا؛ لتوحيد أركان هذه البلاد. تلك الملحمة الجهادية التي خاضها مع رجاله المخلصين؛ لاستعادة ملك آبائه وأجداده».

وأبان الدكتور محمد آل عمرو أن من الحقائق الثابتة التي تفرض نفسها عند تقييم التجربة السعودية، أن الإرادة القوية، والعزيمة الصادقة، والرغبة الأكيدة في دفع مسيرة البناء والتقدم؛ هي سمة متميزة، وبارزة لقادة المملكة العربية السعودية منذ عهد مؤسسها الملك عبد العزيز -طيب الله ثراه-، وحتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - يحفظه الله -، حيث تمثل مسيرة المملكة مراحل ثرية حافلة بالإنجازات التي تجسدت في ترسيخ أسس التطور في البلاد، وبناء قاعدة اقتصادية وطنية صلبة وضعتها في مصاف القوى الاقتصادية الكبرى، إضافة إلى تمكين الإنسان السعودي من اللحاق بركب التطور في العالم بفضل ما تحقق في المملكة من نهضة شاملة، وخاصة في الجانب العلمي والتعليمي الذي كان الهاجس الأول الذي راود الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ بعد استقرار الحكم؛ إدراكاً منه بأن شباب الوطن هم ثروته، والإستثمار فيهم هو الإستثمار الأمثل، فهم هدف التنمية وعمادها، ونهضة الوطن. وتنمية المجتمع تبدأ بالتعليم أولاً، لأنه أساس رقي المجتمعات، واستقرارها، وتطورها في مناحي الحياة أجمع؛ لذلك كان التعليم في أولويات اهتمامات الملك عبد العزيز، حيث أمر في العام ١٣٤٤هـ، بإنشاء أول مديرية عامة للمعارف، تولت افتتاح المدارس في مناطق المملكة، وتجهيزها ومدها بالمدرسين من داخل البلاد وخارجها.

وعبر معالي الأمين العام لمجلس الشورى عن الفخر والاعتزاز بالمنجزات الحضارية التي تحققت في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز – حفظه الله – في مختلف المجالات الحياتية، عهد الرخاء والنماء، عهد الإصلاح والتحديث لمنظومة إدارة الدولة، وفق معطيات العصر الحديث والتطورات التي شهدتها المملكة في شتى الميادين. وقد لفت معاليه النظر إلى المشروعات التنموية التعليمية، والصحية، والاجتماعية، والاقتصادية، والنقل التي شيدت في جميع مناطق المملكة، هدفها

الأول والأخير تنمية المواطن السعودي، والارتقاء بالخدمات التي تقدمها الدولة.

وأشار في هذا السياق إلى ورشة العمل الكبرى التي يشهدها الحرمان الشريفان في أكبر توسعة لهما في التاريخ، والتي أمر بها الملك عبد الله بن عبد العزيز في إطار اهتمامه ورعايته للحرمين الشريفين، ولضيوف الرحمن، والتيسير عليهم أثناء آداء مناسكهم، حيث تتجاوز تكلفة تلك المشاريع ٨٠ مليار ريال.

ونوه معاليه إلى أن الشورى شكل إحدى المقومات الرئيسة في بناء الدولة، وتأسيس نظام الحكم والإدارة، حيث اتخذها الملك عبد العزيز منهجاً في حكمه وإدارة الدولة، وأخذت الشورى في عهده أشكال عدة بدأت بالمجلس الأهلي، والمجلس الشورى، والمجالس الاستشارية. تلاها أول تنظيم رسمي لمجلس الشورى عام ١٣٤٦هـ - ١٩٢٧م؛ والذي يضم أعضاء متفرغين برئاسة النائب العام للملك في الحجاز وثمانية أعضاء آخرين. وسار أبناؤه البررة من بعده على هذا النهج الإسلامي، مشيراً إلى تحديث نظام مجلس الشورى وتوسيع صلاحياته، وزيادة عدد أعضائه تبعاً للتطور السياسي بالمملكة واتساع دائرة الأنظمة والمؤسسات الحكومية، حيث صدر النظام الجديد لمجلس الشورى في العام ١٤١٢هـ، ضمن منظومة التطوير الشامل لأنظمة الحكم ومجلس الوزراء والمناطق.

وأضاف معاليه: «وفي هذا العهد الزاهر عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز شهد مجلس الشورى نقلة نوعية وتاريخية بتعيين ٣٠ امرأة عضوًا في المجلس، وهذه الخطوة غير المسبوقة من الملك عبد الله بن عبد العزيز دليل على اهتمامه – أيده الله – بمجلس الشورى؛ وبدوره في سن الأنظمة والتشريعات، وحرصه – حفظه الله – على تطوير أعمال المجلس، وتوسيع المشاركة الوطنية في صناعة القرار بإشراك المرأة في مجلس الشورى؛ لتسهم بدورها في دفع عجلة التنمية للمملكة.

وعرج معاليه إلى المكانة الدولية التي باتت تتبوأها المملكة العربية السعوديةمما جعل القضايا العربية والإسلامية، فضلاً عن دخولها ضمن مجموعة العشرين.

وأنهى معاليه كلمته بقوله: «في مثل هذا اليوم، يتجدد الولاء لخادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين، ومشاعر الفخر والاعتزاز بهذا القائد العظيم، وبالإنجازات التنموية، ومشاريع الخير والنماء؛ التي تحققت في عهده الزاهر».

ورفع معالي الأمين العام لمجلس الشورى التهنئة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، ولصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، ولصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء – حفظهم الله –، ولحكومة، وشعب المملكة العربية السعودية بمناسبة اليوم الوطني. سائلاً الله تعالى أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين، وولي عهده، والنائب الثاني. وأن يديم على بلادنا الغالية أمنها واستقرارها.

برلمانيون لبنانيون بمناسبة اليوم الوطني:

الملك عبد العزيز وحد الجزيرة بحزم الرجال الذين يصنعون التاريخ

عهد الملك عبدالله ٠٠ منجزات تنموية.. وتوسعة تاريخية للحرمين.. ومبادرات لوحدة الصف الإسلامي

هنأ ثلاثة برلمانيين لبنانيين خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء بمناسبة الذكرى الثالثة والثمانين لليوم الوطني للمملكة العربية السعودية.

وسجلوا اعتزازهم، بالمنجز الذي حققه الملك المؤسس عبدالعزيز – طيب الله ثراه – بتوحيد أجزاء شبه الجزيرة العربية تحت لواء واحد وعلى أسس صلبة راسخة، وحدة صهرت أبناءها في مجتمع واحد بعد الفرقة والشتات، وحدة ساد معها الأمن والاستقرار، بعد الخوف والصراعات.

ونوهو في تصريحات بهذه المناسبة برمزية العلاقة بين لبنان والمملكة في سياق الدور التاريخي الذي اضطلعت به المملكة تجاه كل اللبنانيين دون استثناء، إلى جانب دعمها للبنان في كل المحن والأزمات التي مر بها حيث فلها أياد بيضاء في كل الميادين والحقول السياسية والاقتصادية والمالية.

فقد هنأ النائب اللبناني نعمة طعمة المملكة العربية السعودية ملكا وحكومة وشعبا بيومها الوطني في ذكراه الثالثة والثمانين .

وقال «إن الملك عبد العزيز آل سعود شخصية تاريخية وزعيم كبير سيبقى راسخاً في قلوب أبناء المملكة والأمة العربية جمعاء لما لهذا الرمز الكبير من مآثر وصفات هي موضع فخر واعتزاز لدوره في ترسيخ المحبة بين أبناء المملكة والحفاظ على التقاليد والعادات السامية ، وحكمته في إرساء الوحدة الوطنية والإسلامية «.

أبناء الملك عبدالعزيز حافظوا على إنجازات المؤسس

ولفت النظر إلى أن سياسة وإدارة المملكة العربية السعودية تتمحور في الحفاظ على المبادئ والقيم والمسلمات والثوابت الوطنية، إذ حفظ أبناء الملك عبد العزيز هذه العناوين ولم يفرطوا بأي إنجاز قام به الملك المؤسس فكانوا جميعا أهل ثقة ووفاء وعطاء لبلدهم وشعبهم وأوفياء له ضحوا بالغالي والنفيس من أجل رفعة وازدهار المملكة التي غدت دولة على مستوى الدول العصرية في كل الميادين والحقول دون استثناء « .

ووصف طعمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ـ حفظه الله ـ بأنه ملك الوحدة العربية والإسلامية والمبادرات والمصالحات والتلاقي بين أبناء الأمة العربية والإسلامية .

وقال إن : « دوره في قمة بيروت العربية في العام ٢٠٠١م كان مميزا حينما أطلق مبادرته الشهيرة للسلام المبنية على العدالة والمساواة واستعادة الحقوق المغتصبة من إسرائيل إضافة إلى موقفه في قمة الكويت الاقتصادية يوم أطلق مبادرة التضامن ولعب دوراً محورياً في مصالحة بعض القادة العرب وكانت يومها قمة الملك عبد الله بن عبد العزيز بامتياز».

وامتدح النائب طعمة جهود المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ـ حفظه الله ـ في مكافحة الإرهاب ودورها الكبير في القضاء على أوكاره، وقال : «إن سياسة المملكة تتسم تاريخيا بالاعتدال ومقاربة كل الملفات بمنطق وموضوعية ومعالجتها بما تقتضيه من حكمة وعناية، ومن هنا فإن المملكة عانت الإرهاب في بعض المحطات وهي التي تدين هذه الآفات وتنبذها، ولها صولات وجولات في مكافحة الإرهاب ومحاربته، واليوم خادم الحرمين الشريفين حفظه الله يقوم وقيادة المملكة الحكيمة بدور أساسي في التصدي للإرهاب والقضاء عليه ومواقف السعودية في هذا السياق واضحة ومعروفة للقاصي والداني».

كما أشاد بدعوة المملكة الى إقامة مركز للحوار بين المذاهب الإسلامية بتوجيهاتٍ من خادم الحرمين الشريفين وعدها موقفا نبيلاً وكبيراً لمساهمته في وحدة المسلمين

ونوه كذلك بما تقدمه المملكة لحجاج بيت الله الحرام وضيوف الرحمن من خدمات ميسرة تسهل لهم أداء المناسك والشعائر بكل يسر وسهولة .
كما امتدح العلاقات المميزة بين المملكة العربية السعودية ولبنان ووصفها بالتاريخية ، سائلاً الله أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وأن يديم عليهما الصحة والعافية ليواصلا دورهما في خدمة المملكة وشعبها، أولاً وخدمة الإسلام والمسلمين بشكل عام.
من جابه عبر النائب عن كتلة « المستقبل » اللبنانية الدكتور عمار حوري عن تهنئته القلبية الخالصة للمملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ـ حفظه الله ـ لمناسبة احتفائها بالذكرى الـ ٨٣ ليومها الوطني .

ونوه بالمعاني السامية التي يرمز إليها هذا اليوم التاريخي الذي تعتز به المملكة وشعبها العظيم وكذلك شعوب الأمتين العربية والإسلامية لما لهذا اليوم المجيد الذي تم فيه توحيد أركان الجزيرة العربية على أسس الوحدة الوطنية الراسخة والمتينة وأسهم في تعزيز الانصهار والاندماج بالعالمين العربي والإسلامي الممتدين على مساحة واسعة من العالم .
وقال : « في كل عام نستذكر المؤسس الملك عبد العزيز آل سعود – رحمه الله – ليس فقط في ما قام به من لم شمل أبناء الجزيرة العربية على أسس الوحدة الوطنية فحسب، بل في النتائج المستمرة والخيرة للخطوة المباركة التي انعكست وعلى مر الأجيال خيرا جاريا لأبناء المملكة ولأبناء الأمتين العربية والإسلامية.»
وأبرز النائب حوري المسيرة الرائدة التي خاضتها المملكة العربية السعودية منذ عهد المؤسس المغفور له الملك عبد العزيز آل سعود ـ طيب الله ثراه ـ مروراً بأبنائه الملوك البررة ـ رحمهم الله ـ من بعده وصولا حتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ـ أيده الله ـ المفعم بالإنتاج والعطاء المثمر على مساحة المملكة كلها.

منجزات خادم الحرمين الشريفين استثنائية

وعن جهود الملك عبد الله بن عبد العزيز – حفظه الله – في مجال وحدة الصف العربي والإسلامي ، أكد النائب حوري أن التاريخ سيسجل لخادم الحرمين الشريفين الكثير من العلامات المضيئة التي جعلت عهده متميزا يؤرخ لما قبله ولما بعده .. ففي عهده تكرست جهود المملكة بقيادته في محاربة الإرهاب على كافة الصعد وصحح وجهة الكثيرين وسمح بإعادة الأمور إلى نصابها، وما دعوته لإقامة مركز للحوار بين المذاهب الإسلامية إلا برهان واضح على ما نقول من حرصه على توحيد الأمة الإسلامية ونبذ الفرقة والاختلاف»
وأثنى النائب اللبناني على الجهود والمشروعات الجبارة المباركة للملك عبدالله بن عبدالعزيز ـ أيده الله ـ لتوسعة الحرمين الشريفين وتطوير المشاعر المقدسة لخدمة ضيوف الرحمن.
وقال: « إن ما تقوم به المملكة العربية السعودية من جهود كبيرة لخدمة الحرمين الشريفين وحجاج بيت الله الحرام وعماره وزوار مسجد رسوله الكريم محمد عليه الصلاة والسلام وما تقدمه لخدمة قضايا الأمة الإسلامية وللأقليات المسلمة من عون ومساعدة فهو يسجل لخادم الحرمين الشريفين بأحرف من ذهب وستذكر الأجيال المتعاقبة هذه المواقف ولا يمكن أن تنساها».

المملكة الشقيق الأكبر للبنان

كما أشاد حوري بالعلاقات الأخوية المميزة بين المملكة ولبنان بقوله : « العلاقات الخاصة والمميزة التي تربط المملكة العربية السعودية بلبنان علاقات تسودها المحبة والود والاحترام والتميز، وهي علاقة الرعاية من الشقيق الأكبر، ولم تكن يوما هذه الرعاية مشروطة أو مقننة بل كانت رعاية الخير والمحبة الدافقة وكيف لا ومواقف خادم الحرمين الشريفين تجاه لبنان وشعبه الشقيق يشهد لها القاصي والداني ولا يمكن إلا أن تكون موضع تقدير واحترام دائم».
في ذات السياق نوه النائب عن كتلة « المستقبل » محمد قباني بالملحمة الكبرى التي خاض غمارها المؤسس الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ـ رحمه الله ـ وأثمرت توحيدا مباركا لأجزاء الجزيرة العربية المترامية الأطراف.

وقال : « لقد كانت جهود الملك عبد العزيز –رحمه الله – أهم حدث في تاريخ الجزيرة العربية ، حيث وحد أطرافها المترامية بعد أن كانت موزعة بين قبائل وأقسام جغرافية، و لم شمل القبائل المتفرقة، وأنشأ أول دولة حقيقية في جزيرة العرب، باتت إحدى أبرز الدول العربية التي لعبت فيما بعد دورا كبيرا وأساسيا في نهضة الأمة العربية».

وأثنى النائب اللبناني على الجهود المثمرة التي بذلها ملوك المملكة منذ عهد القائد المؤسس الملك عبد العزيز ـ مرورا بأبنائه الملوك البررة ـ تغمدهم الله بواسع رحمته ـ ووصولا إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز المميز بالنمو وكل عناصر التقدم والازدهار.
وتابع القول : « لقد وحد الملك عبد العزيز الجزيرة بحزم الرجال الكبار الذين يصنعون التاريخ ووضع أسسا حققت للمملكة العربية السعودية وحدتها وكيانها المنيع الثابت في وجه الأعاصير التي عرفتها المنطقة العربية والعالم خلال فترة طويلة من تاريخها ».
وأبرز الملامح التنموية العملاقة التي حققتها المملكة عبر مسيرتها المشرقة مضيفا بقوله : « إن أبناء الملك عبد العزيز حافظوا على الأمانة التي تركها الوالد المؤسس، وحموا الكيان الناشئ وطوروه وعززوا دوره تساعدهم في ذلك الثروات الهائلة التي منحها المولى عز وجل للمملكة وأرضها وشعبها فوظفوا هذه الإمكانات في خدمة شعب المملكة وفي دعم الدول العربية الشقيقة.»

وأسهب بقوله : « وفي عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز شهدت المملكة دورا مضاعفا في توظيف إمكانات المملكة وشعبها في نهضة شاملة شملت مختلف المرافق والمناطق والفئات، وما أعرفه عن تفكير الملك عبدالله اهتمامه بالعدالة الاجتماعية وتحقيق الرخاء لمختلف فئات الشعب السعودي ولمختلف المناطق فضلا عن دعمه ومساندته لأشقائه العرب في كل مكان وفي كل ميدان.»

مركز للحوار بين المذاهب الإسلامية

وتطرق قباني إلى الجهود التي بذلها ولا يزال يبذلها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ـ أيده الله ـ في محاربة كل أشكال العنف والإرهاب والقضاء على الفئات الضالة والمفسدة ..
وقال : « ومن الأهداف التي سعى وعمل من أجلها الملك عبد الله بن عبد العزيز محاربة المخططات الإرهابية التي نشطت في العالمين العربي والإسلامي خلال العقدين الأخيرين وما شكلته هذه الحركات الإرهابية من خطر على وحدة وسلامة العرب والمسلمين. »
وأردف : « ومن منطلق حرصه على دور المسلمين في العالم ووعيه للمخاطر التي تهدد وحدة المسلمين، واتقاء لنار الفتنة التي تلوح في الأفق كانت خطوة خادم الحرمين الشريفين باتجاه الحوار بين المذاهب الإسلامية ولقناعة منه أن الدين الإسلامي هو دين واحد وأن لا خلاف جوهري بين المذاهب وأن الحوار هو الطريق لحل مختلف الخلافات والاختلافات بين المسلمين، حيث بادر إلى إنشاء مركز الحوار بين المذاهب الإسلامية « .
واستطرد بقوله : « وهنا لابد من الإضاءة على المبادرة الكبيرة لتحقيق التوسعة الأكبر للحرمين الشريفين وتأمين كل التسهيلات لحجاج بيت الله الحرام بما يؤكد أبوة صاحب الجلالة لجميع المسلمين « .
كما أعرب النائب قباني عن تقديره الكبير لوقوف المملكة العربية السعودية على الدوام الى جانب لبنان وشعبه، مشيراً إلى المحطات المشرقة التي تميزت بها العلاقات السعودية – اللبنانية التي كانت ولا تزال مبنية على الأخوة والتعاون المثر والبناء.
وقال : « لقد كانت المملكة دوما إلى جانب لبنان راعية وداعمة للبلد ولشعبه من موقع الاعتدال والحرص على الوحدة الوطنية وجاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ليعزز هذا الدور راعيا لشعب شقيق أحبه ودعمه وبادله هذا الشعب محبة وتقديرا .. والشعب اللبناني اليوم ينظر إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود باعتباره حاضنا وضامنا لوحدة لبنان أرضا وشعبا ومؤسسات من منطلق موقع الاعتدال الذي يقود به سياسة المملكة في العالم بما في ذلك سياستها في لبنان الذي يحتاج إلى الدعم والرعاية « .

رئيس مجلس الشورى بحث في قرغيزستان العلاقات الثنائية والبرلمانية

الرئيس القرغيزي يقدر لخادم الحرمين الشريفين اهتمامه تطوير العلاقات بين البلدين

آل الشيخ: المملكة من أكبر الدول المانحة .. وللدول الإسلامية الأولوية في برامج الدعم التنموي

الرئيس القرقيزي يستقبل رئيس مجلس الشورى

نوه فخامة الرئيس «المازبيك أتامباييف» رئيس جمهورية قرغيزستان بالعلاقات بين المملكة العربية السعودية وقيرغزستان، مُعرباً عن تقديره لإهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود – حفظه الله – بتطوير العلاقات بين البلدين الشقيقتين.

وقال فخامته: «إن المملكة العربية السعودية سباقة دائماً إلى دعم ومساندة جمهورية قرغيزستان، ونتطلع إلى مواصلة هذا الدعم، على أن تشمل مجالات أخرى لتتمكن جمهورية قرغيزستان من تنفيذ خططها التنموية».

جاء ذلك خلال استقبال فخامته في العاصمة بشكيك، معالي الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن براهيم آل الشيخ رئيس مجلس الشورى.

من جهته نقل معالي الدكتور/ عبد الله آل الشيخ تحيات وتقدير خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وسمو ولي العهد الأمين، وسمو النائب الثاني لفخامته، وتمنياتهم للشعب القرغيزي المزيد من التقدم والازدهار.

وأطلع معاليه الرئيس القرغيزي على نتائج المباحثات التي أجراها وفد الشورى مع المسؤولين القرغيزيين خلال الزيارة الرسمية التي يقوم بها معاليه والوفد المرافق لجمهورية قرغيزيا.

وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، وسبل دعمها وتطويرها في مختلف المجالات، وبخاصة في المجال البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان القرغيزي.

حضر الاستقبال معالي رئيس المجلس الأعلى القرغيزي (البرلمان) الدكتور/ «أصيلبيك جيينبيكوف» وأعضاء مجلس الشورى والوفد المرافق لمعاليه، وسفير خادم الحرمين الشريفين، لدى جمهورية قرغيزستان الأستاذ/ عبد الرحمن بن سعيد الجمعة، وسفير قرغيزستان لدى المملكة «يوسفبيك شاريبوف».

في ذات السياق عقد معالي الدكتور/ عبد الله

رئيس مجلس الشورى يجتمع برئيس الوزراء القرغيزي.

بن محمد بن براهيم آل الشيخ رئيس مجلس الشورى اجتماعاً مع معالي رئيس المجلس الأعلى (البرلمان) في جمهورية قرغيزستان الدكتور/ «أصيلبيك جيينبيكوف» في العاصمة القرغيزية بشكيك بحضور من أعضاء مجلس الشورى أعضاء الوفد المرافق، وعدد من أعضاء البرلمان القرغيزي، وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية قرغيزستان، وسفير قرغيزستان لدى المملكة «يوسفبيك شاريبوف».

وفي بداية الإجتماع هنأ الدكتور/ «أصيلبيك جيينبيكوف» المملكة العربية السعودية حكومة وشعباً بمناسبة اليوم الوطني، متمنياً للمملكة المزيد من التقدم والازدهار، وأشاد معاليه بالتقدم الذي تشهده المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، الذي صنع للمملكة ثقلاً سياسياً واقتصادياً دولياً كبيراً.

كما رحب رئيس البرلمان القرغيزي بمعالي رئيس مجلس الشورى والوفد المرافق، معبراً عن تطلعه بأن تُتوج هذه الزيارة بنتائج تعكس الرغبة المشتركة بين القيادتين لتطوير العلاقات الثنائية.

وأضاف الدكتور/ أصيلبيك جيينبيكوف: «إن العلاقات مع المملكة مهمة بالنسبة لقرغيزستان، ونحن حريصون على تطويرها، ونأمل من خلال

رئيس المجلس في جولة في مقر البرلمان القرغيزي .

هذه الزيارة أن نتمكن من إعطاءها دفعة قوية للأمام، وأن تشمل بنتائجها كل المستويات الحكومية والبرلمانية والشعبية».

احتفال سفارة المملكة في قرغيزستان بمناسبة اليوم الوطني

وتابع: « إن المسؤولين في قرغيزستان يُدركون أهمية العلاقة مع المملكة العربية السعودية، ويؤمنون بأن المملكة بثقلها السياسي والاقتصادي، تستطيع أن تدعم التنمية في بلادنا، حيث أن قرغيزستان تضع التنمية في مقدمة أولوياتها، ولديها الكثير من الفرص الاستثمارية».

وأشاد معاليه بدعم المملكة لقرغيزستان، سواء على الصعيد السياسي أو الإقتصادي، موضحاً أن العديد من المساجد، ومشاريع الطرق، والمستشفيات، تم انشاؤها بدعم كامل من المملكة، لذلك بإسم الشعب القيرغيزي نشكر للمملكة هذا الدعم، ونقولها صراحة:» نحن في هذه المرحلة بحاجة لدعم المملكة، للمضي قدماً في مشاريع تنموية كثيرة، نطمح لإنجازها».

وأشار رئيس البرلمان القيرغيزي إلى أن بلاده ترحب بالمستثمرين السعوديين وتسعى لتقديم التسهيلات اللازمة لهم، وتوفير الأطر التي تدعم استثماراتهم وتشجيعها، منوهاً إلى المؤتمر الذي سيعقد قريباً عن الفرص الاستثمارية في قرغيزستان.

من جانبه عبر معالي رئيس مجلس الشورى عن شكره لمعالي رئيس المجلس الأعلى (البرلمان) القرغيزي على حفاوة الاستقبال والضيافة، وتمنى أن تسفر هذه الاجتماعات عن نتائج إيجابية تدعم العلاقات الثنائية، وتسهم في التقارب والتعاون بين البلدين.

وتابع معاليه: «إن لقرغيزستان مكانة خاصة لدى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وهو - حفظه الله - حريص على الرقي بالعلاقات بين بلدينا إلى فضاءات أرحب، ودورنا هو تحقيق هذه التطلعات على أرض الواقع، ونحن في مجلس الشورى على استعداد؛ لتقديم كل الدعم؛ لتحقيق الرغبة المشتركة بين القيادتين في البلدين الشقيقتين».

وقال الدكتور/ عبد الله آل الشيخ: «أنه بخصوص العلاقات البرلمانية بين البلدين فإننا على أتم الاستعداد للتعاون في أي مجال لما فيه مصلحة المجلسين، ويسهم في توثيق العلاقات وتنميتها».

ودعا لجنتي الصداقة البرلمانية في المجلسين للإجتماع في المملكة، وبحث المزيد من الخطوات نحو دفع العلاقات الثنائية بشكل عام، والبرلمانية بشكل خاص إلى مراحل متقدمة.

وتابع معاليه: «إن العلاقات بين البلدين مهيأة للمزيد من التقارب، خصوصاً مع توفر الفرص الاستثمارية التي يمكن استغلالها لتحقيق، المصلحة المشتركة».

وأشاد معالي الشيخ الدكتور/ عبد الله آل الشيخ بما تعيشه قيرغيزستان من استقرار، ونمو مُتسارع، لافتاً إلى أنها من البلدان التي حافظت على أصالتها، وهويتها رغم الظروف التي مرت بها خلال الإحتلال الطويل الذي نفضته عن كاهلها وعادت كأن شيئاً لم يكن؛ وذلك بأيدي الكفاءات الوطنية التي تزخر بها قرغيزستان.

واستعرض الجانبان خلال اللقاء فرص التعاون وسبل تطوير العلاقات الثنائية، والخطوات التي تسهم في تحقيق تطلعات الطرفين، لما فيه مصلحة المملكة وقرغيزستان.

وفي نهاية الاجتماع تبودلت الهدايا التذكارية، والتقطت الصور، ودَوَّنَ معالي الشيخ، كلمة في سجل الزيارات، ثم أخذ رئيس البرلمان القرغيزي ضيفه، والوفد المرافق له في جولة بأروقة المجلس، ثم حضر رئيس المجلس والوفد المرافق حفل الغداء المُعد له بهذه المناسبة بحضور جمع من المسؤولين القرغيزيين.

الدعم السعودي للتنمية الدولية محل إمتنان دولي

من جهة أخرى استقبل رئيس مجلس الوزراء القرغيزي «جانتوروا ساتيبالدييف» في العاصمة القرغيزية بشكيك معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث جرى استعراض فرص التعاون بين البلدين الشقيقتين، والمباحثات التي أجراها

آل الشيخ ورئيس البرلمان القرغيزي خلال الحفل.

آل الشيخ يلقي كلمته في المناسبة.

وفد مجلس الشورى مع رئيس وأعضاء البرلمان القرغيزي.

وأكد الشيخ الدكتور/ عبد الله آل الشيخ أن العلاقات بين البلدين تجد كل الدعم من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني، فالمملكة حريصة على الصعيدين الحكومي والبرلماني على التواصل مع قرغيزستان، ورفع مستوى التعاون.

ونوه معاليه إلى أن هذه الزيارة تأتي لبحث سبل التعاون بين البلدين الشقيقين بشكل عام، والتعاون البرلماني بشكل خاص.

وقال آل الشيخ:»إن المملكة وبتوجيهات خادم الحرمين الشريفين تعمل على القيام بمسؤولياتها تجاه السلام، والإستقرار الدوليين، وهي في هذا السياق تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في حجم الإنفاق على دعم التنمية الدولية، حيث تُعد المملكة من أكبر الدول المانحة، وشريكاً رئيساً في التنمية الدولية، وتعطي أولوية كُبرى للدول الإسلامية في برامج الدعم التنموي».

من جانبه هنأ رئيس الوزراء القرغيزي المملكة العربية السعودية حكومة وشعباً بمناسبة اليوم الوطني، وأشاد بالتقدم الذي تعيشه المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين، مثنياً على الدور الدولي الكبير الذي تقوم به المملكة في دعم التنمية الدولية، لافتاً إلى أن الكثير من دول العالم ممتنة للدعم السعودي في مجال تحقيق التنمية.

وأشار إلى أن بلاده حظيت بنصيب من هذا الدعم، حيث تعتبر المملكة شريك أساسي في دعم التنمية في بلاده عبر دعمها للكثير من مشاريع الطرق والمستشفيات والمساجد.

وأكد دولته أن حكومته جادة في جذب الاستثمارات إلى قرغيزستان، ولديها برنامج تنموي متكامل، للسنوات الخمس المقبلة، يتضمن العديد من التسهيلات الخاصة بدعم الاستثمارات، داعياً المستثمرين السعوديين على وجه الخصوص إلى استطلاع فرصهم في قيرغيزستان.

خلال حضوره احتفال سفارة خادم الحرمين في بشكيك

رئيس مجلس الشورى:
اليوم الوطني تتويج لمسيرة الوحدة، وذكرى انطلاقة لمسيرة النمو والتطور

من جانب آخر حضر معالي الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن براهيم آل الشيخ رئيس مجلس الشورى، ومعالي رئيس المجلس الأعلى القرغيزي (البرلمان) الدكتور/ أصيلبيك جيينبيكوف الحفل الذي أقامته سفارة المملكة في قرغيزستان بمناسبة الذكرى الثالثة والثمانين لليوم الوطني.

وقال سفير خادم الحرمين الشريفين لدى قرغيزستان الأستاذ/ عبد الرحمن بن سعيد الجمعة في كلمة استهل بها الحفل: «إن هذا الإحتفال يتوافق هذا العام مع قرب حلول الذكرى العشرين، لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين المملكة وقرغيزيا، وكذلك مع زيارة معالي رئيس مجلس الشورى، الذي يشرفنا بحضوره، ورئيس البرلمان القرغيزي، إحتفال السفارة بهذه المناسبة الغالية».

بعد ذلك ألقى معالي رئيس مجلس الشورى كلمة رحب فيها برئيس المجلس الأعلى القرغيزي، وضيوف الحفل، وأضاف: «إن ذكرى هذا اليوم تُعيد لأذهان أبناء المملكة، مسيرة أكثر من ثلاثين عاماً من الكفاح، والتضحيات التي قادها، وبذلها الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود من أجل توحيد، ووحدة أجزاء البلاد، ففي مثل هذا اليوم من شهر سبتمبر عام ١٩٣٢م، أعلن الملك عبد العزيز ـ رحمه الله- توحيد أول كيان سياسي على معظم أجزاء شبه الجزيرة العربية، هو المملكة العربية السعودية، ومثلما كان هذا اليوم تتويجاً لمسيرة الوحدة، فقد كان انطلاقًا، لمسيرة أخرى من النمو والتطور وبناء الدولة الحديثة، التي أرسى الملك المؤسس دعائمها على مبادئ الشريعة الإسلامية».

وتابع معاليه: «إن جهود الدولة الحديثة في عهد الملك عبد العزيز، لم تقتصر على البناء الداخلي فقط، بل سعت إلى توثيق العلاقات مع المجتمع الدولي، فكانت من أوائل الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م، كما شاركت في نفس العام إلى جانب شقيقاتها من الدول العربية في تأسيس جامعة الدول العربية».

وأضاف آل الشيخ: «أنه على نهج الملك المؤسس تبنى أبناؤه ملوك المملكة من بعده سياسة تعمل على دعم

الأمـن والسلم الدوليين، وترفض استخدام القوة والعنف وتدين الإرهاب بكافة أشكاله، وأساليبه، أو أي ممارسات تهدد السلام العالمي».

أكثر من (١٠٠) مليار دولار قدمتها المملكة للدول النامية خلال ال (٣٠) عاماً الماضية

وأشـار الدكتور/ آل الشيخ إلى أنـه على الصعيد الاقتصادي تعمل المملكة بفضل مركزها النفطي الدولي، كأحد أكبر المنتجين، وصاحبة أكبر احتياطي نفطي في العالم على انتهاج سياسة متزنة في مجال إنتـاج، وتسويق النفط تأخذ في الإعتبار مصالح المستهلكين والمنتجين، كما تولي أهمية كبرى للقضايا الاقتصادية، وترى أن زيـادة التعاون الاقتصادي بـين الـدول، ومعـالجـة الأزمـات الاقتصادية التي تواجهها الـدول الأكثر فقراً في العالم من شأنه أن يعزز الأمن والسلم الدوليين، ومن هنا بادرت المملكة لتقديم العون، والمساعدات الاقتصادية، لكثير من الـدول، حيث تُعد المملكة من أكبر الـدول المانحة، وشريكاً رئيساً في التنمية الدولية، إذ بلغ إجمالي ما قدمته المملكة العربية السعودية من مساعدات غير مستردة وقروض ميسرة عبر القنوات الثنائية ومتعددة الأطـراف خـلال العقود الثلاثة الأخيرة أكثر من (١٠٣) آلاف مليون دولار، استفادت منها (٩٥) دولة نامية، وهو ما يفوق (٤٪) من إجمالي ناتجها الوطني، ويتجاوز بكثير النسبة المستهدفة للعون الإنمـائي من قبل الأمم المتحدة من الناتج المحلي الإجمالي للدول المانحة البالغة (٠,٧٪). كما تنازلت المملكة عما يزيد على (٦٪) مليارات دولار من ديونها المستحقة على الدول الأقل نمواً.

وأكد معاليه بأن للمملكة ومنذ تأسيسها إسهامات عالمية بـارزة في كافة المجالات تتناسب مع مكانتها السياسية والاقتـصـادية في المجـمـوعـة الـدولـيـة، إضافة إلى مركزها العربي والإسلامي المتميز الذي استقطب، ولا يـزال اهتمام واحـترام أكثر من ألف مليون مسلم، كونها موطن للحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة، ومن تلك الإسهامات مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز التي أطلقها من مكة المكرمة عام ٢٠٠٨ م، وتدعو إلى الحوار بين أتباع الديانات والثقافات، بهدف إزالة سوء الفهم ونبذ مظاهر الخلاف والعداء والكراهية، والتركيز على مجـالات التعاون والمحبة والسلام بين البشرية جمعاء؛ والتي حظيت بتأييد المجتمع الـدولي، وأثمرت عام ٢٠١١ م عن تأسيس مركز الملك عبد الله الدولي للحوار في فيينا الذي يعد أو مؤسسة عالمية مستقلة تعنى بالتواصل بين أتباع الأديان السماوية، والثقافات الإنسانية.

كما أن مبادرته التاريخية - يحفظه الله - بتقديم منحة لبرنامج الغذاء العالمي تصل إلى ٥٠٠ مليون دولار؛ لتخفيف معاناة الفقراء أثر إرتفاع أسعار السلع الغذائية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية، تشير أيضا إلى الجانب الإنساني الذي توليه قيادة المملكة في علاقاتها الدولية.

ولفت رئيس مجلس الشـورى إلى أنـه بالرغم من التباعد الجغرافي، إلا أن المملكة تجمعها بجمهورية قرغيزستان علاقات تاريخية وروابـط إسلامية، تتعزز كل عام من خلال زيارة أكثر من ٦ آلاف من أبناء قرغيزستان للأراضي المقدسة، إضافة لوجود مئات الطلاب القرغيز في جامعات المملكة؛ لتلقي تعليمهم الجامعي في مختلف التخصصات العلمية والأدبية، كما يتوافد على جمهورية قرغيزستان المئات من أبناء المملكة كل عام؛ بهدف الزيارة والسياحة، وهو ما يشكل للبلدين قاعدة صلبة لتعزيز العلاقات بينهما في المجالات السياسية والاقتصادية، خاصة مع توفر الإرادة السياسية لدى قيادتي البلدين.

وأضـاف معـاليـه: « ولـعـل في زيـارتـي لجمهورية قرغيزستان تلبية لدعوة من معالي رئيس البرلمان، مـا يـؤكـد على حرص المملكة لتعزيز العلاقات مع هذا البلد الشقيق بقيادة فخامة الرئيس «المازبيك أتمباييف»، والمملكة تقدر لفخامته ولحكومته ما تحقق خلال العامين الماضيين من انجازات لعل من أبرزها ما تنعم به الجمهورية القرغيزية من أمن واستقرار داخلي، ودور سياسي متنامي على الساحتين الإقليمية و الدولية، وهو ما سيُفضي بعون الله، وبما تمتلكه هذه البلاد من موارد طبيعية، وإرادة رجالها المخلصين إلى تنمية شاملة، ورخاء اقتصادي يستحقه الشعب القرغيزي».

من جانبه استعرض رئيس البرلمان القرغيزي في كلمته بالحفل العلاقات المتميزة التي تربط المملكة ببلاده لافتاً إلى أن المملكة من الدول التي وقفت مع قرغيزستان في كل الظروف التي مرت بها، والعلاقة معها يجب أن تتطور بما يلبي طموحات القيادتين والشعبين في البلدين الشقيقين.

وأشاد معاليه بالنهضة الكبيرة التي تعيشها المملكة في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الذي خطى بالمملكة خطوات كبيرة نحو التطور والنمو.

رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الهندية يستقبل سفير جمهورية الهند

استقبل عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الهندية بالمجلس الدكتور عبد الله بن حمود الحربي في مكتبه بمقر المجلس في الرياض اليوم سفير جمهورية الهند لدى المملكة السيد/ حامد علي راو .

وجـرى خـلال الـلـقـاء مـنـاقـشـة عـدد من الموضوعات والقضايا ذات الإهتمام المشترك بين المملكة والهند واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات.

رئيس مجلس الشورى يتلقى رسالة من نظيره الكوري

تلقى معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رسالة من معالي رئيس الجمعية الوطنية في كوريا الجنوبية « شانغ هي كانج »، تضمنت دعوة معاليه لزيارة رسمية للبرلمان الكوري.

وقام بتَسلُّم الرسالة معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور/ محمد بن عبد الله آل عمرو خلال استقباله بمكتبه بمقر المجلس بالرياض، معالي الأمين العام للجمعية الوطنية الكورية «جونغ جين سوك» والوفد المرافق له أثناء زيارته للمملكة.

ورحب معالي الأمين العام لمجلس الشورى في مستهل اللقاء بالأمين العام للجمعية الوطنية الكورية ومرافقيه؛ متمنياً لهم طيب الإقامة في المملكة، كما أكد على متانة العلاقات التي تجمع المملكة العربية السعودية وكوريا الجنوبية في شتى المجالات، مُنوهاً في ذات الصدد بعلاقات التعاون البرلماني بين المجلسين، وحرص مجلس الشورى على تعزيز وتطوير هذه العلاقة، وتفعيل دور لجنتي الصداقة في المجلسين بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين.

من جانبه أعرب الأمين العام للجمعية الوطنية «جونغ جين سوك»، عن سعادته بزيارة المملكة، وأكد أهمية تعزيز العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين في مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والتجارية، والحرص على تطويرها بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين.

وفي نهاية اللقاء، صَحب معالي الأمين العام لمجلس الشورى الأمين العام للجمعية الوطنية الكورية في جولة داخل أروقة المجلس؛ شملت القاعة الأندلسية، والقاعة الكبرى، وقاعة جلسات مجلس الشورى الأسبوعية.

حضر الاستقبال سفير كوريا الجنوبية لدى المملكة «جين سو كيم»، ومدير عام العلاقات العامة والإعلام «إبراهيم بن عبد العزيز الزاحم»، ومدير عام مكتب شعبة العلاقات البرلمانية «خالد بن محمد المنصور»

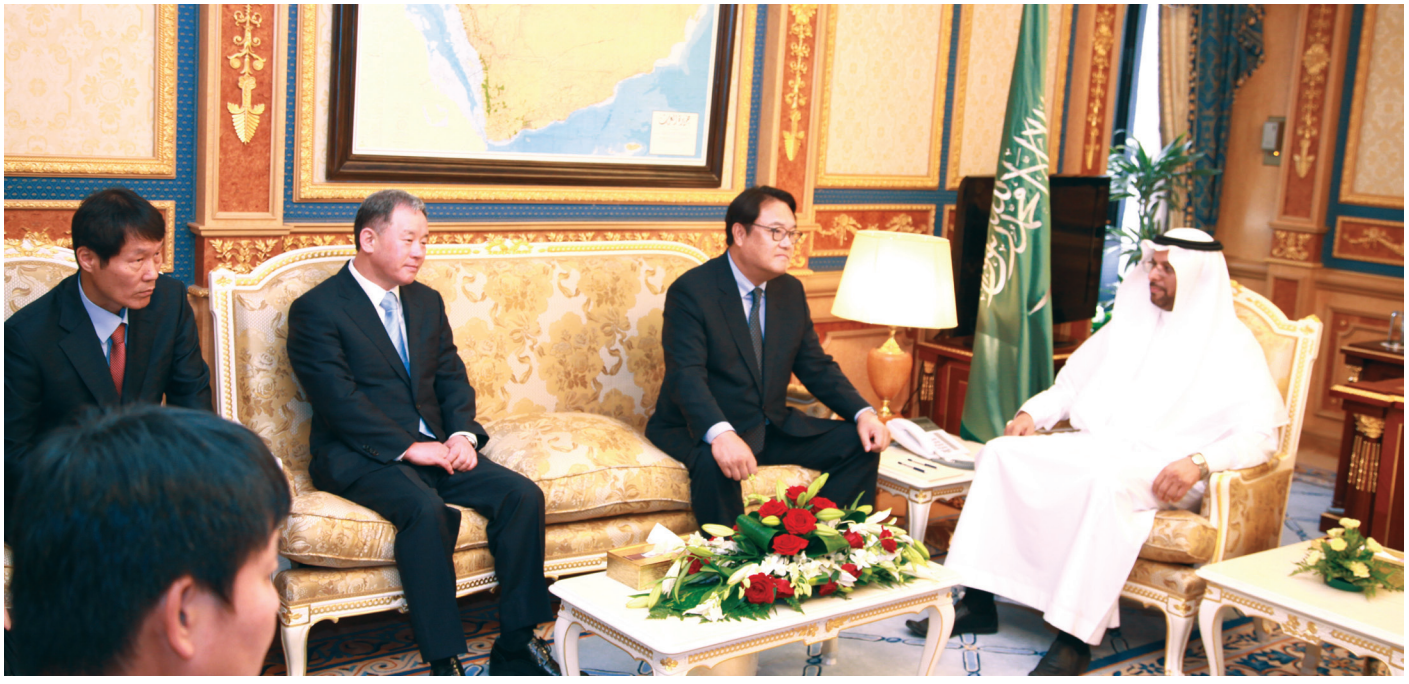

« معالي الأمين العام يستلم الرسالة »

الهيئة العامة لمجلس الشورى تُحيل عدداً من الموضوعات على جدول أعمال المجلس

عقدت الهيئة العامة لمجلس الشورى اليوم اجتماعها الثالث للسنة الأولى من دورته السادسة برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث نظرت في عدد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها وأحالت عدداً من الموضوعات على جدول أعمال مجلس الشورى خلال الفترة القادمة .

ووافقت الهيئة على إحالة عدة تقارير للجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن الأداء السنوي للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، لوزارة الخدمة المدنية ولمعهد الإدارة العامة وللمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ولوزارة العمل .

كما وافقت على إحالة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية والمعلومات بشأن التقرير السنوي لوزارة النقل للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، وتقريرها بشأن الأداء السنوي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، وتقريرها بشأن التقرير السنوي لمؤسسة البريد السعودي للعام ذاته .

ووافق المجتمعون على إحالة تقرير لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية بشأن مشروع اتفاق للتعاون والتبادل الإخباري بين وكالة الأنباء السعودية ووكالة الأنباء القطرية، وتقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ .

وتمت الموافقة على إحالة تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن مشروع ضوابط ممارسة نشاط التجميل النسائي، وتقريراً للجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن التقرير السنوي لوزارة التعليم العالي والجامعات للعام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، وتقرير للجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن تقرير الأداء للرئاسة العامة لرعاية الشباب للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ .

شارك في الاجتماع معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، ومعالي مساعد رئيس المجلس الدكتور فهاد بن معتاد الحمد ومعالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبد الله آل عمرو، ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس .

مجلس الشورى يُدشن نظاماً متطوراً للصوت والتصويت داخل قاعة المجلس

دشن مجلس الشورى نظاماً جديداً للصوت والتصويت داخل قاعة المجلس، يُمكن السادة الأعضاء من استخدام تطبيقات متطورة من شأنها تُيسير أداء العمل.

ومن أبرز مميزات ذلك النظام الجديد – الذي تشرف عليه إدارة الوسائل السمعية والبصرية بالمجلس - إمكانية الوصول إلى الشبكة الداخلية (نظام شاور الإلكتروني) من خلال النظام الجديد، الذي يعمل داخل القاعة والإستفادة من مميزاته العامة، بالإضافة إلى الرابط الخاص بأعضاء المجلس الذي يُتيح استعراض جداول أعمال الجلسات والمعاملات الفنية للمجلس، والتي تشمل الملف البحثي والمعلوماتي ومحاضر جلسات المجلس وتقارير اللجان الخاصة والمتخصصة بشأن الموضوعات المطروحة للنقاش ومحاضر أعمال اللجان، كما تتيح للعضو الإطلاع على الأنظمة واللوائح ذات العلاقة؛ وقرارات مجلس الوزراء المرتبطة بالموضوع المدرج على جدول أعمال المجلس وقرارات الهيئة العامة للمجلس ومحاضرها.

ويُمَكن النظام الجديد الذي يتميز بشاشات أكبر من الموجودة في النظام السابق وذات دقة عالية وحساسية أعلى في اللمس بإمكانية إضافة البند المدرج على جدول أعمال المجلس كاملاً، مهما كان عدد صفحاته أو نوع الملف وصيغته التقنية.

ويتيح النظام مشاهدة العرض المرئي (عروض البوربوينت)، إضافة إلى ميزة تبادل الرسائل الخاصة وتحريرها بين الأعضاء الكترونياً، ويشتمل على تحديثات «للاقط الصوت» بجودة أعلى وأداء أسرع للتشغيل والإيقاف، وأقل حساسية لضوضاء وترددات الهاتف المحمول.

ويمنح النظام للمختصين الفنيين أرشفة جلسات المجلس، وحفظها إلكترونياً على خادم الكتروني خاص، بما يقارب خمسة آلاف ساعة تصوير، أي بما يعادل عشر سنوات من تسجيل الجلسات، كما يُمكنهم من حصر مداخلات كل عضو على حدة، وتوثيقها خلال الدورة كاملة والرجوع إليها في أي وقت.

كما تم تغيير معدات وكوابل الشبكة كاملة بشبكة جديدة ومفاتيح تشغيل متطورة، وفي الوقت ذاته تم استحداث نظام جديد خاص بالحالات الطارئة في حال انقطاع التيار الكهربائي عن القاعة حيث تستمر الأجهزة الخاصة بالقاعة وأجهزة الأعضاء المثبتة على الطاولات بالعمل.

وكان المجلس قد استفاد في الفترة الماضية من نظام للصوت والتصويت لمدة تقارب اثني عشرة سنة؛ حيث عمل المجلس على صيانته والاستفادة منه أطول من عمره الافتراضي البالغ سبع سنوات، ونظراً للتطورات التقنية المتلاحقة ولعدم وجود دعم فني وقطع غيار للنظام القديم تم تغييره بنظام جديد يحمل مميزات النظام القديم ومميزات إضافية أخرى. .

د . حسام العنقري
نائب رئيس لجنة الشؤون المالية

الديوان اشتكى ضعف التجاوب من قبل الجهات المشمولة بالمراقبة

أعضاء الشورى ٠٠ تقرير ديوان المراقبة .. إحصائي لا يقدم حلولاً
الديوان يتبع آلية غيرفاعلة.. ولا بد من إعادة النظر في أنظمته
عدم محاسبة المخالفين والمتهمين أدى إلى زيادة المخالفات

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الحادية والأربعين التي عقدها يوم الاثنين ١٤٣٤/١١/٣هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الشؤون المالية، بشأن التقرير السنوي لديوان المراقبة العامة للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، والذي تلاه نائب رئيس لجنة الشؤون المالية الدكتور حسام بن عبد المحسن العنقري.

وابتدأت المناقشة بملاحظة أحد الأعضاء، بأن تقرير ديوان المراقبة العامة هو أقرب ما يكون إلى الكتاب الإحصائي، كما أنه لم يوضح ماهيَّة الملحوظات التي لاحظها على بعض الجهات الحكومية. وأشار عضو آخر، إلى أن ديوان المراقبة العامة يستخدم أسلوب «العيِّنة» في المراجعة المالية اللاحقة - بحسب التقرير -؛ وهو أسلوب معروف في البحوث العلميَّة، لكن عندما يتعلق الأمر بالمال العام فإسلوب «المجتمع» -أي مراجعة كامل المستهدف- أكثر مناسبة في ظل وجود الأنظمة والبرامج المحاسبية والحاسوبية، ذات الفعالية العالية والسرعة والكفاءة. وأشار أحد الأعضاء إلى أن الخطة الإستراتيجية «الثانية» لديوان المراقبة لم تتضمن أية معلومات عن الأهداف التنفيذية، ونسب ما تحقق منها وفق مؤشرات الأداء بالخطة.

استقلال مالي وإداري للديوان

في حين استغرب عضو آخر متابعة ديوان المراقبة العامة تنفيذ الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء. في حين لم يتطرق في التقرير بأي حال من الأحوال إلى قرارات مجلس الشورى.

ورأى أنه من المناسب دعم ديوان المراقبة العامة من خلال الإسهام في العمل على تحقيق مطلب الديوان في توفير الاستقلال الإداري والمالي، أسوة بأجهزة الرقابة المالية والمحاسبية في الدول المتقدمة والعديد من الدول العربية. ودعم الديوان من خلال تمكينه من تنفيذ الأهداف الإستراتيجية لخطته «الثانية»، وبخاصة الهدف الإستراتيجي «السادس» الذي يرمي إلى تفعيل وسائل المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية.

وأضاف آخر أن اللجنة لم تعلق على بعض ما ورد من معوقات، بالرغم من أنها لا تقل أهميةً عما تطرقت إليه اللجنة.

وتابع عضو آخر «أن الديوان أشار في تقريره إلى أن بعض ما يرفعه حيال مخالفات بعض الأجهزة التنفيذية يُحال إلى لجنة برئاسة الجهة محل المخالفة!!؛ وهذا أمر يستحق البحث».

وأشار الديوان إلى عدم تمكينه من فحص حسابات البنوك التي تسهم فيها الدولة، مشيرًا إلى وجهتي النظر بين وزارة المالية وديوان المراقبة العامة حيال هذا الموضوع. لذا، فإن ما أشار إليه الديوان يستحق النظر فيه من قبل اللجنة وتقديم مرئياتها بشأنه.

تكرار مقلق للمخالفات الإدارية والمالية

وقال أحد الأعضاء أنه يتضح من التقرير أن هناك تكرارًا مقلقًا للمخالفات الإدارية والمالية، سواءً كانت في الحسابات الختامية، أو حسابات المستودعات، أو الصناديق الحكومية وغيرها، ويرجع السبب الرئيس لحدوث تلك المخالفات الإدارية والمالية والنظامية وتكرارها إلى الإسلوب المتبع في دراسة المعوقات التي تُرد في تقارير الديوان.

ولاحظ عضو آخر: «أن الديوان أيضاً لم يوضح الآليات التي يتبعها في تقويم وقياس أداء الجهات المختلفة».

وأضاف آخر أن: «التقرير احتوى على هدف رئيس منصوص عليه، وهو الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية؛ للتأكد من استخدام الجهات المشمولة لإدارة مواردها بكفاءة واقتصادية، والتحقق من نجاح تلك الجهات في تحقيق الأهداف المرسومة»، لكن العضو لاحظ من التقرير أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال التأكد من تحقيق الديوان لهذه الأهداف، وتساءل عن مدى فاعلية الرقابة التي يقوم بها الديوان في تخفيض نسبة الفساد الإداري أو المالي لكل جهة؟ وقال: «إنه بالمقارنة مع الملحوظات التي سجلها الديوان على الأجهزة الحكومية في الأعوام السابقة؛ لم يجد الديوان أي تحسن في الأداء لتلك الجهات؛ وهذا دليل على أن الآلية المتبعة حاليًا غير فاعلة، ومن الأفضل إعادة النظر في أنظمة الديوان».

واستغرب أحد الأعضاء من أهداف الخطة الإستراتيجية الموضوعة للديوان، حيث رأى أنها عبارة عن آليات عمل وليست أهدافًا. مؤكداً أهمية وجود خطة زمنية ومعايير أداء، ونسب تُحقق لنجاح الخطة الإستراتيجية.

الديوان لم يقدم مبررات لضعف تحصيل المبالغ من الجهات الحكومية

في حين أشار آخر إلى: «كثرة الوظائف الشاغرة في الديوان، وتساءل عن هذا العدد الكبير من الوظائف التي لم تُشغل حتى الآن؟».

وتابع أحد الأعضاء: «أن مُجمل التقرير يتحدث عن جملة ما تم تنفيذه، ونسبة هذه الملحوظات من عدد المهام المنفَّذة، وهذا لا يقدم شيئًا فيما يتعلق بمدى كفاءة الديوان في أداء مهماته».

وعليه فقد طالب الديوان بتوضيح ما يفترض أن يقوم به من مهمات، فالتقرير لم يقدم مبررًا لضعف تحصيل المبالغ من الجهات التي عليها إشكالات نظامية، وتساءل مرة أخرى عما إذا كان للجهات تبريرات تفند ملحوظات الديوان؟.

وطالب أحد الأعضاء بأن يُقدم الديوان جداول مقارنة بين الملحوظات التي توجد على الجهات في عام التقرير مع تقارير الأعوام السابقة؛ حيث أن هذا التقرير لا يخدم المجلس في تقويم أداء الديوان، بل يقود المجلس إلى التسليم بما قدّم من مقترحات، فمن المناسب أن تعيد اللجنة النظر في التقرير بناءً على تقويم أداء الديوان لتطوير أدائه وليس بالنظر في الآليات أو الإجراءات العامة.

وتساءل أحد الأعضاء عن ما ذكره التقرير من أن نسبةً كبيرةً جداً من أعمال القطاعات الحكومية فيها (خلل وتقصير وإضاعة للمال العام)، فما هو دور الديوان في هذا الأمر؟

في حين تساءل آخر عما إذا كان دور الديوان يقتصر على جمع المعلومات وتزويد المجلس بها، دون الإشارة إلى المتهمين المحالين للتحقيق أو الجهات التي تمت محاسبتها أو التي تمت المرافعة ضدها أمام الجهات القضائية، إلا بشكل يسير جدًا، ونبه إلى أن عدم محاسبة المخالفين والمتهمين أدى إلى زيادة هذه المخالفات.

من جانبه قال أحد الأعضاء أنه تم رفع النظام الجديد للديوان عام ١٤١٨هـ، لكنه لم يصدر حتى الآن، لاسيما أن كوادره بحاجة إلى التأهيل، والتحفيز، مقارنة بالجهات والمؤسسات الحكومية الأخرى التي تستقطب مؤهلي الديوان بالحوافز والمميزات المغرية، وتساءل قائلاً: « كيف نطلب من الديوان أن يؤدي عمله في ظل هذه الظروف التي لا توفر له الموارد التي تحفزه على استقطاب المؤهلين».

وقد رأى أحد الأعضاء أن: «توصيات اللجنة لا تنسجم مع أهمية المعوقات التي يواجهها الديوان وحجمها في ظل ضعف التجاوب من قبل الجهات المشمولة بالمراقبة».

وانتقد آخر توصيات اللجنة حيث رأى أنها لا ترقى إلى ما ورد في التقرير، ورأى مناسبة إحالة ملحوظات الديوان التي ترفع للمقام السامي إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد؛ لأنه نوع من الإبلاغ ومن المهم أن توصي اللجنة بذلك.

مجلس الشورى يوافق على تعديل نظام المشاركة بالوقت في الوحدات العقارية السياحية

وافق مجلس الشورى على طلب تعديل نظام المشاركة بالوقت في الوحدات العقارية السياحية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٢) وتاريخ ١٤٢٧/٨/٢٠هـ.

جاء ذلك خلال الجلسة الحادية والأربعين، لأعمال السنة الأولى لدورته السادسة التي عقدت يوم الاثنين الثالث من شهر ذي القعدة ١٤٣٤هـ برئاسة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

حيث وافق بالأغلبية على إضافة فقرة جديدة برقم (٣) إلى المادة «الرابعة» من النظام بالنص الآتي: «يُحظر على غير السعوديين مزاولة نشاط المشاركة بالوقت، أو التسويق له، أو اكتساب أي حق بموجب عقود المشاركة بالوقت بغير طريق الميراث على وحدات عقارية سياحية واقعة في مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، ويكون باطلاً أي تصرف يتم خلافاً لحكم هذه الفقرة)».

كما وافق على إضافة فقرة جديدة برقم (٦) إلى المادة (الحادية عشرة) بالنص الآتي: «يعاقب كل من يُخالف أو يُشارك في مخالفة حكم الفقرة (٣) من المادة «الرابعة» بغرامة مالية لا تزيد على عشرة ملايين ريال، وبإعادة المكاسب التي حققها نتيجة للمخالفة إلى خزينة الدولة».

ووافق على تعديل الفقرة (٤) من المادة «الخامسة» لتكون بالنص الآتي: «مع مراعاة ما ورد في الفقرة (٣) من المادة «الرابعة» ينتقل حق المشتري في عقد المشاركة بالوقت إلى ورثته بعد وفاته، وللمشتري بيع حقه في عقد المشاركة بالوقت، أو التنازل عنه لغيره أو هبته، أو الوصية به، وغير ذلك من الحقوق المتعلقة بالعقد».

وكان المجلس قد استمع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن ملحوظات

أ. أسامة قباني

الأعضاء وآرائهم تجاه طلب تعديل النظام التي ظهرت أثناء مناقشة التعديلات في جلسة سابقة.

وأوضح رئيس اللجنة الأستاذ/ أسامة بن علي قباني فيما يتعلق بإضافة اللجنة في الفقرة «الثالثة» عبارة: «يكون باطلاً أي تصرف يتم خلافاً لحكم هذه الفقرة»؛ فإن اللجنة تشير إلى أن المادة «الثامنة» من النظام نصت على منع الاتفاق على ما يخالف هذا النظام. وهذه المادة شاملة لجميع فقرات النظام. لأن المادة «الثامنة» من النظام ينصرف حكمها إلى الحالات المحددة بموجبها، ولا تنص على منع الاتفاق على ما يخالف النظام.

ونظراً لأهمية أثر بطلان العقود والتصرفات المخالفة لحكم الفقرة «الثالثة» المقترح إضافتها للمادة «الرابعة» من النظام رأت اللجنة أهمية النص عليه. وتنص بعض الأنظمة على بطلان التصرف المخالف؛ لما لهذا الحكم من أثر، سواءً من حيث المسؤولية الجزائية أو المسؤولية المدنية بين الأطراف المتعاقدة.

وعن مطالبة بعض الأعضاء بإعادة صياغة الفقرة «الثالثة» ليصبح: «يحظر مزاولة نشاط المشاركة بالوقت أو التسويق له أو اكتساب أي حق بموجب عقود المشاركة لغير السعوديين»؛ لذا أكدت اللجنة على مناسبة الإبقاء على النص المقدم منها؛ لأنه يقدم المخاطبين بالحظر؛ وبالتالي يتسم بأنه مباشر، ويبين الحكم المقصود منه بشكل أوضح.

وأشارت اللجنة إلى أن الفقرة التي أضافتها إلى المادة «الحادية عشر»، والتي طالب بعض الأعضاء بحذفها؛ هي من النصوص التي تستخدم في القوانين الجزائية المقارنة وبعض النصوص الجزائية في المملكة. ورأت اللجنة مناسبة تعديل النص بحيث يكون: (يعاقب كل من يخالف أو يشارك في مخالفة حكم الفقرة «الثالثة» من المادة «الرابعة» بغرامة مالية لا تزيد على «عشرة ملايين» ريال، وبإعادة المكاسب التي حققها نتيجة للمخالفة إلى خزينة الدولة). وتود اللجنة التأكيد على أهمية إعادة المكاسب المحققة نتيجة للمخالفة؛ لأن الأرباح الناتجة، قد تفوق في بعض الحالات مقدار الغرامة، إضافة إلى أن هذا الجزاء يردع الأشخاص عن ارتكاب المخالفة، أما بطلان التصرف فيترتب عليه إعادة الحال إلى ما كان عليه دون المساس بما قد تحقق من أرباح لأحد الأطراف المتعاقدة.

وأوضحت اللجنة أن التعديلات المقترحة ستكون نافذة من تاريخ نشرها، ما لم يُنص على تاريخ آخر لنفاذها، وسيترتب على نفاذ التعديلات المقترحة انقضاء العقود المخالفة لها بقوة النظام، ولا ترى اللجنة حاجة لوضع أحكام خاصة بالعقود التي أُبرمت قبل نفاذ هذه التعديلات، لإعتبارات منها:

١. أن نظام المشاركة بالوقت تم إيقاف تطبيقه في مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، بموجب الأمر السامي الكريم رقم (٣٣٢٤/م ب) وتاريخ ١٤٣١/٤/١٨هـ، وبذلك فقد مضى أكثر من ثلاث سنوات على إيقاف العمل به.

٢. أن الهيئة العامة للسياحة والآثار لم تمنح سوى ترخيصين بموجب نظام المشاركة بالوقت؛ أحدهما لمالك عقار، والآخر لمسوق له، وقد تم إيقاف الترخيصين المشار إليهما بموجب الأمر السامي الكريم، وبذلك فإنه يتبين محدودية تطبيق هذا النظام قبل إيقافه، وإذا وقع ضرر على أي طرف نتيجة لإيقاف تطبيق النظام أو لسريان التعديلات المقترحة فله الحق في اللجوء إلى القضاء.

وعن ما ذهب إليه بعض الأعضاء بفصل النص: «وللمشتري بيع حقه في عقد المشاركة بالوقت»؛ لتكون هي الفقرة «الرابعة»، والفقرة التي تليها تكون: «ينتقل حق المشتري في عقد المشاركة بالوقت إلى ورثته بعد وفاته»؛ أكدت اللجنة على مناسبة الإبقاء على الصياغة المقترحة للفقرة «الرابعة» من المادة «الخامسة» للترابط الذي تجده في ما تتضمنه من حقوقٍ للمشتري.

> لا يجوز لغير السعوديين مزاولة نشاط المشاركة بالوقت، أو التسويق له في مكة والمدينة.. والعقوبة تصل إلى ١٠ ملايين ريال

> حق المشتري في عقد المشاركة بالوقت ينتقل إلى ورثته بعد وفاته

تسرب الكوادر من المستشفى التخصصي .. السبب والعلاج

أ.د محسن بن علي فارس الحازمي

طالب عدد من أعضاء مجلس الشورى بدراسة العلاقة بين الكادر الوظيفي الطبي والإداري ومشكلة تسرب الكوادر التي يعاني منها مستشفى الملك فيصل التخصصي.

وحمل أحد الأعضاء الكادر الوظيفي المسؤولية عن الصعوبات التي تواجه المؤسسة في المحافظة على الكوادر المميزة.

جاء ذلك خلال مناقشة مجلس الشورى التقرير السنوي للمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي، ومركز الأبحاث للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ في الجلسة التي عقدها مجلس الشورى يوم الاثنين ٣ / ١١ / ١٤٣٤ هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

واستمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة وتوصياتها بشأن التقرير السنوي للمستشفى، تلاه رئيس اللجنة الدكتور/ محسن بن علي الحازمي، وطالبت اللجنة المؤسسة بإبراز الأهداف التشغيلية السنوية ونسبة المنجز منها، ومقارنتها بالهدف التشغيلي في ذات السنة والمرجعية العالمية لمثيلاتها، حيث رأت أن التقرير لم يشمل مقارنة الإنجاز بالهدف التشغيلي في سنة التقرير أو السنوات الماضية أو المرجعية العالمية.

كما طالبت اللجنة في توصياتها المؤسسة بإيجاد برامج تدريب تخصصية موجهة لخدمة الحالات المزمنة والمستعصية ضمن برنامج التعاون الصحي للمستشفيات.

ودعت المؤسسة إلى العمل على زيادة الطاقة الإستيعابية والتشغيلية لإستيعاب حالات الإصابة بالسرطان المحولة إليها.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن: «المشكلة الأساسية التي لا يزال يعاني منها مستشفى الملك فيصل التخصصي هي المحافظة على مستوى الخدمات الصحية التي يقدمها ويطورها، والمشكلة الأخرى التي يعاني منها المستشفى والمستشفيات المرجعية هي الكادر الصحي؛ لأنه مطالب بتغطية النقص في المستشفيات الأخرى، لاسيما أن التقرير قام بطرح العديد من النقط حول هذا الموضوع».

ونوه إلى أن: «لجنة الشؤون الصحية والبيئة تجنبت هذه الصعوبات، ولم تشر إلى هذه المشكلات

> أحد الأعضاء يحمل الكادر الوظيفي.. وآخر يطالب بدراسة العلاقة بين الكادر وتسرب الكفاءات المميزة

التي تدور حولها، وبالتالي فلا توجد مساهمة واضحة لحل هذه المشكلات».

ولاحظ أن توصيات اللجنة تتعلق بالجوانب التشغيلية وبعض المجالات الأخرى، ولا تعكس معالجة لنقص الكوادر الصحية. وطالب بدراسة المشكلة الأساسية المتعلقة بالكادر الصحي والخروج بتوصية لمعالجتها.

من جانبه قال أحد الأعضاء: «إن المستشفى يعاني من استقالات في كوادره بلغت نسبتها ٩٪، لكن التقرير لم يوضح في أي كادر جاءت هذه الاستقالات، وهل هي في الكادر الطبي أم الكادر الإداري؟».

وأضاف العضو أن المستشفى يعاني أيضاً من قلة

أعداد الأسرة في قسم الطوارئ؛ واللجنة مطالبة باستيضاح هذه النقطة والتوصية بحلها.

برامج السعودة في المستشفى لا تقارن بالجهات الحكومية الأخرى

ولاحظ عضو آخر ضعف برامج السعودة في المستشفى، وقال: « إن نسبة غير السعوديين في المستشفى في الوظائف الفنية غير الصحية والوظائف الإدارية، والإدارية المعاونة، ووظائف تقنية المعلومات بلغت ٣٠٪ ، وعدها نسبة كبيرة مقارنة ببقية الجهات الحكومية، وتساءل عن الأسباب التي تجعل من السعودة في وظائف التمريض مثلاً لا تتجاوز ١٢٪ فقط ! ».

وطالب بمراجعة هذا الأمر مع المؤسسة ومعرفة أسباب بقاء هذا العدد الكبير من العاملين غير السعوديين، في ظل إمكانية توفير البديل من المواطنين والمواطنات، ومعرفة سياسة السعودة التي تنتهجها المؤسسة، ووضع خطة تتبناها اللجنة لسعودة هذه الوظائف خلال «ثلاث» سنوات.

واستغربت إحدى العضوات، مما ورد في التقرير بعدم استطاعة مستشفى تخصصي مثل: (مستشفى الملك فيصل التخصصي من الحصول على تأشيرات لإستقطاب الكفاءات الطبية المتميزة من الخارج تلبي حاجته) . وقالت : « إن هذا الأمر غير دقيق؛ حيث لم يسبق أن رُفض أي طلب للمستشفى يتعلق بالتعاقد مع الكوادر الطبية المتخصصة».

ودعا عضو آخر، المستشفى إلى زيادة الطاقة الإستيعابية والتشغيلية لإستيعاب جميع الحالات المحولة إليه وليس فقط حالات الإصابة بالسرطان ، وتمنى من اللجنة النص على ذلك في توصيتها «الثالثة» بعد إعادة صياغتها .

افتتاح فرعين للمستشفى في الشرقية والجنوبية

من جانبها لفتت إحدى العضوات إلى انتشار مرض الأنيميا المنجلية في المنطقتين الشرقية والجنوبية، وما يعانيه حاملو هذا المرض الخطير من مشقة السفر للرياض أو جدة، إضافة إلى طول مدة انتظار المواعيد، والسكن وخلاف ذلك، وطالبت بافتتاح فرعين للمستشفى في كل من المنطقتين .

أحد الأعضاء خالفها الرأي بعدم مناسبة توسيع المستشفى وزيادة حجمه، وطالب بتقليص حجم المستشفى وتوزيع خدماته على المناطق الأخرى التي يحتاج فيها المرضى لمثل هذه الخدمات التخصصية بدلاً من تركيزها في مدينتين وتحميل المرضى عناء السفر إليهما.

ورأى أحد الأعضاء أن التوصية «الثالثة» للجنة جاءت رغم أهميتها بمعزل عن توصية إستراتيجية الرعاية الصحية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٢٠) التي نصت على: «يجب أن يتوفر في كل منطقة مستشفى تخصصي واحد على الأقل بطاقة سريرية تتناسب مع الكثافة السكانية»، وبناءً على ذلك جرى اعتماد «خمس» مدن طبية في المملكة، ومن أجل التسريع بالخدمة الصحية المتخصصة صدر أمر خادم الحرمين الشريفين بدعم القطاع الصحي باعتماد «ستة عشر مليار» ريال، لتنفيذ وتوسعة المدن الطبية الخمس المشار إليها. لتشمل كل مدينة طبية مستشفى تخصصياً، ومركزًا للأورام، وأمراض القلب، وزراعة الأعضاء.

وأشار إلى أنه عند إنهاء تنفيذ المدن الطبية ستضاف طاقة استيعابية تقدر بنحو (٦٢٠٠) سرير للخدمة الصحية المتخصصة. وفي مجال جودة هذه الخدمات الصحية المتخصصة وتميزها صدر قرار مجلس الوزراء بإنشاء مجلس إدارة المدن الطبية والمستشفيات المتخصصة؛ تكون مهمته رسم سياسة الخدمات الصحية المتخصصة، واقتراح إنشاء المدن الطبية والمستشفيات المتخصصة، وإعداد معايير لضمان جودة الخدمة الصحية المتخصصة. وبما أنه سوف تنشأ «ستة» مراكز للأورام في المدن الطبية المقترحة. ودعا اللجنة إلى ربط توصيتها بزيادة الطاقة الاستيعابية... بالتنسيق مع مجلس إدارة المدن الطبية والمستشفيات التخصصية المشار إليها.

ورأى آخر أنه من المناسب أن توضح اللجنة ما إذا كانت مؤشرات الأداء الصحية متوافقة مع المعدلات العالمية أم لا.

في حين أشار عضو آخر إلى أن: « مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض لا يزال يعاني من قلة عدد الأسرَّة في قسم الطوارئ. وتمنى من اللجنة أن تبحث في هذا الشأن، وتزوِّد المجلس في تقريرها القادم بمعلومات مفصلة عن هذا القسم».

تقرير المستشفى نمطي

ووصف أحد الأعضاء تقرير المستشفى بأنه: «نمطي كتب بطريقة فنية كأنما كتب للعاملين في المستشفى وليس لأطراف خارجية؛ مبيناً أن التقرير لا يقدم معلومات وإنما يقدم بيانات ليس لها مرجعية ولا تستند إلى خطة المستشفى».

ضعف برامج السعودة في المستشفى .. السعوديون في وظائف التمريض لا يتجاوزون ١٢٪ وفي الوظائف غير الصحية ٣٠٪

أحد الأعضاء يطالب بتحويل جميع مستشفيات المملكة إلى مستشفيات تخصصية

ولا حظ عضو آخر ضعفاً في برنامج السعودة المتعلق بالنواحي الطبية والفنية، واستغرب عدم تضمين التقرير أي معلومات عن ميزانية المستشفى.

تحويل جميع مستشفيات المملكة إلى مستشفيات تخصصية

وشدد أحد الأعضاء على ضرورة تحويل جميع مستشفيات المملكة إلى مستشفيات تخصصية. مؤكداً أهمية دعم مستشفى التخصصي بجميع الإمكانات والتجهيزات؛ من أجل تنفيذ مهماته وخدماته على الوجه المطلوب.

واستغرب عضو آخر ما أشار إليه التقرير من أن المؤسسة تعاني من محدودية إمكانات التدريب والتطوير وعدم توفر المرافق اللازمة للتوسع. رغم التوسع العمراني الذي تقوم به المؤسسة خاصةً في مدينة الرياض. عن عدم تخصيص ميزانية لإنشاء مركز للتدريب والذي تم إقراره في الخطط الاستراتيجية؟.

وتساءل أحد الأعضاء عن مصير الخمسين في المئة من الممرضات السعوديات اللاتي استقطبتهن المؤسسة وعددهن «ثلاث وستون» ممرضة، وتم تدريبهن لمدة سنة، ولم يبق حالياً منهن واحدة – بحسب ما ورد في التقرير- ؛ وتساءل ما إذا الممرضات السعوديات تركن المستشفى؟ أم يرجع ذلك لعدم وجود ممرضات سعوديات تحت التدريب؟.

تقرير الشؤون الإسلامية

لا يعكس نشاطها في الدعوة إلى الله بما يتناسب مع متطلبات العصر

د. إبراهيم البراهيم

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثانية والأربعين التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٤/١١/٤هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف، والدعوة والإرشاد، للعام المالي ١٤٣٣-١٤٣٤هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الشيخ ابراهيم البراهيم.

وفي بداية المناقشة اعتبر أحد الأعضاء أن مجمل ما ورد في التقرير بشأن الهدف الثاني الذي وضعته الوزارة لنفسها، يعد من النشاطات داخل المملكة، وهو من إنجازات مكاتب الدعوة والإرشاد، وتوعية الجاليات، ولم يقم جهاز الوزارة بتلك النشاطات بنفسه، كما أن هذه المكاتب الدعوية لا تحظى مطلقاً بأي دعم مالي أو وظيفي وغيره من الوزارة.

وزاد عضو آخر: « بأن الوزارة هي الجهة الرسمية الوحيدة التي تُناط بها مسؤولية تحقيق المادة «الثالثة والعشرون» من نظام الحكم؛ ومع ذلك نجد أن مجهوداتها في هذا الجانب قائمة، وتعتمد بدرجة كبيرة على المجهودات التطوعية، وهبات ونفقات المحسنين. كما أن الوزارة لا تُدافع عن حقوق هذه الجهات الخيرية، بل إنها تعامل من قبل وزارة العمل، وغيرها من الجهات على أنها جهة ربحية».

وأضاف: «بأن بيانات التقرير لم تظهر عدد الدعاة الذين يمارسون مهام الدعوة فعلياً ونسب توزيعهم على المدن».

وتساءل أحد الأعضاء عن دور مكاتب الوزارة في الخارج؟، وما النتائج التي تحققت من هذه المكاتب؟.

وتابع: «أين دور الوزارة في الدعوة إلى الله من خلال الوسائل الإلكترونية؟. أين موقع الوزارة الإلكتروني بلغات متعددة للدعوة إلى الله؟. أين دور الوزارة في استثمار الإعلام الحديث للدعوة إلى الله؟. لماذا يترك المجال لأصحاب الأهواء في التأثير على الشباب دون أن يكون لها دور واضح في مخاطبة الشباب والعالم بالوسائل الحديثة؟. بينما موقع الوزارة الحالي بلغته العربية والإنجليزية يقتصر على التعريف بالوزارة ومهامها وهيكلتها كعناوين رئيسة».

وقال أحد الأعضاء: «أنه بالنظر إلى الهدف «الثالث» الذي وضعته الوزارة لنفسها وهو العناية ببيوت الله وإعمارها؛ نجد أن المساجد في المملكة مهملة من نواحي المواصفات والصيانة. فلماذا لا تتوفر مخططات نموذجية بمواصفات تفصيلية عالية الجودة تلتزم الوزارة بها، ويلتزم المتبرعون بالإنشاء والصيانة؟، ولماذا يسمح لأي أحد أن ينشئ مسجداً بأي مواصفات حتى لو كانت رديئة؟».

ورأى أحد الأعضاء: «بأن مجهودات الوزارة تقتصر على تحقيق هدفها «الخامس» المتعلق بتنمية القوى البشرية على (دراسة مدى مناسبة افتتاح مكاتب الإشراف، ودراسة وضع المراكز، ودراسة الهيكل التنظيمي، والاجتماعات، وتنفيذ دورتين). فهل هذه الجوانب تحقق هذا الهدف؟، كما أن التقرير لا يعكس النشاط المأمول من الوزارة في سبيل الدعوة إلى الله بنهج سليم يتناسب مع متطلبات العصر».

ورأى عضو آخر: «بأنه من المناسب أن يكون هناك توصية تحث الوزارة على الشروع في بناء مقار لإدارات الأوقاف، والمساجد، والدعوة والإرشاد في المحافظات والمراكز التابعة لها، عوضاً عن المقار المستأجرة، وتكون بمنهجية واضحة وفق

جدول زمني محدد. لذا، يُحسن أن يوصي المجلس «بوضع خطة عملية لبناء مقار في المحافظات والمراكز التابعة لها، بما لا يتجاوز خمس سنوات، أو بما يساعد على إيجاد مقار للأوقاف، والمساجد والدعوة والإرشاد.

وطالب عضو آخر بإعادة النظر في احتياجات الوزارة الواردة في المعوقات، وإيجاد الطرق المناسبة لمعالجتها بالتنسيق مع وزارة المالية، ودعوة مندوبين من وزارة المالية للتعرف على الأسباب الحقيقية لعدم دعم وزارة الشؤون الإسلامية للقيام بمهامها على أكمل وجه.

ورأى عضو آخر: «بأنه مع التقدم في استخدام التقنية والأجهزة الذكية، يحسن اعتماد تطبيقات إلكترونية لتحديد اتجاه القبلة، ومواعيد الصلاة عوضاً عن التطبيقات الحالية التي تشوبها بعض الأخطاء، كما يحسن إصدار توصية تدعم الوزارة لإنشاء معاهد لتدريب الأئمة، والخطباء، والمؤذنين، وتأهيلهم في جميع مناطق المملكة».

وعارض عدد من الأعضاء مطالبة الوزارة إنشاء معاهد لتدريب الأئمة والخطباء، ونوهوا إلى وجود معهد في جامعة طيبة أُنشيء بأمر سامي. وتساءل عن الهدف من إنشاء معاهد مع وجود معهد متخصص في هذا المجال. ودعا اللجنة إلى مراعاة هذا الأمر ويكتفى بالمعهد الموجود، لاسيما أنه بإمكان الوزارة التنسيق مع جامعة طيبة.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن: «المعوقات التي ذكرتها الوزارة تتمحور في عدم وجود وظائف وعدم وجود دعم مالي، وهذا يرمي إلى أن الوزارة تلقي بالإخفاقات على جهات أخرى، ومن المناسب أن تراجع اللجنة هذا الأمر مع الوزارة للوقوف على حقيقة هذا الأمر وتفاصيله».

وعارض أحد الأعضاء ذلك بقوله: «أنه يوجد في دليل التصنيف وظائف باسم (مراقب مطبوعات) يمكن أن يعين عليها أي تخصص تحتاجه الوزارة، كما يوجد وظائف (باحث علمي)، مما يتناقض مع ما أشارت إليه الوزارة بعدم وجود وظائف تناسب خريجي الجامعات في مجال المطبوعات والبحث العلمي، فمن المناسب أن تقوم اللجنة بمراجعة هذه المعلومة وتدققها مع الوزارة».

واعتبر عضو آخر بأن: «ما أشارت إليه الوزارة بعدم وجود مقرات ثابتة في المنافذ البرية والجوية والبحرية، لا يشكل عائقاً، لاسيما أنه بالإمكان التنسيق مع الهيئة العامة للطيران المدني لتخصيص ركن في جميع المطارات لتوزيع منشوراتها ومطبوعاتها».

ولاحظ عضو آخر أن: «هناك ضبابية في توزيع المهام في الوزارة، فيحسن إعادة تنظيمها وهيكلتها، حيث إن اتخاذ قرار الموافقة على دورات لا يتطلب موافقة الوزير، لما يسببه من تأخر في الأهداف».

وانتقد عضو آخر ما وجده من خلط في التقرير بإدخال بعض أنشطة التي لا تقوم بها الوزارة مباشرة ضمن أنشطة الوزارة نفسها، مثل: (أعمال مكاتب توعية الجاليات والمجتمعات الدعوية، وبناء بعض المساجد)، وهذا عمل إشرافي من الوزارة وأغلبية أعماله تطوعية. ودعا إلى التدقيق في إدخالها ضمن أعمال الوزارة حتى لا يختلط الأمر، مؤكداً أهمية معرفة الأعمال التي تقوم بها الوزارة مباشرة، وألا يقتصر على الأعمال الإشرافية فحسب.

العناية بالمساجد وصيانتها محل تساؤل .. ومكاتب توعية الجاليات خارج اهتمام الوزارة

عضو يتساءل عن موقع الوزارة الإلكتروني بلغات متعددة.. واستثمار الإعلام الحديث للدعوة إلى الله؟.

عضو آخر يقترح وضع خطة عملية لبناء مقار جديدة للوزارة خلال ٥ سنواتا.

الأعضاء يطالبون بأن تكون آلية التسعير واضحة ومحددة بدقة

المجلس يرفض تحديد أسعار الخدمات الصحية.. المنافسة تؤدي إلى جودة الخدمة وانخفاض تكلفتها

صوت مجلس الشورى بعدم الموافقة على اقتراح تعديل المادة «السابعة» من نظام المؤسسات الصحية الخاصة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٠)، بتاريخ ١٤٢٣/١١/٣هـ، والمعاد دراستها عملاً بالمادة «السابعة عشرة» من نظام مجلس الشورى.

جاء ذلك خلال مناقشة مجلس الشورى في جلسته العامة الثانية والأربعين، التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق الرابع من ذي القعدة عام ١٤٣٤هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن اقتراح تعديل المادة «السابعة» من نظام المؤسسات الصحية الخاصة تلاه رئيس اللجنة الدكتور/ محسن بن علي الحازمي.

وتنص المادة السابعة التي تُعالج موضوع تحديد متوسط لأسعار الخدمات المقدمة من القطاعات الصحية الخاصة على: « تقوم لجنة مكونة من مندوبين من كل من وزارة الصحة، ووزارة التعليم العالي والقطاعات الصحية العسكرية ومجلس الضمان الصحي التعاوني ومجلس الغرف التجارية الصناعية، وشركات التأمين الصحي، بتحديد متوسط سعر تتراوح حوله أسعار الخدمات التي تقدمها المؤسسات الصحية الخاصة ومدى هذا التراوح بناء على معايير محددة، ويراجع ذلك كل ثلاث سنوات».

وكانت لجنة الشؤون الصحية والبيئة بالمجلس قد أوصت بعدم الموافقة على تعديل المادة، والتمسك بنص المادة في صيغتها التي سبق للمجلس الموافقة عليها ويعمل بها حالياً.

وسبق لمجلس الشورى أن ناقش نظام المؤسسات الصحية ككل، وتمت الموافقة عليه، ثم تبين للحكومة أهمية تعديل المادة السابعة المشار إليها، لكن المجلس في مناقشة سابقة رأى عدم مناسبة التعديل، وعاد الموضوع للمجلس مرة أخرى بناء على المادة (١٧) من نظام مجلس الشورى؛ نظراً لتباين وجهات النظر بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء.

ورأت اللجنة أن هذه المادة، لا تطلب تحديداً لأسعار الخدمات الصحية تلتزم به كل المؤسسات الصحية، مهما اختلفت مستويات خدماتها، وأماكن تواجدها مما يتطلب إجراء تعديل عليها؛ وإنما تدعو لوجود متوسط سعر يكون إرشادياً، لتقويم الأسعار التي تقدمها المؤسسات الصحية الخاصة لوزارة الصحة لاعتمادها.

وأشارت لجنة الشؤون الصحية والبيئة في مسوغات عدم موافقتها على التعديل أن: « نص المادة لا يمنع من أن تقبل وزارة الصحة من مؤسسة صحية ذات كوادر طبية متميزة، وخدمات راقية أسعاراً تزيد عن هذا المتوسط الذي وضع ليكون مرشداً للمرضى بصفة عامة، وللمرضى الذين لا يتوفر لهم ضمان صحي أو للحالات لا تغطيها وثيقته التأمينية».

وتباينت أراء أعضاء المجلس في مداخلاتهم أثناء النقاش بين مؤيد لما ذهبت إليه اللجنة، وبين معارض لها، حيث رأى أحد الأعضاء: «أن رأي اللجنة يتعارض مع السوق الحر، ومن الأنسب أن يترك القطاع الخاص لذاته؛ بحيث يكون هناك تنافس مع بعضه البعض، لترتفع جودة الخدمات المقدّمة، لاسيما أن هذه الخدمات مختلفة. لذا، فمن غير المناسب أن نضع لها سعراً إرشادياً محدداً. كما أن الرعاية الصحية تتفاوت في تجهيزاتها، وخبرة المتخصصين الذين يعملون فيها. أما بالنسبة للضعفاء فالدولة قادرة – ولله الحمد – على علاجهم سواء داخل المملكة أو خارجها.

ورأى عضو آخر أن هيئة الخبراء ليست نداً لمجلس الشورى حتى توضع في الجدول، وإنما التباين بين الحكومة والمجلس، ولم يتفق العضو مع اللجنة فيما ذهبت إليه في توصيتها، وقال: «إن الغاية من التعديل المطلوب هو حماية الطرف الأضعف في هذه العلاقة وهو المريض، وذلك من خلال وضع نظام للرقابة على أسعار الخدمات الصحية التي تقترحها كل مؤسسة صحية. وإذا استطاعت شركات التأمين حماية نفسها من المبالغة في الأسعار فمن يحمي المواطن من هذه المبالغات في ظل غياب الرقابة عليها؟ن ولن تتحقق هذه الرقابة إلا من خلال نص نظامي يعطي الحق لوزارة الصحة بتقييم الأسعار والتحقق من عدالتها».

عضو يرى تحديد نطاقات للأسعار ولا تترك لإرادة المؤسسات الصحية الأنسب ترك القطاع الخاص يعمل في إطار آلية السوق دون تدخل

من جانبه أيد أحد الأعضاء ما ذهبت إليه الجنة بالإبقاء على قرار المجلس السابق بعدم الموافقة على تعديل المادة «السابعة» من نظام المؤسسات الصحية الخاصة، مشيراً إلى أن أغلب المواطنين السعوديين لم يُدْرجوا حتى الآن ضمن الفئات المشمولة بالتأمين الصحي التعاوني، وسيترتب على ذلك ضررٌ كبيرٌ لشريحة كبيرة من المواطنين في حال تبني هذا المقترح.

وأضاف آخر بأن هناك اختلاف في الأسعار واختلاف في نوع الخدمة، فَلِمَ تصنف الخدمات الطبية المقدمة بناءً على جودتها إلى ثلاث فئات (أ، ب، ج)، فيما لم يوضع وزن سعري لكل خدمة في كل فئة.

واستحسن عضو آخر مراعاة الجودة لكي يتم حساب متوسط أسعار السوق لكل خدمة في جميع الفئات، وتصبح الأسعار مرجعية لتلك الخدمات، ثم مقارنتها بأسعار الخدمات المقدمة من كل فئة، فإن كانت أسعار الفئة أقل تم اعتمادها، وفي كل الأحوال لا تتجاوز الأسعار المقدمة عن متوسط السوق لكل خدمة، ويتم تغيير الأسعار بناءً على تغير جودة الخدمة أو معدل التضخم عند طلب أي من الفئات الثلاث. ومن الأنسب أن تكون آلية تسعير الخدمات الصحية واضحة ومحددة بدقة.

وقال أحد الأعضاء: «إن اعتماد متوسط السعر كمؤشر لتقييم أسعار الخدمات أمر غير مناسب؛ وذلك لتباين أسعار الخدمات بين المؤسسات الطبّية، إضافة إلى ضعف المنافسة والتي – في العادة – تضيّق من الفجوة بين الأسعار وتجعلها قريبة من نقطة التسوية، وكذلك تباين نوعية تلك الخدمات المقدمة وجودتها، كما أن متوسط السعر يحفز المؤسسات الصحية ذات الأسعار الأقل إلى رفعها لمتوسط السعر، بينما الأسعار المرتفعة ستبقى كما هي؛ مما يؤدي إلى رفع التكاليف على المرضى، وارتفاع الأسعار سوف يرفع أسعار التأمين الصحي، مما قد يتسبب في امتناع البعض من التأمين على نفسه أو عائلته».

وشدد عضو على أهمية عدم خضوع الأسعار لإرادة المؤسسات الصحية دون تحديد نطاقات للأسعار؛ لأن ذلك سيضر بالمرضى، وبخاصة أصحاب الدخل المتواضع، ومن الأنسب ألاّ يكون تحديد الأسعار على حساب المؤسسات الصحية التي تقدم خدمات عالية، وذلك بمنحها نسبة معينة أو مرونة في الأسعار فوق متوسط السوق.

من جهته قال عضو آخر: « إن المملكة تتبنى سياسة اقتصاد السوق الحر، ومن الأنسب أن يمارس القطاع الخاص نشاطه على هذا الأساس؛ لإيجاد جو من المنافسة بين أطياف مقدمي الخدمة الصحية. مشيراً إلى أن المنافسة تؤدي إلى جودة الخدمة وانخفاض تكلفتها، وتحديد الأسعار يؤدي إلى إحجام القطاع الخاص عن تقديم الخدمات الصحية أو التوسع فيها، وسيؤثر هذا على جودة الخدمات الصحية المقدمة. لذا، من الأنسب ترك القطاع الخاص يعمل في إطار آلية السوق من عرض وطلب، أسوة بما هو معمول به عالمياً».

ولم يتفق عضو آخر مع اللجنة فيما ذكرته من مبررات، وقال: « إنه من الأنسب إعادة صوغ المادة لتصبح: ـ بتحديد متوسط سعر تسترشد به المؤسسة الصحية الخاصة ».

ونبه آخر إلى «أن المشكلة الحقيقية ليست في تعديل هذه المادة، وإنما في قيام وزارة الصحة بدورها الحقيقي في تقديم رعاية صحية متكاملة، وذات جودة عالية تغني المواطن، عن اللجوء للقطاع الخاص. وأما عدم الموافقة على تعديل المادة «السابعة» ففيه جلب مفسدة على المواطن وإضعاف لجودة الخدمة المقدمة له. أما المبررات الواردة في محضر اجتماع اللجنة المنعقدة في شعبة الخبراء بمجلس الوزراء فهي، منطقية وتشرح أهمية تعديل المادة».

وبعد ذلك استمع المجلس إلى وجهة نظر اللجنة تجاه ملحوظات الأعضاء وآرائهم حول الموضوع، تلاها رئيسها الدكتور/ محسن الحازمي، حيث أوضح بأن لجنة بينت أسباب رغبتها بالإبقاء على المتوسط السعري في «خمسة» أسباب ذُكرت في الرأي، والمادة معادة للدراسة، وليس بإمكان المجلس إجراء أي تعديل عليها، وإنما الأخذ برأي الحكومة، أو الإبقاء على رأي المجلس السابق. أما بالنسبة للسوق الحر؛ فإن الحديث هنا عن صحة الإنسان، والتأكد من عدم الاستغلال، وهناك دول أخذت بتحديد متوسط للأسعار في ذلك، كما أن هناك نوعاً من التوازن، والموضوع تحت نظر الوزارة، أما الذي يشكل اللجنة بناءً على الترشيحات فهو وزير الصحة، والذي يعتمد قراراتها هو وزير الصحة أيضاً. وبالنسبة للتصنيفات فهي موجودة سواء للمستوصفات أو المستشفيات، ولكل فئة منها سيكون له متوسط سعر، واللجنة تدرك أن هناك تبايناً بين المنشآت الصحية.

ثم أتاح معالي الرئيس المجال أمام أعضاء اللجنة للإضافة، فأضاف أحدهم بأن هناك منطلقات مهمة في المهنية الصحية أبرزها أخلاقية الممارسة المرتبطة بمواثيق تحدد أدوار القطاع الصحي (الإنسانية والاجتماعية) والتي تحكم ممارساته حتى في القطاع الخاص. وقد شهدنا في السنوات الخمس الماضية أرقاماً فلكية في أسعار الخدمة. لذا، فلابد من ضبط هذه الأسعار.

ثم صوت المجلس بعدم الموافقة على مقترح تعديل المادة «السابعة» من نظام المؤسسات الصحية الخاصة الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/٤٠) والتاريخ ١٤٢٣/١١/٣هـ «.

وبذلك قرر المجلس الإبقاء على قراره السابق.

تقرير وزارة الاقتصاد والتخطيط..

مطالب بدراسة فصل النشاطين في وزارتين مستقلتين

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثانية والأربعين التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٤/١١/٤هـ الموافق ٢٠١٣/٩/١٠م، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الأستاذ أسامة بن علي القباني.

واستهل أحد الأعضاء المناقشات بملاحظته عدم وجود أي مؤشرات حول درجة تحقيق أهداف الخطط الخمسية سواء في تقرير الوزارة أو اللجنة، مشيراً إلى أن متابعة الخطط الخمسية وتنفيذها جزء مهم في إعداد الخطة.

وشدد على ضرورة أن تبحث الوزارة عن حلول، وإيجاد خطط مستقبلية لتقليل الاعتماد على النفط، كمصدر وحيد للدخل، بحيث تركز هذه الحلول على تنويع مصادر الدخل الوطني للبلاد والعمل على عدم الاعتماد الكلي على النفط.

ورأى عضو آخر أن: «التقرير يتسم - بشكل عام - بالتنظيم الجيّد، غير أنه خلا من بعض التفصيلات المهمة، مثال ذلك ما ورد في الجدول الخاص بالقوى البشرية، حيث لم يتضمن أية بيانات أو معلومات عن المؤهلات العلمية والخبرات العملية للعاملين في قطاعي الاقتصاد والتخطيط رغم أهميتهما البالغة، كما أنه لم يتطرق إلى ما يتعلق بتوظيف العنصر النسائي، ومدى استفادة الوزارة منه في الحاضر أو المستقبل».

وقال عضو آخر: «أن التقرير ذكر أن عدد الدراسات التي قامت بها الوزارة قد بلغ (١٤) دراسة، إلا أنه لم يوضح طبيعة هذه الدراسات، ولا موضوعاتها، ولا الجهات التي قامت بها، أو شاركت بها مع الوزارة، على الرغم من أهمية دور البحث العلمي في مجالي الاقتصاد والتخطيط».

ولفت أحد الأعضاء النظر إلى ما أشار إليه التقرير بأن: «الوزارة ما زالت تواجه صعوبة بالغة في استقطاب الكفاءات الوطنية المؤهلة والحاصلة على مهارات عالية في مجالات الاقتصاد الكلي والجزئي والقياسي، بيد أن التقرير لم يتطرق إلى أية صعوبات تواجه الوزارة في مجال تنمية الكوادر البشرية فيما يخص قطاع التخطيط. وتساءل ما إذا كان ذلك يعني أن الوزارة لا تعاني من أية صعوبات في هذا المجال؟».

ورأى عضو آخر: «بأنه من المناسب دراسة موضوع فصل قطاعي الاقتصاد والتخطيط في وزارتين مستقلتين، تكون إحداهما للاقتصاد، والأخرى للتخطيط، بحيث تركز وزارة الاقتصاد على تنمية وتطوير دورها، بما ينسجم ومكانة المملكة الإقتصادية، فيما تتفرغ وزارة التخطيط لإعداد الأطر المرجعية، والسياسات التخطيطية، والخطط التنموية، والاستراتيجيات الوطنية، وتتمكن من تفعيل دورها التنسيقي مع القطاعات الأخرى في مجال التخطيط بما يكفل لهذه القطاعات القيام بمهامها الأصيلة في هذا المجال الحيوي؛ فهي الأعرف باحتياجاتها ونشاطاتها، والأقدر على معرفة آليات وأدوات عملها».

> على الوزارة إيجاد البدائل الاقتصادية التي تعتمد على الطاقة المتجددة واقتصاد المعرفة لتقليل الاعتماد على النفط

واستحسن عضو آخر قيام الوزارة بإعداد خطة واضحة المعالم تخص نمو دخل المواطن السعودي، وزيادة عدد الأسرّة في المستشفيات، وزيادة عدد مقاعد الجامعات، وعدد المدارس الحكومية المجهزة تجهيزاً جيداً للطلاب والطالبات، وخطة لمحو الأمية، ومتابعة ذلك مع الوزارات المعنية بجانب الاستراتيجيات القائمة.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن ما ورد في رأي اللجنة حول عدم قدرة وزارة الاقتصاد والتخطيط على القيام بمهام النشاط الاقتصادي في مجال الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالمسارات بعيدة المدى للاقتصاد الوطني جاء صحيحاً، وهو ما أوصت به اللجنة في تقريرها السابق على تقرير الوزارة من ضرورة قيام الوزارة مع وزارة المالية بتقدير الإنفاق الرأسمالي العام، وتحديد أولوياته لخمس سنوات يجرى تحديثها سنوياً، وتكون مرجعاً للميزانية العامة للدولة.

وتابع أحد الأعضاء: «أن توصية اللجنة مع بالغ أهميتها لم تقف عندها اللجنة، وكان ينبغي عليها متابعتها وذلك بعد ملاحظتها السابقة من اتساع الفجوة بين مسار المالية العامة ومسار التخطيط التنموي؛ حيث أن الإنفاق يتبع إدارة الإيرادات البترولية المتقلبة بتقلب الأسواق، بينما عملية التنمية تفترض نمواً متوازناً وهو ما جعل اللجنة من قبل توصي بتقدير الإنفاق الرأسمالي وتحديد أولوياته بين وزارة المالية ووزارة التخطيط، لاسيما أن ذلك سوف يحد من الإنفاق الحكومي المعتمد على الصادرات النفطية بنسبة (٨٠٪) من ظاهرة الإسراف في استهلاك الوقود داخل المملكة بما يفوق ربع إنتاجها الإجمالي من النفط، مع توقع المعهد الملكي للشؤون الدولية أن تكون المملكة مستوردة للنفط بحلول عام ٢٠٣٨م».

من جانبه لفت أحد الأعضاء النظر إلى ما تضمنه التقرير من تحذير شركة أرامكو السعودية، من أن قدرة المملكة التصديرية للنفط الخام سوف تنخفض بحلول عام ٢٠٢٨م بمقدار يناهز ثلاثة ملايين برميل يومياً. وعبر عن الأسف لعدم توقف وزارة الاقتصاد والتخطيط عند هذا الموضوع المهم. ولم تباشر الوضع الاقتصادي للمملكة، بوصفه اقتصاداً ريعياً عبر توفير البدائل الاقتصادية الخلاقة، وبخاصة تلك القائمة على الطاقة المتجددة وعلى اقتصاد المعرفة أحد أسس إستراتيجية خطة التنمية، وأن يتحمل الاقتصاد حماية نفسه بنفسه».

وأضاف عضو آخر: «أن ما ورد في التقرير من قضايا وتحديات تواجهها الوزارة يعطي انطباعاً غير واضح عن واقع الوزارة، فهذه المعوقات تعد مثار استغراب؛ لأن الوزارة تشير إلى عدم توفر كفاءات مؤهلة لديها في مجال الاقتصاد، لاسيما أن مجال الاقتصاد ليس مجالاً جديداً. وتساءل عن عدم ظهور هذه المشكلة إلا في الوقت الراهن؛ وبالتحديد في ظل انطلاق برامج البعثات وتعدد الجامعات؟».

وزاد عضو آخر: «أنه أشير في الفقرة (٢) من الرأي إلى أن نقل الوظائف من نشاط الاقتصاد في وزارة المالية إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط أدى إلى اكتمال مهام الوزارة في الاقتصاد في حين أشير في الفقرة (٣) إلى ما يناقض ذلك؛ حيث لم يفهم ما إذا كان نشاط الاقتصاد قد تم نقله من وزارة المالية أو لا».

وتابع: «إن ما ذكرته الوزارة ضمن المعوقات الخاص بتوفير المعلومات والبيانات يثير تساؤلاً كبيراً حول درجة مصداقية هذه الخطط، فهل الوزارة لم تستطع إيجاد الآلية التي تمكّنها من الحصول على المعلومات والبيانات؟».

ورأى أحد الأعضاء: «أن رأي اللجنة لا يعرض رغبات الوزارة ومشكلاتها ولا يتعرض للعمل الحقيقي للوزارة، وبخاصة فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ الخطط وأثرها على خطة التنمية التاسعة. ولا حظ مشكلتين في طرح هذه النقطة، الأولى: أنها جاءت تحت عنوان كبير باسم (الإستراتيجية الوطنية للشباب)، وتساءل عما إذا كانت تقارير المتابعة تخص هذه الاستراتيجية أم تخص خطة التنمية التاسعة؟. أما المشكلة الثانية: أن التقرير لم يتضمن أي توضيح بشأن نتائج تقارير متابعة الخطة التاسعة للتنمية وما تم بشأنها وما هي نتائجها؟ وما هي انعكاساتها على جوانب التنمية؟».

من جانبه أشار أحد الأعضاء إلى الإستراتيجية الوطنية لتحول المملكة لمجتمع المعرفة التي أعدتها الوزارة، وتساءل عما تم بشأن الخطة الوطنية المتعلقة بالمعرفة؛ وبالتحديد الخطة المتعلقة بالحكومة الالكترونية التي استند عليها برنامج (يسر) وماذا تم بشأنها؟.

وشدد عضو آخر على قضية تنويع مصادر الدخل الذي هو من مسؤولية وزارة التخطيط، لاسيما أن اسمها دليل على ذلك. ورأى أن: «تطلب اللجنة من وزارة الاقتصاد والتخطيط، أن تتضمن الخطة التنموية العاشرة خططاً واستراتيجيات فاعلة لتنويع مصادر الدخل، وتخفيض نسبة الاعتماد على النفط».

وأضاف عضو آخر: «أنه لم يعد مستحيلاً التعرف على مفاهيم كانت حكراً على المختصين في حقول المعرفة المتعددة؛ ومن ذلك ما يعرف باقتصاد الظل الذي يعرف بأنه مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد دون ترخيص مسبق، ولا يخضعون لأي نوع من الرقابة الحكومية، ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية، ولا يعترف بالتشريعات الصادرة، ولا يمسك دفاتر نظامية ويتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه تجاه الدولة، كالرسوم والضرائب وفي الوقت نفسه يستفيد من أغلب الخدمات المقدمة من القطاعات بكل أشكالها دون أن يسدد مقابل ذلك أية رسوم. ولا تكاد أي دولة أن تخلو منه، وتتفاوت أحجامه ونسبه».

وبالنسبة للمملكة هناك تقديرات تشير إلى أن حجمه يقدر لهذا العام ٢٠١٣م بـ (٣٣٠) مليار ريال؛ أي حوالي (١٧٪) من الناتج المحلي الاجمالي. فما هو دور وزارة التخطيط في تقليص حجمه ونسبته؟.

> ٣٣٠ مليار ريال حجم الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد دون ترخيص مسبق .. فما هو دور وزارة التخطيط في تقليص حجمه ونسبته؟

> عضو يستغرب شكوى الوزارة من عدم وجود كفاءات مؤهلة في مجال الاقتصاد رغم أنه ليس مجالاً جديدًا.

> التقرير لم يتطرق إلى توظيف العنصر النسائي، ومدى استفادة الوزارة منه في الحاضر أو المستقبل

٤٥٪ من وظائف الرئاسة شاغرة

الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.. إشكالات تتكرر!

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الرابعة والأربعين، التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٤/١١/١١هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس، الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الشيخ الدكتور إبراهيم البراهيم.

وقال أحد الأعضاء خلال المناقشة: «أنه يُلاحظ أن (٤٥٪) من وظائف الرئاسة شاغرة، وقد عالجت اللجنة ذلك في توصيتها الثانية؛ إلا أن الأفضل أن تنص التوصية على إشغال الوظائف التي تُلبي جميع احتياجات الرئاسة في جميع المجالات خلال مدة محددة».

وأضاف: «من الأفضل أن تُدرج المعلومات المتعلقة بمشروعات الحاسب الآلي مرتبة ومشتملة على المدة الزمنية؛ لتنفيذ هذه المشروعات، كذلك من المستُحسن، تطوير قسم الترجمة بخطوات عملية ومقبولة؛ لتحقيق ما تصبو إليه في أهدافها، أو التعاقد مع بعض جهات الترجمة أو الكراسي البحثية؛ لتوفير أعباء وتكاليف الترجمة لبعض اللغات التي لا تحتاجها معظم أيام السنة».

وقالت إحدى العضوات: «أن هناك علوماً ناشئة مستجدة، كعلوم الخلايا الجذعية، والإستنساخ، والتكاثر الاصطناعي، وعلم الوراثة الجديد. وكذلك أي علم جديد يأتي للنور، لابد وأن يرتبط بالأخلاق العملية للمهنة. فما هي الحدود التي ينبغي أن توضع للبحث والتطوير واستخدام العلوم الناشئة الجديدة؟، وما هو الحُكم الشرعي والفتوى في مثل هذه الأمور الناشئة؟، وكيف تُوفر الرئاسة الموارد اللازمة، واللجان المختصة لكي تُقدم الدراسة والفتوى في أخلاقيات البحوث البشرية، وتقييم العلوم الناشئة؟. لذا، من الأفضل إنشاء إدارة مختصة بأمور الإفتاء في العلوم الناشئة؛ لأن ديننا الحنيف يحث على الإبداع والاكتشاف والتداوي».

واقترح أحد الأعضاء تعديل اسم الرئاسة إلى الاسم الآتي: «الرئاسة العامة للإفتاء العام والبحوث الإسلامية»؛ لأن العمل الأساسي والدور الرئيس الذي تقوم به الرئاسة هو، الإفتاء، والبحث العلمي يأتي بعدها، ولا يقل أهمية عنها.

ولاحظ أحد الأعضاء تكرار الشكاوى السابقة في هذا التقرير، ولم تحدد الإشكالية، هل هي في الجهات المالية أو مع الجهات التوظيفية؟ أم إن الإشكالية إدارية؟، لذا، من الأفضل التوصية بعقد ورش عمل للوصول إلى الإشكاليات الموجودة في الرئاسة، وأسبابها الحقيقية، واستخدام الوسطاء المتخصصين لمساعدتها في تخطي إشكالياتها.

كما لاحظ عضو آخر: «أن توصيات اللجنة لم تتسق مع ما ورد في التقرير من صعوبات تواجهها الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، كما يلحظ أن التقرير لم يُشر إلى نسبة الإنجاز في المشروعات الستة التي تقوم بها الرئاسة، على الرغم من أن تكلفتها باهظة. وقد تم صرف جزء من تلك التكاليف في عام التقرير، كما يُلاحظ أنه لم يرد في التقرير أسباب عدم تدريب الموظفين في الرئاسة في معهد الإدارة العامة؛ حيث أنها الجهة التعليمية المعتمدة والمنوطة بتقديم دورات لموظفي الدولة. كما جاء في التقرير، أن من مهمات الرئاسة دراسة وبحث ما يستجد من قضايا وفق رؤية شرعية، إلا أن الرئاسة لم تُصدر أي فتوى بخصوص عمليات التجميل المختلفة، التي انتشرت بشكل ملحوظ في المجتمع، والأحسن أن تقوم الرئاسة بتقديم هيكلها التنظيمي الجديد بتفاصيله في التقرير القادم؛ تماشيًا مع قرار مجلس الشورى».

ثم أتاح معالي الرئيس المجال لرئيس اللجنة، لبيان وجهة نظر اللجنة حيال مُلاحظات الأعضاء

- عضو: من الأفضل إشغال الوظائف في جميع المجالات خلال مدة محددة
- إحدى العضوات: المطالبة بإنشاء إدارة مختصة بأمور الإفتاء في أخلاقيات البحوث البشرية وتقييم العلوم الناشئة
- عضو يقترح: تعديل اسم الرئاسة إلى «الرئاسة العامة للإفتاء العام والبحوث الإسلامية»
- عضو: توصيات اللجنة لم تتسق مع ما ورد في التقرير

مطالبات بمناقشة وزير النقل، ومسؤولي السكة الحديدية بالمملكة

جبارة بن عيد الصريصري
وزير النقل

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثانية والأربعين التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٤/١١/٤هـ. برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية للعام المالي ١٤٣٣-١٤٣٤هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعدون السعدون.

بدأت المناقشة برأى أحد الأعضاء الذي جاء به: « يُفترض أن يكون مسار الخط الحديدي داخل النطاق العمراني في كل مدينة؛ ليُسهم في رفع مستوى النقل العام، مطالباً بأن تحث اللجنة المؤسسة على الإسراع في تنفيذ المشروعات المتعثرة».

ورأى عضو آخر: «أن هناك قصورًا واضحًا في النظرة الإدارية للمؤسسة، وبخاصة في الآونة الأخيرة؛ حيث وقعت العديد من الحوادث، وظهر العديد من المشكلات، بالرغم من الدعم السخي الذي تبذله الدولة، كما أن المؤسسة لم تقم بالتوسع والتطوير في مجال سكك الحديد، بل، ولم تُنشئ سككًا حديدية خاصة بنقل البضائع، خاصةً مع انتشار المدن الصناعية، كما أن نوعية القطار الحالي لا يتواكب مع الأعداد الكبيرة، لمستخدمي هذه الوسيلة».

واستحسن أحد الأعضاء مشاركة القطاع الخاص في قطاع سكك الحديد، فهو يوفر على الدولة مبالغ طائلة في مجال النقل بشكل عام، ويرفع من مستوى الخدمات المقدمة، وجودتها.

ولاحظ أحد الأعضاء من التقرير أن: «تأخير تنفيذ مشروع ربط المناطق الجنوبية بشبكة الخطوط الحديدية، هو للاستفادة من التجارب الأخرى، ولم يذكر ما هي تلك التجارب؟، وكم من الوقت تحتاجه لظهورها؟، ولم يوضح ماذا تم بخصوص دراسة الجدوى الاقتصادية التي أبرمتها المؤسسة مع إحدى الشركات الوطنية عام ١٤٢٧هـ، لربط الجهات الجنوبية والشمالية، والجهات الغربية من المملكة ببعضها البعض، بالرغم من أن مثل هذه المشروعات التنموية لا تحتاج إلى دراسة جدوى فالحاجة إليها

ماسة. لذا، يجب أن تستفسر اللجنة من المؤسسة بخصوص هذا الشأن، فإجابات المندوبين الواردة في التقرير غير واضحة».

وطالب أحد الأعضاء بأن يكون هناك تقرير فني للمؤسسة يوضح عدم التجانس بين البرامج والتوريدات، والمعوقات التي أوردها التقرير.

وتساءل آخر عن أن عدد المتقدمين للمنافسة على تنفيذ مشروعات المؤسسة قليل جدا؛ مما يُسهم في تعثر العديد من المشروعات، وتأخر استلامها.

وأضاف آخر: «على الرغم من أن المؤسسة العامة للخطوط الحديدية تقوم بتشغيل خط سكة حديد فقط، وهو (الرياض- الإحساء- الدمام)؛ إلا أن هناك العديد من المعاناة والمشكلات والحوادث المتكررة في هذ الخط. ومع ذلك لم نر في التقرير أي إشارة إلى ذلك، كما لم يشر التقرير إلى أسباب التأخر الكبير في نسبة الإنجاز الفعلي بالمقارنة بنسبة الإنجاز المخطط له للأعمال المدنية في مشروع قطار الحرمين».

وقال أحد الأعضاء: «لا أرى جدوى من نقل مسار الخط الحديدي الوارد في التوصية، مع التأكيد على أهمية إعادة الهيكلة التنظيمية لهذا القطاع الحيوي. وأرى ضرورة دعوة وزير النقل ومسؤولي السكة الحديدية بالمملكة، للحضور إلى المجلس».

وأكد أحد الأعضاء: «يجب البحث في الأسباب والمعوقات التي تجعل قطارنا كما هو على مدى ستة عقود أو تزيد. وكذلك تحسين مستوى الخدمة المقدمة للركاب، وإعادة النظر في آلية مواعيد حضورهم، وطلب الوثائق الرسمية منهم».

في حين قال عضو آخر: «إن الواقع العملي للمؤسسة يحتاج إلى مراجعة دقيقة؛ لكي تعمل بكفاءة وبأسلوب تجاري. وبمراجعة الأرقام الموضحة في الصفحتين (٤-٥) يتضح انخفاض الإيرادات المتحققة في عام ٢٠١٢م، وهناك عجز كبير وواضح في التشغيل. لذا، يستحسن تزويد المجلس بإيرادات وسائل النقل، وإبرازها مقابل مصروفات التشغيل لكل من المؤسسة

د. سعدون السعدون

تقرير الخطوط الحديدية.. بالرغم من الدعم السخي لازالت سكك الحديد على حالها!

عضو يتساءل: لماذا عدد المتقدمين للمنافسة على تنفيذ مشروعات المؤسسة قليل جداً؟

أحد الأعضاء: مشاركة القطاع الخاص في قطاع سكك الحديد، يوفر على الدولة مبالغ طائلة ويرفع من مستوى الخدمات المقدمة وجودتها

العامة للخطوط الحديدية، والخطوط الجوية السعودية».

ثم أتاح معالي الرئيس المجال لسعادة رئيس اللجنة لإبداء وجهة نظر اللجنة حيال ملحوظات الأعضاء وآرائهم بشأن الموضوع؛ فطلب تأجيل تقديمها لجلسة قادمة (بإذن الله).

سيطرة الأفراد على حجم التداولات اليومية مؤشر خطر

تقرير هيئة السوق المالية يكشف زيادة حجم المضاربات إلى ١,٩ تريليون ريال

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

عضو: المطالبة بتحول ثقافة الأفراد من الاستثمار الفردي إلى ثقافة الاستثمار المؤسسي

عضو يطالب الهيئة بالتحقيق في أسباب الإرتفاع غير المبرر لأسعار بعض الأسهم

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الرابعة والأربعين التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٤/١١/١١هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الشؤون المالية، بشأن التقرير السنوي لهيئة السوق المالية للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعد بن محمد بن مارق.

وبدأت المناقشة بمُداخلة لأحد الأعضاء قال فيها: «إن السوق السعودي واجه العديد من المشكلات، خاصة سيطرة الأفراد على حجم التداولات اليومية، التي وصلت في قيمة التداولات اليومية إلى (٩٠٪) بحسب ما جاء في التقرير».

وتابع آخر: «أن التقرير أشار إلى زيادة حجم المضاربات الفردية في السوق بنسبة قدرها (٦٥٪)، لتصل قيمة الصفقات إلى أكثر من (١,٩) تريليون ريال، حيث أن استمرار هذا الوضع يُضر بالسوق السعودي واقتصاده. وكذلك يُلحظ زيادة نسبة المنسحبين من صناديق الاستثمار حيث بلغت (٢٣٪) مقارنة بالسنوات الثلاث الماضية. لذا، ينبغي أن تتدخل الهيئة بشكل سريع لتغيير هذا الوضع، وأن يكون السوق استثماريًا مبنيًا على الاستثمار المؤسسي المنظم. كما ينبغي أن تُحول ثقافة الأفراد من ثقافة الاستثمار المبنية على المضاربة الفردية اليومية إلى ثقافة الاستثمار من خلال صناديق الاستثمار؛ حمايةً لأموال المواطنين، وتعزيزًا لكفاءة السوق».

وقال عضو آخر: «أنه يوجد في السوق حوالي (١٥٦) شركة، فهيئة السوق المالية تستهدف (٢٠٠) شركة خلال الثلاث سنوات القادمة، فهل هيكلية السوق، وطريقة إدارته، وآلية المتابعة، والرقابة تستوعب العدد المستهدف؟».

ولاحظ عضو آخر: «أن الأسهم الصغيرة هي التي تُضر بصغار المحافظ من خلال الاستحواذ على الأسهم التي تبلغ (١٥) مليون، لكن التوصيات لم تتناول هذا الموضوع، كما يُلاحظ وجود مشكلة المعلومات الداخلية التي تتداول في الإنترنت وتوصيات الجوال، رغم أنها محرمة قانونًا في كل أسواق وبورصات المال في العالم، بل إن مزاولي تلك المخالفات يُلاحقُون قانونيًا».

وطالب أحد الأعضاء: «ببحث التوصيات في الآثار التي حدثت في الماضي، والتي يُمكن أن تحدث في المستقبل؛ حيث لم يتم علاج ما حدث في عام (٢٠٠٦م)، ولا تزال تتكرر حتى الآن، حيث يُفترض أن يكون هناك تنظيم للمحافظ الصغيرة».

وأضاف عضو آخر: «أن هناك توصية تطالب بإلزام الجهات ذات العلاقة بالمسارعة في إصدار النظام الجديد للشركات، وقد صدر النظام عن مجلس الشورى، لكنه لا يزال لدى مجلس الوزراء. فهل يملك مجلس الشورى الحق في إصدار مثل هذه التوصية؛ بحيث يُلزم مجلس الوزراء بالإسراع في إصدار نظام الشركات الجديد؟. أما إن كان المقصود بالتوصية وزارة التجارة، فلا علاقة لها بإصدار النظام. لذا، أرى عدم نظامية هذه التوصية».

وانتقد أحد الأعضاء كلمة «تفعيل» الواردة في الأنظمة وفي صدر التوصية «السابعة»، حيث رأى أنها كلمة غير نظامية؛ لأن النظام حينما يصدر يكون كاملًا وقابلًا للتطبيق، بينما كلمة «تفعيل» يقصد منها أن تقوم الجهة بتطبيق هذا النظام؛ لأنه موقوف. لذا، فإن «التفعيل» في هذه الحالة ليس مَطلبًا نظاميًا يُوصي به مجلس الشورى. كما أن مجلس الشورى لا يملك أن يُلزم هيئة سوق المال بتطبيق المادة «السابعة» من نظامها والتي أشارت إليها التوصية؛ ما دام قد ترك لها السلطة التقديرية الكاملة للتطبيق.

وزاد أحد الأعضاء: «أن سوق الأسهم لا يتمتع بكفاءة أو شفافية، ولا توجد فيه المعلومات التي تعكسها أسعار الأسهم، فهي تتسرب إلى بعض الأشخاص الذين يستغلون السوق».

وتساءل أحد الأعضاء: «لماذا لم يرتق السوق إلى مستوى الأسواق الناشئة كما في قطر والإمارات؟، ولماذا ينقص السوق الكثير من الأدوات المالية، كالبيع المكشوف والمشتقات؟، ولماذا لم تشر التوصيات إلى شراء الشركات لأسهمها كما هو مطبق في الأسواق العالمية؟».

وطالب عضو آخر: « بأن يكون هناك سوق موازية للسوق الرئيس، أما السوق الثانوية فتكون للشركات الجديدة، كما يستحسن ألا تطرح شركة في سوق الأسهم إن لم تكن لديها قوائم مالية على الأقل لثلاث سنوات».

وانتقد آخر توصيات اللجنة وبخاصة الأولى والثانية والثالثة والرابعة ، ورأى أنها لا ترقى إلى مستوى الحدث ، وأكد عدم تأييده لها، وطالب بتحويل تقرير الهيئة إلى لجنة خاصة لدراسته دراسة شاملة ووافية.

وأضاف آخر: «الإجراءات والضوابط التي وضعتها الهيئة لوقف التلاعب في الأسواق تحتاج إلى إعادة نظر، فهل قامت الهيئة بإجراء تحقيق لتحديد أسباب الارتفاع غير المبرر لأسعار الأسهم ومن ثم انهيارها مرة أخرى؟».

ولاحظ أحد الأعضاء: «أن معظم الشركات العائلية التي تحولت إلى مساهمة عامة انخفضت أسعارها عن السعر المطروح عند الاكتتاب. لذا، يحسن إيقاف مثل هذا التحول؛ لأنه لا يضيف أي قيمة».

وزاد عضو آخر: « إن وضع سوق الأسهم الحالي أحد أهم أسباب الأزمات المالية والاقتصادية؛ مما يرفع أسعار الأسهم بصورة غير منطقية، وانخفاض مفاجئ لها. لذا، أقترح أن تقوم هيئة سوق المال باستضافة كبار المفكرين، وتشكيل فريق عمل مع الخبراء السعوديين؛ للخروج بنموذج عمل إبداعي لسوق الأسهم السعودي».

ثم أتاح معالي الرئيس المجال لسعادة رئيس اللجنة لبيان وجهة نظر اللجنة حيال مداخلات الأعضاء وآرائهم فطلب تأجيل تقديمها لجلسة قادمة – بإذن الله-.

المصلحة لا تزال تعاني من قلة استقطاب الكفاءات المحاسبية المتميزة

مصلحة الزكاة والدخل مطالبة بالانتقال من مرحلة الجباية إلى مرحلة الرعاية

د. سعد مارق

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثالثة والأربعين التي عقدها يوم الاثنين ١٤٣٤/١١/١٠هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الشؤون المالية بشأن التقرير السنوي لمصلحة الزكاة والدخل، للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، الذي تلاه رئيس لجنة الشؤون المالية الدكتور سعد بن محمد مارق.

بدأت المناقشة برأى أحد الأعضاء التي قال فيها: «ورد في الصفحة السابعة من التقرير، أن إجمالي إيرادات المصلحة كبير جدًا. لذا، يجب توضيح اللجنة لهذه الإيرادات، لاسيما أنه يوجد في وزارة المالية وكالة باسم وكالة الوزارة لشؤون الإيرادات».

وقال أحد الأعضاء عند الحديث عن مصلحة الزكاة والدخل: «علينا الانتقال من فكرة الجباية إلى فكرة الرعاية في مصارف الزكاة، لاسيما أن شهادتها أصبحت مطلبًا لرجال الأعمال؛ لدخول مناقصات الدولة، وهذا يغرس مفهوم الجباية والضريبة عوضًا عن التعبد بأدائها، كما يجب إعادة صياغة مفاهيم جباية الزكاة؛ ليتحقق المراد الشرعي منها، من خلال إعادة صياغة عمل المصلحة لجمع الزكاة وصرفها في أبوابها الثمانية، بما يتفق مع مُتغيرات هذا العصر، كما يجب بث الوعي في المجتمع الاقتصادي في المملكة حول مفاهيم الزكاة، بل، ويجب طمأنة مُقدمي الزكاة على أموالهم، بتقديم كشف حساب سنوي في وسائل الإعلام على أنواع صرفها للفقراء والمساكين ومستحقيها؛ مما يجعله محفزًا لرجال الأعمال ودافعي الزكاة».

ثم أتاح معالي رئيس الجلسة لسعادة رئيس اللجنة أن يوضح ذلك، فأوضح أن: «ما يتعلق بإيرادات النفط؛ فلدى المصلحة نوعان من الشركات، حيث تأخذ الدولة (٨٥٪) من الإيراد، و(١٥٪) للشركة بموجب اتفاقيات، وأنظمة، مثل شركة أرامكو. أما ما يتعلق بالشركات الأخرى، فيؤخذ عليها ضريبة. أما عن إيرادات الزكاة فيوضح الجدول الرقم الحقيقي في سنة التقرير».

من جانبه لاحظ أحد الأعضاء: «أن المصلحة لا تزال تعاني من قلة استقطاب الكفاءات المحاسبية المتميزة، رغم صدور قرار سابق من المجلس بذلك. لذا، فمن المهم أن يؤكد المجلس على قراره السابق».

ولاحظ آخر: «أنه في التقارير الواردة للمجلس، فإن الصرف يتم عبر البابين (الأول، والثاني)، أما باقي أبواب الميزانية فلا يُصرف منها إلا قليل، فماذا تفعل الهيئات والمؤسسات بهذه الأموال؟ وكيف تضع سياستها المستقبلية؟ لذا، يجب أن تكون هناك مراجعة لتحديد بنود ومصروفات البابين (الثالث، والرابع)».

وقال أحد الأعضاء: «إن التقرير أشار إلى الطريقة المتبعة في الاستفادة من أموال الزكاة، حيث تقوم المصلحة بإيداع مبالغ الزكاة التي تحصّلها أولاً بأول في حساب خاص لدى مؤسسة النقد العربي السعودي؛ للصرف منه على مستحقي الزكاة المسجلين لدى الضمان الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية».

وأضاف: «من المناسب أن تقوم اللجنة بدراسة المقترح التالي: «تقوم المصلحة بالتنسيق مع وزارة المالية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والجهات ذات العلاقة، بدراسة إمكانية تخصيص مبالغ الزكاة التي تحصلها المصلحة لصالح تمويل صندوق بوزارة الشؤون الاجتماعية، يتم الصرف منه على مُستحقي الزكاة المسجلين لدى الجمعيات الخيرية في مختلف أنحاء المملكة، كما يتم الصرف منه على أنشطة وخدمات تلك الجمعيات، وفق ضوابط شرعية تضمن صرف تلك الأموال في إطار أوجه الزكاة، بل، والنظر في إمكانية استثمار هذه الأموال من خلال صندوق وقفي بوزارة الشؤون الاجتماعية يتم الصرف من ريعه على الجمعيات الخيرية، في حين تتولى الدولة تمويل برنامج الضمان الاجتماعي من الإيرادات الضريبية أو غيرها، من موارد الدولة الأخرى، وبذلك يتم التكامل بين جهود القطاعات الحكومية والأهلية والخيرية في التصدي لمشكلة الفقر في المملكة».

ورأى عضو آخر: «من الأنسب التأكيد على القرار رقم(٣٧/٧٨)، بتاريخ ١٤٣١/٧/١٥ هـ، الفقرة ثالثًا: «تحويل المصلحة إلى هيئة حكومية مستقلة عن وزارة المالية»، والقرار رقم: (٦٤/٩٦) بتاريخ ١٤٣٠/١/١٤هـ، الفقرة أولاً: «إعادة هيكلة مصلحة الزكاة والدخل، بما يمكنها من استقطاب الكفايات والحفاظ عليها، ويحقق لها أداء مهامها على الوجه المطلوب»، والفقرة ثالثاً: «أن تعمل المصلحة على نشر الوعي وتثقيف المكلفين؛ لتعميق واجب أداء فريضة الزكاة الشرعية وضرائب الدخل، وتوحيد الربط الزكوي في جميع فروع المصلحة، وعقد اجتماع دوري مع مراجعي الحسابات، كما أنه من المهم إجراء دراسة علميّة تقويميّة متكاملة مستقلة تهدف إلى تشخيص واقع المصلحة، واستشراف مستقبلها، وتقديم أنموذج تطويري يضمن الارتقاء بمستوى أدائها».

> عضو يطالب بإعادة صياغة عمل المصلحة بما يتوافق مع متغيرات العصر

> مبالغ مستحقي الضمان الاجتماعي قليلة جدًا مقارنة بدول الرفاه الاجتماعي

وأضاف أحد الأعضاء: «يُلاحظ في التقرير وجود نسبة كبيرة من الوظائف الشاغرة، بدون إيضاح أسباب ذلك، كما لم يرد في التقرير تفاصيل أكثر عن الميزانية، والمصروفات».

ولاحظ آخر: «تأخر صدور بعض الأنظمة؛ حيث إن المصلحة رفعت نظامًا جديدًا منذ سنوات لمجلس الوزراء، ولم يصدر شيء بذلك، فكيف سيُسهم مجلس الشورى في تسريع صدور مثل هذه الأنظمة؟».

وقال عضو آخر: «إن التقرير أشار إلى ضعف تعاون معظم الجهات الحكومية مع المصلحة فيما يخدم عملها، وقيام الجهات بتجديد الرخص والسجلات دون دفع الزكاة، فمن المهم صدور توصية من اللجنة بذلك».

وقالت إحدى العضوات: «إن المبالغ التي تصرفها المصلحة للضمان الاجتماعي قليلة جدًا، مقارنة بما تدفعه دول الرفاه الاجتماعي على مواطنيها. لذا، من الأفضل زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي؛ لتوسيع دائرة المستفيدين منه، وشموله ذوي الدخل المحدود، ومن الأنسب أن يُخصص بجزء من إيرادات المصلحة فيما يتعلق بمصارف الرفاه الاجتماعي، كتخصيص مكافأة شهرية للطفل السعودي حتى بلوغه سن الثامنة عشر؛ مما سيؤدي إلى حياة معيشية أفضل لأبنائنا».

وزاد أحد الأعضاء: «بأن التقرير لم يشر إلى أوجه الصرف الأخرى، واكتفى بأوجه الصرف المخصصة للضمان الاجتماعي فحسب. لذا، فإنه من المهم وجود نظام معلن للإيرادات المحصلة، وأوجه صرفها».

ثم أتاح معالي الرئيس المجال لرئيس لجنة الشؤون المالية لإبداء وجهة نظر اللجنة تجاه ملحوظات الأعضاء وآرائهم بشأن الموضوع؛ فطلب تأجيل تقديمها لجلسة قادمة – بإذن الله –.

مشروع نظام حماية الطفل.. الرهان على اللائحة ثم التنفيذ!

وافق مجلس الشورى بالأغلبية خلال جلسته العادية السابعة والثلاثين التي عقدها يوم الأحد ٢١ / ٨ / ١٤٣٤هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، على التعديلات التي أجرتها الحكومة على مشروع نظام حماية الطفل الصادر من مجلس الشورى بالقرار ذي الرقم (١٤٥ / ٧٤)، والتاريخ ١٣ / ٢ / ١٤٣٢هـ، حيث وافق على حذف المادة (السابعة عشرة)، وتعديلات صياغية في المواد (الأولى) و(الثالثة) و(الحادية والعشرين) من مشروع النظام.

وجاءت الموافقة بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام حماية الطفل، والمعاد دراسته عملاً بالمادة (١٧) من نظام المجلس، التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور خالد العواد، والذي بَيَّنَ أن تعديلات الحكومة قانونية صرفة تُجوّدُ المواد وتُقوي سبكها، وتُسهل التنفيذ الإجرائي للنظام، وهي واضحة وجلية للجميع ولا تحتاج إلى التبرير.

« مجلة الشورى» استطلعت العديد من الآراء حول مشروع نظام حماية الطفل وجاءت كالتالي:

اللائحة التنفيذية قبل النظام

في البداية رأى الدكتور عبد الله الطويرقي عضو مجلس الشورى السابق والمستشار الإعلامي أن «المشروع في مُجمله جيد كونهُ غطّى معظم جوانب الموضوع، لكنها تركت اللائحة التنفيذية كما هي العادة لوزارة الشؤون الاجتماعية. حيث كان من المفترض أن لا يُترك للوزارة تلك المهمة التي أخشى ما أخشاه أن تُصدّر لائحة مائعة لا تتضمن معظم ما هو موجود في النظام المقترح».

ولفت الدكتور الطويرقي إلى أهمية إعادة النظر في إصدار الأنظمة دون لوائحها التنفيذية. مُوضحاً أنه عند صدور النظام من المجلس أو التنظيمات من الحكومة، لا بد وأن يتضمن النظام كافة جوانبه بما فيها الخطط التنفيذية أو على الأقل الإطلاع عليها في أقل تقدير بعد صدورها من باب التأكد من أنها اشتملت على معظم مفردات النظام، وكذلك مفردات اللائحة التنفيذية، ومُراجعتها للتأكد من أنها ملائمة للتنفيذ، وهو ما لا يحدث للأسف، ولذلك تموّت العديد من المشاريع والأنظمة ويتم التلاعب في تنفيذها.

النظام لم يتناول قضية «وصاية الأب»

وانتقد د/الطويرقي تغييب النظام لما يتعلق بوصاية الأب الذي يمنحه الشرع حق الولاية للذكور والإناث، وتابع، «إن هذا الحق لم يتم التطرق له لأسباب غير معروفة، وربما تُركَ للائحة التنفيذية رغم أن ولاية الأب عندنا أقوى من سلطة أي نظام خاصة وأنه لم يُشار إليه».

وتساءل الطويرقي عن ماذا ستفعل الوزارة حيال هذا الأمر لانتزاع الطفل من الولاية التقليدية، وهل سيكون لوزارة الداخلية كجهة تنفيذية . لم يشر إليها في النظام . ممثلة بالشرط تلقّي توجيهات من وزارة الشؤون الاجتماعية لانتزاع أطفال من تحت ولاية الآباء أو الأقارب الذين لديهم حق الولاية؟!.

الموقف من البيروقراطية

وشدد الطويرقي على أن الجوانب المتعلقة بالقضاء والجهات التنفيذية تحتاج إلى أن تكون واضحة ولا تضيف مزيداً من التعقيد والبيروقراطية على الوضع الراهن، مشدداً على أن أي تأخير لأسباب بيروقراطية مثلاً، قد يُعرض الأطفال لمزيد من العنف والاعتداءات.

د. الطويرقي

د. ناصر العود

حسين الشمراني

وختم بأن النظام لم يوضح موقفه من هذه المسائل لأسباب غير مفهومة، وتركها ربما للائحة التنفيذية، التي أشك أن تُغطيها طالما لم ينُص عليها النظام، وبالتالي، رُبما لا ينُص في اللائحة على ما يوفر الحماية للأطفال؛ لتفادي تعقيد أوضاع من يحتاج منهم للحماية من الإيذاء بأسرع وقت ممكن.

ضبط اللائحة التنفيذية

من جانبه رأى الدكتور حسين الشمراني استشاري النمو والسلوك، رئيس لجنة حماية الطفل في مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث أن «صدور نظام حماية الطفل يعكس اهتمام المملكة بحقوق الطفل والتزامها بالأنظمة والاتفاقيات الدولية، ويُسهم في الحد من حالات الإساءة والإهمال ضد الأطفال، ورأى أن النظام في مجمله يُوافق التطلعات من المختصين، إلا أنه يحتاج إلى ضبط اللائحة التنفيذية لتُسهم في إنجاح وتفعيل النظام».

رفع مستوى الوعي بحقوق الطفل

وأكد د/ الشمراني علي أهمية أن يُصاحب النظام رفع لمُستوى الوعي بحقوق الطفل، وبالإجراءات في التبليغ والتعامل مع هذه الحالات، كذلك توعية الطفل بحقوقه وكيفية حماية نفسه من أي إيذاء أو اعتداء، فالتوعية وتعاون الجميع في التبليغ عن الحالات تعتبر من العوامل الأساسية في نجاح هذا النظام.

محاكم متخصصة ومراكز حماية كافية

ولفت د/ الشمراني إلى «أن ما يُسهم في نجاح النظام هو وجود محاكم متخصصة بهذه القضايا ومراكز حماية كافية وأقسام شرطة تكون مُدربة وعلي استعداد للتعامل مع هذه الحالات، كذلك أخصائيون اجتماعيون بعدد أكبر وتدريب خاص للتعامل مع مثل هذه الحالات، كما يجب أن يكون التعامل سريعا مع البلاغات، ومتابعه تنفيذ بنود النظام، كما نحتاج كذلك إلى نظام لسحب حضانة الطفل من والديه أو من أحدهما، أو ممن يقوم على ولايته في حال قرر المختصون أن الطفل يتعرض للإيذاء ويحتاج إلى الحماية. وأن من المصلحة سحب حضانة الطفل مؤقتاً إلى أن يصدر أمر قضائي».

سجل وطني للمعتدين والمتحرشين

وأكد د/ الشمراني أنه يجب أن يكون هناك مراجعة وتطوير للنظام، كل فترة بما تقتضيه المصلحة، مع مُتابعة من قبل لجنة مكونة من الجهات ذات الاختصاص للتنسيق بينها في آلية تنفيذ النظام، ومتابعة الحالات والعوائق بشكل دوري، وكذلك نحتاج إلى سجل وطني كالمعمول به في الدول المتقدمة للمعتدين والمتحرشين بالأطفال، بحيث لا يستطيعون العمل في وظائف لها علاقة مباشرة بالأطفال، مع تنبيه الأهالي في الحي الذي يسكنون فيه لحماية أطفالهم.

بشر مجرمين يقومون بإيذاء أبنائهم

من جهتها قالت الدكتورة/ هناء حجازي استشاري طب أسرة وكاتبة وأديبة حائزة على جائزة وزارة الثقافة للكتاب عام ٢٠١٣م: «لابد أننا قد ظننا أن مشروعا كهذا موجود منذ الأبد، فالإنسان السوي، لا يمكن أن يعتقد بحاجة البشرية إلى قانون يحمي الطفل من أبويه، وممن يقوم على رعايته، لكن الحياة التي نعرفها مليئة ببشر غير أسوياء، ليس هذا أمراً طارئاً أو جديداً، فقد عَرفَ الناس مُنذ القدم آباءً وأمهات نُزعت من قُلوبهم الرحمة لأسباب وَضَعَ فيها علماءَ النفس والاجتماع نظريات كثيرة، والمحصلة، أن هناك بشراً مجرمين يقومون بإيذاء أبنائهم، إما بالتعنيف الجسدي المباشر أو المعنوي أو حتى بإهمالهم وعدم رعايتهم».

الإيذاء ينتج أشخاص غير أسوياء

وحذرت الدكتورة/ هناء حجازي من أن كل أنواع الإيذاء للأطفال في النهاية تتسبب في إنتاج أشخاص غير أسوياء، وأن المُعنف من قبل والديه يُصبح هو نفسه مؤذيا لأطفاله فيما بعد، ولكي تتوقف هذه الحلقة المفرغة، كان لابد من صدور هذا المشروع الذي تأخر كثيرًا، لكن نحمد الله أنه صدر أخيراً.

د / الطويرقي: نخشى صدور لائحة «مائعة» تتجاهل النظام وتسهم في تعقيده

د/الشمراني: نحتاج رفع مستوى الوعي بحقوق الطفل وبالإجراءات في التبليغ

د/العواد: التعديلات على المشروع تسهل التنفيذ الإجرائي.. ولا تحتاج تبرير

الإهمال .. إيذاء ٠٠ وحرمان من المدارس

وتابعت الدكتور/ هناء حجازي بأن «هناك حالات مُرعبة كنا نراها في السابق، ولا يتم بشأنها أي إجراء؛ لأنه لم يكن هناك قانون أو إجراءات يمكن أن تتخذ، فقد كان من الممكن لطفل أن يدخل المستشفى بشكل متكرر بسبب العنف المنزلي، ثم بعد معالجته لأيام أو أسابيع، يخرج ويُسلم لأبيه الذي يعرف الجميع أنه سيُكرر نفس الفعلة مرة أخرى وأخرى، تلك مسألة غير منطقية وقاسية، إلا أنها تتم بشكل روتيني، وهناك حالات تتعرض للإهمال، وهناك أطفال لا يذهبون للمدارس لأن آباءهم غير مهتمين بفعل ذلك، وأطفال لا يتلقون أي رعاية، فالإيذاء لا يكون بالضرب فقط، فالإهمال وحده إيذاء، يؤثر على نفسية الطفل وسلوكه وحتى فسيولوجياً يلاحظ الأطباء الفرق في نمو الطفل المهمل عن الآخر الذي يتلقى رعاية أسرية طبيعية».

من الاستغلال الجسدي.. زواج القاصرات

وختمت الدكتورة/ حجازي بأن حماية أبنائنا، هي في النهاية حماية للمجتمع وحماية للمستقبل، والنقطة الأخيرة التي أتمنى أن ينتبه لها الجميع هي: «أن المشروع تضمن حماية الطفل من الاستغلال الجسدي، وأعتقد أن زواج القاصرات يندرج تحت هذا البند، وأتمنى أن يصدر نص صريح بهذا الخصوص»..

خطوة انتظرها المجتمع السعودي طويلاً

بدورها اعتبرت الدكتورة/ دلال بنت حزام العتيبي الأستاذة في كلية طب الأسنان بجامعة الملك سعود، أن إقرار مجلس الشورى لمشروع نظام حماية الطفل خطوة انتظرها المجتمع السعودي طويلاً، حيث أنها تَلامس احتياجات مجتمعنا اليوم، مُنوهة إلى أن إقرار النظام، هو الخطوة الأولى نحو مشروعٍ اجتماعي ضخم، سينعكس ايجابيا على مستقبل المملكة ورفاهية المجتمع النفسية.

وقالت: «إن النظام يتكون من ٢٥ مادة تُحدد حقوق الطفل وتَفصل أنواع الإساءة والإيذاء التي تستحق تدخل الجهات المختصة، وإقرار العقوبات المناسبة، ومن وجهة نظري شخصيا، أجد أن التحدي دائما يكون بعد وضع الأنظمة واللوائح هو التطبيق».

التنسيق بين الجهات ذات العلاقة

وعبرت الدكتورة/ دلال العتيبي عن الأمل في أن تتضافر جهود كل القطاعات والدوائر المختصة كالتعليم، الشرطة، الخدمة الاجتماعية والصحة والقضاء، لتطبيق النظام ولائحته التنفيذية، وأن يكون النظام متاحاً لكل مهتم أو لكل شخص معني بحقوق الطفل. وهذا من الناحية الإدارية التنفيذية، أما من الناحية الاجتماعية، فأغلب حالات إيذاء الأطفال والاعتداء على حقوقهم هي نتاج جهل وقلة وعي، وهنا تكمن أهمية الإعلام ودوره في تثقيف أفراد المجتمع بحقوق الطفل سواء في نطاق الأسرة أو الحي أو المدرسة.

نشر ثقافة حقوق الطفل

وأكدت الدكتورة/ دلال العتيبي أن إقرار النظام سيكتمل فقط عندما تصل الرسالة للمُتلقي والمسؤول الأول عن الطفل وحقوقه وهما: (الأسرة والمدرسة)، وقد يكون من المناسب في هذه المرحلة التأسيسية، تكوين لجان متخصصة في الأسرة والتعليم والصحة والقضاء لنشر ثقافة حقوق الطفل.

الأطفال المتنازع عليهم بين الوالدين

وأشادت الدكتورة/ دلال بالمادة التاسعة عشرة وما نصت عليه من رفع المعاناة عن الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة مثل المتنازع عليهم، فكثير من الحالات في مجتمعنا هي لأطفال متنازع عليهم بين الوالدين المنفصلين؛ لذا فإن سن قوانين تحمي الطفل حين انفصال أبويه ضرورة، وقد تُفرد مثل هذه الحالات في مادة لوحدها. وقد يكون من المناسب وضع الآليات للتدخل الوقائي في الحالات التي قد يكون فيها الطفل مهدد في سلامته البدنية أو المعنوية أو معرضا للخطر.

> عَرفَ الناس مُنذ القدم آباءً وأمهات نُزعت من قُلوبهم الرحمة لأسباب وَضَعَ فيها علماء النفس والاجتماع نظريات كثيرة، والمحصلة، أن هناك بشراً مجرمين يقومون بإيذاء أبنائهم

> د/هناء حجازي: المعنف من والديه مُرشح ليُصبح في المستقبل مؤذياً لأطفاله

> د/دلال العتيبي: رفع ثقافة المجتمع تحتل أولوية قصوى تضمن نجاح التطبيق

خطوة أساسية وفاعلة

وفي سياق متصل توقع الدكتور/ ناصر بن صالح العود مستشار وزير العدل للبرامج

الاجتماعية، أن إقرار نظام الحد من الإيذاء يُمثل أحد أهم الخطوات الأساسية والفاعلة للحد من هذه المشكلة الاجتماعية الخطيرة في مجتمعنا، ولاسيما الإيذاء المُوجه ضد المرأة والطفل.

وأضاف: «لقد سعدنا في وزارة العدل بصدور هذا القرار في وقت تزامن مع توجيه من المجلس الأعلى للقضاء بدراسة العنف الأسري بشكل عام، وحالات العنف الأسري الواردة للمحاكم، ولاسيما تلك الناتجة عن النزاعات الأسرية في قضايا الحضانة والولاية».

جهود مؤسسية لمواجهة الإيذاء

وتابع «لاشك أن صدور أنظمة عامة من الجهات العليا يساعد في دفع الجهود المجتمعية والمؤسسية لمواجهة مشكله الإيذاء في المجتمع والتصدي لها بإجراءات وعقوبات مقننه تكفل بإذن الله المحافظة على استقرار وتماسك المجتمع».

وأضاف: «على الرغم من توجيه عدد من الناشطين في المجال الاجتماعي النقد لمؤسسات المجتمع سواء الحكومية أو المدنية لتأخر صدور النظام والذي تجاوز الخمس سنوات إلا أن ما شمله من بنود وافيه يقدم العذر للقائمين عليه للإطالة في دراسته وتمحيصه».

تبني عدد من المبادرات

وقال الدكتور/ ناصر العود: «إن إدارة الخدمة الاجتماعية في وزارة العدل سعت إلي التعاون مع عدد من الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، لمواجهة مشكلة الإيذاء والعنف بشكل عام من خلال تبني عدد من المبادرات والإجراءات المدروسة قبل صدور نظام الحد من الإيذاء والتي نجد أنها تتوافق كثيرًا مع ما ورد في بنوده ولوائحه».

تطبيق النظام أهم من وجوده

ولفت إلى أن: «تطبيق النظام هو الأساس وليس وجود النظام بذاته، معرباً عن اعتقاده بأن الحاجة ماسة للتوعية بشأنه ولاسيما بين المعنيين بتطبيقه، وخص العاملين في المجال الاجتماعي والحقوقي والعدلي».

التعاون مع وزارة العدل

ودعا العود كافة المختصين والمهتمين بمواجهة هذه المشكلة إلى التعاون مع وزارة العدل للحد من

هذه المشكلة وتبعاتها من خلال العمل على تحقيق الشراكة المجتمعية وتوحيد الإجراءات المهنية والتعاون في إقرار وتطبيق العقوبات الرادعة لمن تسول له نفسه ممارسة أي نوع من الإيذاء ضد أفراد المجتمع.

أن تصل متأخرا خيرا من ألا تصل

من جهته رأى عبد الرحمن سعيد القحطاني طالب في كلية الطب بجامعة الطائف «أن مواد النظام مُبشرة بالخير، ولو أن النظام تأخر كثيرًا، لكن أن تصل متأخراً خيراً من أن لا تصل أبداً، وأكد أن النقطة الأهم أن يطبق بجدية، ولا يكون مصيره مثل مصير العديد من الأنظمة تكتب على الورق بدون تطبيق».

الزواج القسري

وزاد القحطاني: «إن أهمية هذا النظام تنبع من أن بداية حياة الطفل والنمط المعيشي له يرسم أسس ومسار طريقه المستقبلي بعد البلوغ، وكنت أتمنى أن أرى مادة أو قانون يحمي الفتيات تحت سن (١٨) من الزواج القسري إلا في حال رضاها، وأن يتم التأكد من قِبَل مُختصين نفسيين أن موافقتها لم تتم بالإكراه».

حق الطفل في العلاج

من جانبها رأت الدكتورة/ ريما الشمري أخصائية أطفال: «أن البنود واضحة وشاملة وتتوافق مع ما نصت عليه حقوق الطفل في اتفاقيات الأمم المتحدة. وعبرت عن اعتقادها بضرورة التأكيد على حق الطفل في العلاج، وحقه بالحصول على رعاية صحية من والدته؛ لأن قوانين العمل والخدمة المدنية في المملكة للأسف تضيق على الأم الحاضنة رعاية طفلها، وذلك عند إجازة الوضع القصيرة، وكذلك إجازة الأمومة التي تحرمها بحسب أنظمة الخدمة المدنية من الترقية وميزاتها الوظيفية».

موقف الخدمة المدنية حاضنات للأطفال

وأكدت الشمري: «أنه من حق الطفل أن يحظى بالرعاية الكاملة وقت المرض، حيث أن مرافقة المرأة العاملة لطفلها المريض الذي يقل عمره عن (٧) سنوات تستقطع من رصيد إجازتها بحسب أنظمة الخدمة المدنية».

وأضافت: «إن عدم وجود حاضنات للأطفال تحرم الطفل من العناية التي هي حق من حقوقه، وعمل المرأة أو دراستها أمر مهم وله تأثير على الطفل بتربيته وتنشئته وحقوقه واعتقد أنه عنصر مهم لا بد من مراعاته في اللائحة التنفيذية».

نص مشروع نظام حماية الطفل

الفصل الأول:

الأهداف والتعريفات وحالات الإساءة والإهمال

المادة الأولى:

يهدف هذا النظام إلى ما يأتي:

• التأكيد على ما قررته الشريعة الإسلامية، والأنظمة، والاتفاقيات الدولية التي تَكون المملكة طرفاً فيها، والتي تحفظ حقوق الطفل، وتحميه من كل أشكال الإساءة والإهمال.

• حماية الطفل من كل أنواع الإساءة والإهمال ومظاهرها، التي قد يتعرض لها في البيئة المحيطة به، سواء في المنزل، أو المدرسة، أو الحي، أو الأماكن العامة، أو دور الرعاية والتربية، أو الأسرة البديلة، أو المؤسسات الحكومية والأهلية، أو ما في حكمها.

• ضمان حقوق الطفل الذي تعرض للإساءة والإهمال؛ بتوفير الرعاية اللازمة له.

• نشر الوعي بحقوق الطفل وتعريفه بها، وبخاصة ما يرتبط بحمايته من الإساءة والإهمال.

المادة الثانية:

لأغراض هذا النظام يقصد بالكلمات والعبارات الآتية، المعاني المبينة أمام كل منها، ما لم يقتضِ سياق النص خلاف ذلك:

١- الطفل: الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره.

٢- الإساءة: تعرض الطفل لأي شكل من أشكال الإيذاء، ومن ذلك:

•الإساءة الجسدية: تعرض الطفل لضرر أو إيذاء جسدي.

•الإساءة النفسية: تعرض الطفل لسوء التعامل الذي قد يسبب أضراراً نفسية وصحية له.

جـ - الإساءة الجنسية: تعرض الطفل لأي نوع من الاعتداء، أو الأذى، أو الاستغلال الجنسي.

٣- الإهمال أو التقصير، أو عدم توفير حاجات الطفل الأساسية، وتشمل: (الحاجات الجسدية، والصحية، والعاطفية، والنفسية، والتربوية، والتعليمية، والفكرية، والاجتماعية، والثقافية، والأمنية).

٤- الجهات ذات العلاقة: الجهات التي لها علاقة بحماية الطفل، وتحددها اللائحة التنفيذية.

المادة الثالثة:

يُعد إهمالاً وإساءةً للطفل تعرضه لحالات منها:

•ابقاؤه دون سند عائلي.

•عدم استخراج وثائقه الثبوتية، أو حجبها، أو عدم المحافظة عليها.

•عدم استكمال تطعيماته الصحية الواجبة.

•التسبب في انقطاعه عن التعليم.

•وجوده في بيئة قد يتعرض فيها للخطر.

•الاستمرار في سوء معاملته.

•التحرش به جنسياً، أو تعريضه للاستغلال الجنسي.

•استغلاله اقتصادياً، أو في الإجرام، أو في التسول.

•استخدام الكلمات المسيئة له.

•تعريضه لمشاهد مخلة بالأدب، أو إجرامية، أو غير مناسبة لسنه.

•التمييز لأي سبب عرقي، أو اجتماعي، أو اقتصادي.

•التقصير البين المتواصل في تربيته ورعايته.

•السماح له بقيادة المركبة دون السن النظامية.

•كل ما يهدد سلامته أو صحته الجسدية أو النفسية.

المادة الرابعة:

يُعد الطفل معرضاً لخطر الانحراف إذا كان في أي من الحالات الآتية:

•متسولاً ، أو يمارس أعمالاً غير مشروعة.

•خارجاً عن سلطة أبويه، أو من يقوم على رعايته.

•معتاداً على الهرب من البيت، أو من المؤسسات التربوية أو الإيوائية.

•معتاداً على النوم في أماكن غير معدة للإقامة أو المبيت.

•متردداً على الأماكن المشبوهة أخلاقياً أو اجتماعياً، أو الأماكن غير المناسبة لسنه، أو مخالطاً المتشردين أو الفاسدين.

•قائماً بأعمال تتصل بالدعارة، أو الفسق، أو القمار، أو المخدرات ونحوها، أو قائماً بخدمة من يقومون بها.

الفصل الثاني:

حق الطفل في الحماية

المادة الخامسة:

للطفل في جميع الأحوال أولوية التمتع بالحماية والرعاية والإغاثة.

المادة السادسة:

للطفل الحق في الحماية من أشكال العنف، أو الإساءة الجسدية، أو النفسية، أو الجنسية، أو الإهمال، وغير ذلك من أشكال إساءة المعاملة أو الاستغلال.

المادة السابعة:

للطفل الذي لا تتوافر له البيئة العائلية المناسبة، مما قد يتسبب في الإساءة أو الإهمال؛ الحق في الرعاية البديلة من خلال ما يأتي:

•الأسرة الحاضنة التي تتولى كفالته ورعايته.

•مؤسسات الرعاية الاجتماعية الحكومية أو الأهلية أو الخيرية، إذا لم تتوافر أسرة حاضنة، وتحدد اللائحة التنفيذية الضوابط اللازمة لذلك.

المادة الثامنة:

١- للطفل المتهم بارتكاب جريمة؛ الحق في معاملة تناسب سنه، وذلك أثناء جميع الإجراءات الجنائية التي يخضع لها.

٢- يودع الطفل المتهم بارتكاب جريمة فور إلقاء القبض عليه إحدى دور أو مؤسسات الرعاية الاجتماعية، ويجري التحقيق معه فيها بحضور مختص من الدار أو المؤسسة وبحضور محاميه.

٣- مع مراعاة ارتباط المسؤولية الجنائية بالبلوغ؛ إذا أدين الطفل بارتكاب جريمة، فتعطى الأولوية للوسائل الوقائية والتربوية، ويتجنب قدر الإمكان اللجوء إلى العقوبات الجسدية أو المقيدة للحرية، وإذا حكم عليه بعقوبة السجن أو الحبس؛ فإنها تنفذ في إحدى دور أو مؤسسات الرعاية الاجتماعية، ما لم ينص الحكم الصادر في حقه على غير ذلك.

الفصل الثالث:

المحظورات اللازمة لحماية الطفل

المادة التاسعة:

دون الإخلال بما ورد في نظام العمل، يحظر تشغيل الطفل قبل بلوغه سن الخامسة عشرة، كما يحظر تكليفه بأعمال قد تضر بسلامته، أو بصحته البدنية أو النفسية، أو استخدامه في الأعمال العسكرية، أو النزاعات المسلحة.

المادة العاشرة:

يحظر استغلال الطفل جنسياً، أو تعريضه لأشكال الاستغلال الجنسي، أو المتاجرة به في الإجرام أو التسول.

المادة الحادية عشرة:

يحظر استخدام الطفل في أماكن إنتاج المواد المخدرة أو المؤثرة على العقل، أو في بيعها أو ترويجها.

المادة الثانية عشرة:

•يُحظر أن يباع للطفل التبغ ومشتقاته وغيره من المواد التي تضر بسلامته، كما يحظر أن يستخدم في شرائها، أو أماكن إنتاجها، أو بيعها.

•يُحظر استيراد وبيع ألعاب الطفل والحلوى المصنعة على هيئة سجائر، أو أي أداة من وسائل التدخين.

•يُحظر عرض المشاهد التي تشجع الطفل على التدخين، كما يُحظر التدخين أثناء وجوده.

المادة الثالثة عشرة:

يُحظر إنتاج ونشر وعرض وتداول وحيازة أي مصنف مطبوع أو مرئي أو مسموع موجه للطفل يخاطب غريزته أو يثيرها، التي تزين له سلوكاً مخالفاً لأحكام الشريعة الإسلامية، أو النظام العام، أو الآداب العامة، أو يكون من شأنه تشجيعه على الانحراف.

المادة الرابعة عشرة:

تُحظر مشاركة الطفل في السباقات والنشاطات الرياضية أو الترفيهية؛ التي تعرض سلامته أو صحته للخطر.

المادة الخامسة عشرة:

مع مراعاة ما تقضي به الأنظمة الأخرى، يحظر القيام بأي تدخل أو إجراء طبي للجنين إلا لمصلحة أو ضرورة طبية.

الفصل الرابع:

حق الرعاية للطفل والمسؤولية تجاهه

المادة السادسة عشرة:

١- يتحمل والدا الطفل أو أحدهما أو من يقوم على رعايته؛ المسؤولية – في حدود إمكاناتهم المالية وقدراتهم- في تربيته وضمان حقوقه، والعمل على توفير الرعاية له، وحمايته من الإساءة والإهمال، ولا ينزع منهما هذا الحق إلا بحكم قضائي.

٢- تتخذ الجهات ذات العلاقة التدابير اللازمة لضمان التزام والدي الطفل أو من يقوم على رعايته بتحمل مسؤولياتهم تجاهه، وحفظ حقوقه، وحمايته من الإساءة والإهمال.

٣- في حالة انفصال الوالدين؛ يضمن للطفل حق الزيارة والاتصال بأي منهما؛ ما لم تقتض مصلحة الطفل غير ذلك.

المادة السابعة عشرة:

على جميع الجهات مراعاة مصلحة الطفل في جميع الإجراءات التي تتخذ في شأنه، وسرعة إنجازها، ومراعاة حاجاته العقلية، والنفسية، والجسدية، والتربوية، بما يتفق مع سنه وصحته ونحوهما.

المادة الثامنة عشرة:

على الجهات ذات العلاقة سرعة اتخاذ تدابير الرعاية والإصلاح المناسبة؛ إذا كان الطفل في بيئة تعرض سلامته العقلية، أو النفسية، أو الجسدية، أو التربوية لخطر الانحراف.

المادة التاسعة عشرة:

على الجهات ذات العلاقة اتخاذ جميع التدابير المناسبة من أجل ما يأتي:

•القيام بدور بناء وفعال في مجال الوقاية والإرشاد الصحي والتوعية بحقوق الطفل، وبخاصة فيما يتعلق في مجالات صحة الطفل وتغذيته، ومزايا الرضاعة الطبيعية، وسلامة فكره، والوقاية من الحوادث، وضرر التدخين وبيان خطورته أثناء الحمل، وتوضيح ما للطفل من حقوق، وذلك عبر وسائل الإعلام المختلفة.

•دعم نظام الصحة المدرسية ليقوم بدوره الكامل في مجال الوقاية والإرشاد الصحي.

•الوقاية من إصابات الطفل بالأمراض المعدية والخطيرة.

•تأمين الطفل من الإصابات الناتجة من حوادث المركبات وغيرها.

•وقاية الطفل من مخاطر التلوث البيئي.

•رفع معاناة الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة كالأطفال المتنازع عليهم، وأطفال الشوارع والمشردين، وضحايا الكوارث والحروب.

المادة العشرون:

على الجهات ذات العلاقة وضع برامج صحية، وتربوية، ونفسية، واجتماعية لإعادة تأهيل الطفل الذي تعرض لإحدى حالات الإساءة والإهمال.

المادة: الحادية والعشرون

على الجهات ذات العلاقة وضع معايير جودة شاملة لألعاب الأطفال المصنعة محلياً أو المستوردة بحيث تكون مطابقة للمواصفات والمعايير الصحية والبيئية، والثقافية، ووسائل السلامة، وغير مخالفة للضوابط الشرعية.

الفصل الخامس:

الإبلاغ والنظر في مخالفة النظام واللائحة التنفيذية ووقت العمل به

المادة الثانية والعشرون:

• على كل من يطلع على حالة إيذاء الإبلاغ عنها للجهات المختصة.

• على الجهات المختصة تسهيل الإجراءات للطفل للتبليغ عن الإيذاء الذي يقع عليه.

• تحدد اللائحة التنفيذية إجراءات التبليغ.

المادة الثالثة والعشرون:

مع مراعاة ما تقضي به الأنظمة الأخرى؛ تتولى المحكمة المختصة النظر في مخالفات أحكام هذا النظام، وتقرير العقوبة المناسبة بحق المخالف.

المادة الرابعة والعشرون:

يصدر وزير الشؤون الاجتماعية اللائحة التنفيذية لهذا النظام، بعد التنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

المادة الخامسة والعشرون:

يعمل بهذا النظام بعد تسعين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

بين مطرقة الهوية وسندان اللغة الأجنبية يقف ولي الأمر حائراً بين المدارس الحكومية والمدارس الأهلية العالمية .. أين يُعلم فلذة كبده ؟

لقد تعلم أبناؤنا اللغة العربية وهم في أحضان أمهاتهم، وبدأوا في تعلم مهارات القراءة والكتابة قبل دخول المدارس، وتعلموا في المدارس – وبشكل مكثف – ومنذ سنوات مبكرة فنون اللغة وعلومها وقواعدها، ومع ذلك نجد كثيرا منهم لا يجيدون قراءة وفهم نص علمي أو أدبي بشكل سليم، ولا يجيدون كتابة خطاب عام أو تقرير فني في مجال تخصصاتهم الجامعية، وهم – كذلك – لا يستطيعون أن يتخاطبوا شفاهة دون نحر قواعد اللغة من أبسطها إلى أعقدها، وبدون خجل أو تأسف أو تسويف..

والآن بات الطريق إلى المدارس الأجنبية التي تُدرس مادة اللغة الإنجليزية للطلبة السعوديين بعد السماح للمواطنين بالالتحاق بمدارس لا تعتمد العربية إلا في منهج الدين ومواد اللغة العربية.

فقد بات الجميع مقتنعاً اليوم بأن تعليم اللغة الإنجليزية – كلغة أجنبية – منذ سنوات مبكرة في مراحل الدراسة لن يكون له تأثير يذكر على الهوية الثقافية واللغوية لأبنائنا، لأنه مهما كان التركيز على تعليم هذه اللغة في مراحل مبكرة، إلا أن الطالب يعيش في داخل المدرسة وخارجها في بيئة مشبعة باللغة العربية، فبالإضافة إلى مواد اللغة العربية المتعددة، هناك العلوم الأخرى التي تدرّس بالعربية كالعلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، ما يعني أن الهدف من تعلم اللغة الإنجليزية يبقى في حدود إكساب الطالب أداة ووسيلة مهمة للتواصل مع العلوم والمعارف في لغة أصبحت تهيمن على مصادر المعرفة وتطورها في كافة المجالات.

وهنا تدور في الأذهان أسئلة كثيرة تطرحها مجلة مجلس الشورى، لتناقش هذه القضية مع

مختصين ومهتمين وأولياء أمور وطلاب، للكشف عن الفرق في نوعية التعليم بين المدرستين، وانعكاس ذلك على الطالب أو الطالبة، وتجيب عن المخاوف التي يترتب على هوية الطالب وتأثيرها على لغته العربية، ومخرجات تلك المدارس ومدى انعكاسها على الوطن والمجتمع.

التعليم بين العوام ومالكي الأموال

في حين يسود انطباع داخل البيئة العربية عن التعليم الحكومي بأنه تعليم العوام، وأن التعليم الأهلي يكون فقط لذوي الدخول المرتفعة، وبعض الأجانب من العرب المقيمين بالسوق السعودي.. بينما التعليم الأجنبي يكون للمقيمين من مختلف الجاليات وأصحاب الدخول المرتفعة، حيث تستحوذ المدارس الأجنبية على أفضل المزايا التعليمية فيما يتعلق بالمواصلات، والمستوى التعليمي، وتأهيل المعلمين، ومرونة العلاقة مع ذوي التلاميذ وأولياء أمورهم والخدمات والنشاطات التربوية والفعالية العلمية، وتأتي المدارس العربية في المرتبة الثانية، ثم تليها مدارس الجاليات.

ففي المملكة يوجد (٥٠١) مدرسة أجنبية منها (٩١) مدرسة للجاليات، تنتشر في مناطق المملكة وم وفقاً لمعايير تقييم المدارس الأجنبية، والتزام المدرسة تدريس مواد التربية الإسلامية واللغة العربية وجغرافيا وتاريخ المملكة العربية السعودية وفقاً لمعايير محددة.

التعليم الأهلي بالمملكة

الجدير بالذكر أن دخول التعليم الأهلي في المملكة جاء بعد تأسيس وزارة المعارف عام ١٣٧٣هـ بسبع سنوات، وأسند الإشراف على المدارس الأهلية في بداية عهد الوزارة إلى إدارة الثقافة الشعبية، والذي ارتبط (الإشراف المباشر) على هذه المدارس بإدارات التعليم. وفي عام ١٣٨٠هـ، تم استحداث إدارة خاصة بالتعليم الأهلي ترتبط بالمدير العام للتعليم، أما اليوم فتقوم الإدارة العامة للتعليم الأهلي والأجنبي بالوزارة على الإشراف والمتابعة والتخطيط لأقسام التعليم الأهلي في إدارات التربية والتعليم.

وتضمنت وثيقة سياسة التعليم في المملكة الصادرة بقرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٣٨٩/٩/١٦هـ، فصلا خاصا عن التعليم الأهلي الذي نص على تشجع التعليم الأهلي في كافة مراحله، ويخضع لإشراف الجهات التعليمية المختصة فنيّاً وإداريّاً الترخيص بافتتاح المدارس والمعاهد الأهلية الخاص بالجهات التعليمية المختصة، ولا يسمح به لغير السعوديين.

وفي عام ١٤٢٧هـ، صدرت موافقة المقام السامي بالسماح للمدارس الأهلية بتطبيق البرامج التعليمية الدولية، ومناهجها تُدرّس باللغة الإنجليزية عدا مواد التربية الإسلامية واللغة العربية والمواد الاجتماعية.

وجاءت فكرة الموافقة على المدارس الأجنبية – وفقا لموقع وزارة التربية والتعليم – لتحقيق مستوى مناسب من التربية والتعليم والشروط الصحية، مما لا يقل عن مستوى مدارس الدولة، وتقدير مدى المساعدة المالية التي تقرر للمدرسة لتحقيق العدل والتوازن بين مختلف المدارس الأهلية، بالإضافة إلى مساعدة المدارس والمعاهد الأهلية على تحقيق أهداف التربية والتعليم من ناحية الإشراف والدعم الفني.

ولذلك فإن تعليم اللغة الإنجليزية في المملكة قد أخذ مسارين هما:

أولاً: المدارس الأهلية: وهي كل منشأة تعليمية غير حكومية تقوم بتقديم أي نوع من أنواع التعليم العام أو الخاص قبل مرحلة التعليم العالي والتدريس يكون فيها باللغة العربية.

أما المسار الثاني: فهي المدارس الأجنبية: التي تُنشئها الجاليات المقيمة في المملكة لتعليم أبنائها وتدرّس مناهج بلدانها. ولاحقاً تم السماح للمستثمرين السعوديين بافتتاح مدارس عالمية تُطبق مناهج دولية في المواد العلمية ، في حين تلتزم بتدريس اللغة العربية والمواد الشرعية وتاريخ وجغرافية المملكة باللغة العربية.

وهنا نجد أن كلا المسارين له اشتراطاته الخاصة؛ فبالنسبة للمدارس الأجنبية تختلف الاشتراطات باختلاف الفرد أو الشركة أو الجالية الراغبة في افتتاح مدرسة لجاليتها ومن أهم الاشتراطات:

(المؤهل الجامعي – أن لا يكون موظفاً – الضمان البنكي – أن لا يقل العمر عن ٢٥ عاماً – تعيين مدير تنفيذي في حال الشركات – عدد أبناء الجالية لمدارس الجاليات وتزكية ممثلي الجالية)، وذلك

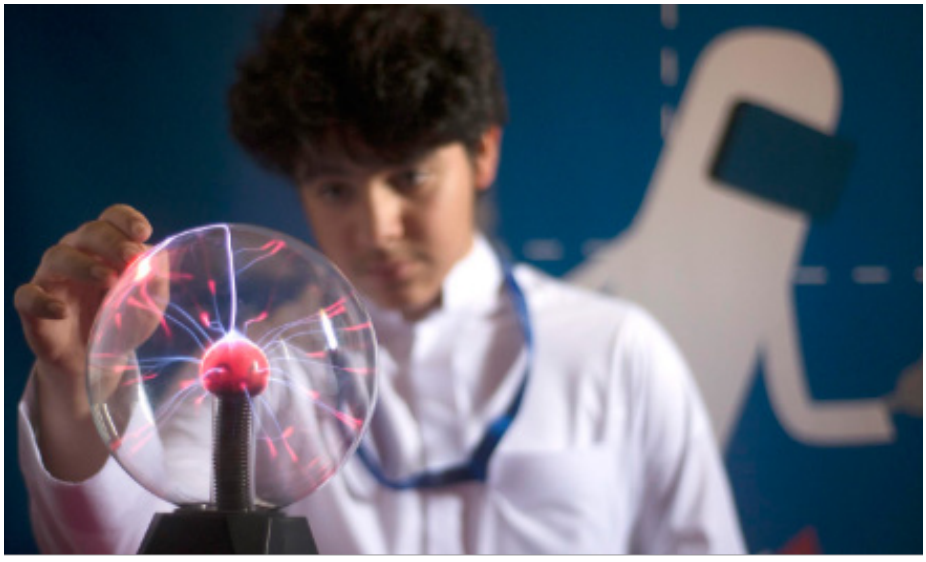

> أبو حيمد عضو مجلس شورى سابق: التعليم بلغة أخرى يسهم بشكل واضح في إدراك ثقافات أخرى

> مدير إحدى المدارس الحكومية: المناهج الحكومية خرجت ، قادة ومديرين وعلماء

> الدكتور أمين ساعاتي: برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي كشف عوار المناهج في المدارس الحكومية

خلاف الاشتراطات المتعلقة بالمبنى ومدي تطابق الاشتراطات البلدية عليه من حيث المساحات والشوارع، وكذلك إحضار شهادة سلامة من إدارة الدفاع المدني، بجانب متطلبات الوزارة المتعلقة بالتجهيزات واكتمال عناصر البيئة المدرسية

انتكاسة في التعليم الأهلي

وشهدت السنوات الأخيرة افتتاح العديد من المدارس العالمية، والاستثمار فيها. حيث توجهت بعض الأسر السعودية إلى إلحاق أبنائها بها، بحثاً عن تعليم متمكن للغة الانجليزية، وهو ما جعل وزارة التربية والتعليم، تنتهج سياسة تعليمية أكثر مرونة تجاه التوسع؛ لمنح التراخيص لها، حيث توفر هذه المدارس التعليم المناسب لأبناء وبنات الجاليات الأجنبية المقيمة في المملكة، وأبناء بعض الأسر السعودية التي تلقى أبناؤها التعليم في الخارج أثناء عمل والدهم أو التحاقه ببعثة للدراسة في الخارج، حيث يواجه هؤلاء الأبناء صعوبةً في استكمال تعليمهم في المدارس الحكومية ، أو في التعليم العام بالمدارس الأهلية ، إلى جانب بعض الأسر التي ترى أهمية تدريس أبنائهم اللغة الإنجليزية في مراحل مبكرة.

ويعتبر المنهج البريطاني والأميركي الأكثر اعتمادا في مرحلة ازدياد هذا النوع من التعليم، حيث تلقت الوزارة طلبات تتجاوز المئة مدرسة خاصة ومحلية، لتتحوّل إلى مدرسة خاصة دولية، فيما أصبحت المدارس الأهلية العالمية تواجه ضغطاً كبيراً من الأسر السعودية، وحسب مدير أحد المدارس العالمية، فالطالب إذا لم يكن له حجز مُسبق، فلن يجد له مقعدًا.

وفي خضم ذلك فإن المدارس الدولية العالمية تواجه أيضاً أزمة فيما يتعلق بوجود المعلمين والمعلمات.. ولهذا تستقطب المدارس معلمين من خارج البلاد لسد النقص الحاصل بها.

إدراك ثقافات أخرى

إن التعليم باللغة الإنجليزية يفتح الأفق ويوسع مدارك الطلاب أكثر لتلقي المزيد من العلوم والمعارف وفقا لعضو مجلس الشورى السابق الأستاذ عبد الرحمن أبو حيمد، الذي أكد أن التعليم بلغة أخرى يسهم بشكل واضح في إدراك ثقافات أخرى والانفتاح على علوم لم تكن تتوفر دون اللغة التي هي في الأصل أداة تواصل ومعرفة.

ويجدد أبو حيمد التأكيد على أن تعليم اللغة الإنجليزية بات أمراً ضرورياً اليوم؛ لأن اللغة الإنجليزية في المملكة العربية السعودية تعد اللغة الثانية بعد اللغة العربية الأم، ونوه أبو حيمد إلى أهمية تعليمها للطلاب والطالبات حتى المرحلة الثانوية، واستشهد بقصته أثناء دراسته في الخارج، وكيف كان يقضي الساعات الطوال أمام الكتب ليتعلم أساسيات اللغة الإنجليزية التي أخذت منه وقتاً طويلاً مقارنة بمن لديه التأسيس أو المرحلة المتوسطة عن اللغة، كما أن التدريس باللغة الإنجليزية لا يتعارض مع تعليم اللغة العربية، شريطة أن تأخذ كل مادة حقها من الحصص التعليمية بالكامل.

وقال: «إن ذلك سوف ينعكس إيجابا على الطالب والطالبة عندما يتخرج من الثانوية، وهو يمتلك سلاح اللغتين، وبهذا سوف يجني منافع كثيرة، ولن تكون اللغة الإنجليزية بأي حال من الأحوال عقبة في طريقه نحو استكمال دراسته، والنجاح في مسيرته العلمية».

وشدد أبو حيمد على ضرورة أن لا يكون التعليم باللغة الإنجليزية على حساب المواد الدينية أو العربية والحرص على تطبيق منهج وزارة التربية والتعليم في هذا الشأن الذي ينص على أن تأخذ كل مادة حقها من التعليم، منوهاً في هذا الصدد بالحرية المتروكة للمدارس لاختيار المواد بطريقتها، والتدريس بالكيفية التي يرونها مناسبة مع الأخذ في الاعتبار السياسات والأنظمة التعليمية المعمول بها في المملكة.

في حين عارض أبو حيمد الآراء التي ترى أن تدريس اللغة الإنجليزية له ضرر على المستوى العلمي والتحصيلي للطلاب، مؤكدا أن العكس هو الصحيح إذ سيؤثر ذلك إيجاباً على التحصيل العلمي والمعرفي للطالب.

الجامد هو الذي لا يتطور

في المقابل وعلى النقيض من ذلك يرى صالح الدويسي الذي يعمل مديرا لإحدى المدارس الحكومية أن فتح الباب على مصراعيه للمدارس العالمية سيؤثر على الطالب والطالبة من عدة وجوه.

وقال: «يجب أن يتم تأسيس الطلاب والطالبات في أول مراحل التعليم على مواد تعليمية تُركز على اللغة العربية، ولا مانع بعدها أن ينطلق الدارس لتعليم أي لغة يشاء».

ولا يتفق مع من يقول إن السبب في توسع الطلب على المدارس العالمية هو المناهج التعليمية في المدارس الحكومية، مشيرا إلى أن المناهج الحالية والسابقة استطاعت أن تُخرج من قادة ومديرين وعلماء، مُنوها بأن دائرة التعليم لا تقف على المنهج بل، تشترك فيها عناصر كثيرة منها البيت و البيئة المحيطة بالطالب والمدرسة.

ودافع الدويسي عن النظام التعليمي في المدارس الحكومية بأنه لا يقل أهمية عن المدارس الأهلية الدولية، إلا أن الأخيرة تتميز بالتركيز على اللغة الإنجليزية، مما يُحدث اختلافاً وفارقاً إيجابياً فليس كل الطلاب السعوديين في حاجة لتعلم لغة أخرى.

وشدد على أن تطوير المناهج لا يعد مثلبة بل ميزة، وقال: «الجامد هو الذي لا يتطور، والمنهج شأنه شأن أي مرفق خدمي يحتاج للتطوير والتبديل من فترة لأخرى».

اختلاف المناهج التعليمية

في ذات السياق ومع بداية كل عام دراسي جديد تبدأ مشاكل التعليم التي تطل برأسها في جميع الأوساط العلمية، من أهمها وفقا لما قاله الدكتور أمين ساعاتي انخفاض جودة مناهج التعليم في المدارس الحكومية.

وقال في مقال له نشر مؤخراً تحت عنوان « الطلب المتزايد على المدارس العالمية.. الأسباب الموضوعية: « الحقيقة أن وزارة التربية والتعليم لم تتركنا حائرين، بل اعترفت بضعف المناهج، وتعمل جاهدة لتحسينها وتقويتها، وفقاً لمتطلبات الحياة العصرية التي نعيشها».

وأفاد أن ضعف المناهج هو المفصل الأساس لغياب جودة التعليم، طارحا وجهة نظر حيال هذا الأمر بتساؤل ما إذا كانت المواد والمقررات التي نُدرسها لأبنائنا تضطلع بكفاءة عالية بمهمة قيادة دفة هذه البلاد الفتية في المستقبل.

ويرى ساعاتي أن قرار وزارة التربية والتعليم بتطوير المناهج جاء بسبب ضعفها لذا قررت تطوير مناهجها، مُنبها إلى أن إقبال بعض الأسر على المدارس العالمية باتت ظاهرة ملفتة للنظر هذه الأيام.

وأضاف: «المجتمع السعودي يتجه بقوة نحو تسجيل أبنائه في المدارس العالمية، على الرغم من تكاليفها المتزايدة».

وأبرز الكاتب قضية اختلاف المناهج بين المدارس الحكومية العامة والأهلية الدولية.. مشيرًا إلى أن رب

الأسرة سيلهث وراء إلحاق أبنائه في المدارس العالمية، وفقا لما تقدمه من مناهج تتناسب مع متطلبات الحياة وسوق العمل، مُستدركا بأنها لا تتعارض مع مبادئ الدين الحنيف. كما عدد الكاتب مميزات أخرى للمدارس العالمية منها المرونة والتحرر من الإجراءات الروتينية، إلى جانب إدارتها من قبل مجلس إدارة يناقش مشاكلها بصورة فورية، ويتخذ القرارات اللازمة لحل المشاكل، وأضاف: «إن المدارس العالمية تتميز بالتأهيل العلمي والتربوي المميز لأعضاء هيئة التدريس، فضلاً عن تميز الوسط الاجتماعي، وهو وسط يوفر أجواءً تربوية تتميز بالرقي الاجتماعي وتوفر الممارسات الرياضية التي تسهم في تكوين شخصية الطالب والطالبة، وتساعد على صقل مواهبهما».

وعرج إلى برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي وعن كشفه لعوار المناهج في المدارس الحكومية، وبحسبه فإن الطلاب والطالبات حينما ابتعثوا إلى الخارج، أحسوا بأنهم لم يؤهلوا تأهيلاً علمياً وتربوياً جيداً، وأن كشف الدرجات لا يحتوي على أهم العلوم التي يتعين عليهم دراستها في الجامعات التي ابتعثوا إليها، وأنهم اضطروا إلى دراسة تلك المقررات ضمن برنامجهم العلمي في الجامعات الأجنبية.

التعليم بين الوهم والنضوج

ويبقى التساؤل مطروحا حول ما وصلت إليه وزارة التربية والتعليم في تطوير المناهج التي بدأت في خطواته التنفيذية منذ خمس سنوات، ونتيجة هذا التطوير الذي يجعلها قريبة من ظروف الحياة التي يعيشها الطالب والطالبة وتوفر معايير رصينة في العديد من المناهج العلمية وعلوم الحاسب الآلي، وعلوم اللغات الأجنبية وبالذات اللغة الإنجليزية، والعلوم العصرية كعلوم الفلسفة والمنطق والسياسة، وتقدمها فيما يتضمن الأنشطة الأخرى الذي تغذي الجسم والعقل.

في هذا الصدد حاورت مجلة الشورى أطراف المعادلة التعليمية من هيئة التدريس والطلاب وأولياء أمورهم، لكشف حقائق الأمور من جوانبها المختلفة، فإلتقت بالمعلم عايد المطيري الذي مارس العمل التعليمي في المدارس الأهلية... وكان السؤال: ما الفارق الذي وجدوه بين المدارس الأهلية والمدارس العالمية؟ وكانت الإجابة كالتالي: «ليس هناك مقارنة بين المدارس الأهلية والمدارس العالمية، فبعض المدارس الأهلية تبيع لولي الأمر الوهم ليس أكثر، بينما التعليم في المدارس الدولية أكثر جدياً ولكنها تجربة تحتاج إلى نضوج أكثر».

وألمح المطيري إلى أن المدارس الحكومية وإن طورت مناهجها، فإنها تحتاج إلى تطوير نواحي أخرى لا تقل أهمية عن المناهج، وهي الأنشطة التي تغذي العقل والجسم لكلا الجنسين، مُنوها أن المدارس الأهلية العالمية متميزة فيما يتعلق بالأنشطة الرياضية واللامنهجية وبناء أرضية إبداعية، حيث أن الأنشطة الرياضية من أهم الأرضيات التربوية التي لابد من توفرها، ليس فقط للطلاب، بل وللطالبات بما يتناسب مع طبيعة الفتاة وفطرتها .

التشتت بين المناهج الأنجلوأمركي

وأبان الطالب راكان العريج ١٧ سنة، بالمرحلة الثانوية في إحدى المدارس الدولية أن المدرسة تُطبق المنهج الأمريكي في التعليم، علماً بأن مدارس أخرى تطبق المنهج البريطاني.

وأوضح راكان أن المدارس الدولية تختلف اختلافا جذريا عن غيرها من حيث منهج التعليم وطريقة التدريس والبحث عن المعلومة من مصادرها.

وقال: «ندرس كل المواد باللغة الإنجليزية، عدا مادتي اللغة العربية والتربية الدينية فهي باللغة العربية، وبقية المواد العلمية تكون تُدرس عن طريق البحث والاستنتاج والإنترنت، كما أن طريقة التحصيل العلمي تغيرت عما اعتدنا عليه، وكذلك طريقة إدراكي للمعلومة وحل الواجبات إلكترونياً بات ذلك أكثر ثباتاً ورسوخا للمعلومة. لذا فالدراسة باللغة الإنجليزية تُعطي مساحة أكبر للتعرف على الثقافات الأخرى، خصوصا أن الإنجليزية تكتب بها معظم العلوم الحديثة، بالإضافة إلى الاطلاع على الآداب لدى الأمم والشعوب».

فقر البيئة الجاذبة

أما الطالبان عبد الله ومحمد وهما شقيقان يدرسان في مراحل مختلفة بإحدى المدارس العالمية، فيؤكدان أن الدراسة في الداخل والخارج أصبحت سهلة بعد الدراسة في المدارس العالمية، إذ تعترف معظم المعاهد والكليات في أمريكا وبريطانيا بمنهج هذا التعليم، بل، ويختصر أيضًا سنوات من التأسيس.

ولفت عبد الله العدوان، وهو مدير إحدى المدارس العالمية: «إلى زيادة إقبال الأسر السعودية على المدارس الأجنبية التي باتت تواجه ضغطاً كبيراً، إذ يجب أن يقوم الطالب بالحجز مسبقاً ليحصل على مكان له».

وبيّن أن المدارس العالمية مهمة إذا ما طبقت اللوائح التنظيمية، لأن الإخلال بها سيؤدي لوجود سلبيات ومشكلات».

وقلل العدوان من تأثير هذه المدارس على مدارس التعليم العام، مشيراً إلى أن هذا النمط من المدارس يختلف عن مدارس التعليم العام بشقية الحكومي والأهلي في هدفه ومناهجه ولوائحه وتنظيماته.

وقال: «يمكن الإفادة من الجوانب المتميزة في هذا النمط من التعليم من خلال التعرف على تجارب الدول التي تعتمد مناهجها ي تلك المدارس وأنظمتها التعليمية وخبراتها في مختلف المجالات التعليمية والتربوية».

إحتدام المواجهة

فيما أكدت المعلمة فاتن بنت ناصر بأن المجتمع أصبح يتقبل فكرة المدارس العالمية وتعليم الطلاب والطالبات في المراحل الأولى ثقافات مجتمع آخر، مشيرة إلى أن ذلك يُعد أحد أوجه وعي المجتمع بضرورة التعليم بلغة أخرى موازية للغة الأم، وتدريب الطالب منذ وقت مبكر على مثل هذا الثقافات، كما أن للمدارس الأجنبية التي توفر التعليم لأبناء الجاليات في بلادنا أهميةً، فهي تُعد كالمدارس السعودية في الخارج التي تقدم التعليم لأبنائنا الطلاب خارج المملكة، كما أنه من الضروري لكثير من الأسر السعودية التي تعود من الخارج، ويواجه أبناؤها صعوبة في استكمال تعليمهم بسبب اختلاف المناهج أو وجود صعوبة في اللغة العربية؛ ولبقائهم لفترات

المعلم عايد المطيري : المدارس الأهلية تبيع الوهم، والمدارس العالمية تحتاج إلى نضوج.

الطالب راكان العريج: الدراسة باللغة الإنجليزية تُعطي مساحة أكبر للتعرف على الثقافات الأخرى

العدوان: هذا النمط من التعليم يختلف عن مدارس التعليم العام في هدفه ومناهجه ولوائحه وتنظيماته

طويلة خارج البلاد، كما يمكن الإفادة من تجربة هذه المدارس في تطبيقها للاعتماد التربوي أو استخدامها لإستراتيجيات وأساليب حديثة في التعليم، مما تخلق المنافسة من جهة أو نقل الخبرات من جهة أخرى لأنماط التعليم الأخرى في المملكة.

المعلمة أم يزيد كان لها رأي مخالف حيث ترى أن: «فتح الباب على مصراعيه في التوسع وانتشار المدارس العالمية يؤثر بشكل واضح على هوية الطالب والطالبة الدينية والوطنية والفكرية والثقافية».

وتعتقد المعلمة أم يزيد أن تدريس الأطفال وفي هذه السن المبكرة ثقافة أخرى، سيترتب عليها تأثير بالغ الوضوح، مستشهدة بالمسلسلات الكرتونية، وكيف استطاعت أن تخلق تفكير ورؤية مغايرة لما يوجد في البيت والمدرسة، مؤكدة أن ذلك سوف ينعكس سلبا على الطفل.

وقالت: « إن الأسرة السعودية سوف تجني ضريبة هذه الأفكار الجديدة التي تتولد بفعل الانفتاح السريع على ثقافات الطلاب الصغار، حيث سوف يتأثرون بكل ما يشاهدون ويمارسون، والدليل طالبة أدخلوها أهلها مدارس عالمية، كانت نسبة العرب فيها قليلة والجالية الهندية فيها أكثر؛ فلم تتعلم الإنجليزية بلغة المنهج، بل، تعلمتها بلغة هذه الجالية بطلاقة لدراستها مع أقرانها من هذه الجنسية».

وفي الجانب الأخر ترى صالحة الموسى، أم لطالبة بإحدى المدارس العالمية أن: «المدارس العالمية نافذة تواصل على العالم وباب جديد للمستقبل، خصوصاً في ظل ضعف مناهج التعليم العام في المدارس الحكومية».

وأكدت صالحة أنها أدخلت ابنتها إحدى المدارس العالمية؛ رغبة في تعلم اللغة الإنجليزية، ولكن ليس على حساب اللغة العربية ومواد الدين، فقد بحثت عن العديد من المدارس، ووجدت مدارس معتمدة ومتوافقة مع مناهج وزارة التربية والتعليم، مضيفة إ أن المدرسة التي اختارتها لإبنتها تعتمد في تدريسها على المنهج الأمريكي، ويُدرسون للطلاب حصة باللغة العربية وحصة قرآن كل يوم.

وهناك مدارس دولية تضطلع حاليا لتدريس مناهج بريطانية وأمريكية وأسترالية وأخرى تخدم الجاليات الفلبينية والهندية والباكستانية.

ويرى المعلم محمد سليم عواد وهو يعمل في المدارس الأهلية العالمية منذ ثلاث سنوات أن هذا النوع من التعليم يحمل إيجابيات كبيرة ولا يخلو من السلبيات، مستدركا أن الإيجابيات تطغى على السلبيات، فالطالب إذا اختار هذا الطريق فإن

> الحربي: سبب الإقبال على المدارس العالمية؛ أنها تنتهج تدريس البكالوريا الدولية التي تطبق الآن في بعض المدارس الأهلية

> على العبد الله :ابنتي أثمر تحصيلها العلمي، وتعرفت على ثقافات أخري ولهجات عربية عديدة.

> الدخيني (المتحدث الرسمي باسم وزارة التربية والتعليم): آلية قبول الطلاب السعوديين في المدارس الأجنبية تتم وفقاً لضوابط محددة

الرجوع عنه صعب.. فهو يحتاج لتأسيسه على لغة جديدة ليتمكن من مواصلة تعليمه، فلا يمكن إخراجه وتسجليه بمدارس محلية لاختلاف المناهج، واختلاف طريقة التعليم.. مشيرا إلى أن خط الرجعة للدراسة بلغة أخرى تحتاج إلى تأسيس من جديد مما يهدر وقت الطفل من دون فائدة.

كما أن للمدارس العالمية خصوصية في تطبيق مناهجها، ومع ذلك يتم تكييف تلك الكتب بأن لا تتعارض مع التعاليم الإسلامية أو مع العادات والتقاليد. بل، وهناك صلاحية في إيقاف أي موضوع في أي كتاب يكون به أية مخالفة لذلك، مشيداً بتعاون الوزارة مع المدارس العالمية وأنه متنوع وجيد للغاية، فهي ممثلة بإدارات التربية والتعليم، التي تقوم بمساعدة المدارس على التعاقد مع المعلمين من خلال خطاب تأييد على حسب الحاجة الفعلية للمدرسة، وتقوم بتزويدها بكتب التربية الاسلامية واللغة العربية وتوثيق المعاملات والعديد من الأمور الأخرى، مما يُعد دعمًا جيدًا للمدارس وهذا ما نحتاجه بشكل مستمر.

ويرى عبد العزيز المهيدب، الذي يعمل في شركة، أن مثل هذا النمط من التعليم أمر في غاية الأهمية لأولادنا، فالمدارس العالمية تتميز عن مدارس التعليم العام بانتهاجها تدريس اللغة الإنجليزية بكثافة، وكذلك المواد العلمية، وبشكل أكبر وأفضل، لذا يكون خريج مدارس الإنترناشونال، متقنًا للغة؛ ولو كان هذا التعليم لا يتناسب مع طبيعة العصر لما سمحت به وزارة التربية والتعليم».

المدارس العالمية وعشوائية الرسوم

وفي المقابل أوضح ولي الأمر فؤاد العريج أن المدارس تعيش حالة من الفوضى وعدم الضبط خصوصا فيما يتعلق بالرسوم.

وقال: «هناك مدارس ترفع رسومها السنوية بدون أي سبب، فتصل لـ خمسة آلاف ريال مع أن المحتوى لم يتغير، كما أن موسم الدراسة يبدأ بعض الأحيان دون وجود معلمين، ما يؤدي لأن تتعاقد هذه المدارس مع مدرسين غير مؤهلين».

وعلى الرغم من ذلك يرى العريج أن نظام التعليم في هذه المدارس أفضل بكثير من المدارس الحكومية أو الأهلية، مشيرا إلى أن لديه أربعة أبناء يدرسون في هذا النوع من المدارس.

وطالب العريج بأهمية تطبيق نظام التقييم على المدارس أسوة بالفنادق وحملات الحج، وإعطائها مميزات وفئات وفقا للنتائج التي تحققها عبر معايير تقييمية تقوم بها وزارة التربية والتعليم.

وهو نفس الرأي عند ولي الأمر حمود آل علي: «إن التفكير بنقل أبنائي إلى مدارس دولية بدأت منذ أن قمت باختبار إبني في مادة الإملاء، وكانت الصدمة، أنه لا يعرف الكتابة ولا يفرق بين الحروف الهجائية، بينما الآن أصبح يتقن لغتين بدلا من لغة واحدة، كما أن لتلك المدارس مميزات فهي تُيسر على الطالب الدراسة في الخارج في معاهد وكليات مُعترف بها في كل من أمريكا وبريطانيا، حيث تعترف هذه المعاهد والكليات بمنهج المدارس الدولية، وتعتبرها جزء منها، ولا يتطلب إعادة الدراسة، وبدلًا من ذلك يتم معادلة الشهادة، ويستكمل الطالب الدراسة من دون تضييع الوقت في التأسيس من جديد لدراسة اللغة، ولكن لا يمنع الأمر من ضرورة مراقبة هذه المدارس وإخضاعها للقواعد المنصوص عليها للتعليم الأجنبي والحرص على الدروس الدينية والعربية لأنها ستضر من الطالب ومستقبله».

المدارس الدولية .. قتل أم إثراء

ولا يعد عبد الله الحربي التعليم في المدارس العالمية ترفيها، بل، يراه ضرورة اقتضتها الحاجة الماسة؛ فهو كان يعمل في إحدى الملحقية الثقافية بالخارج، وبعد انتهاء فترة عمله عاد وأسرته إلى السعودية، وقد

اضطرته الظروف إلى أن يُكمل أبناؤه ما درسوه في المدارس البريطانية هناك.

وأكد أن تجربته مع المدارس العالمية بالرياض جديدة، أملاً أن تكون موازية لما تلقاه أبناؤه من جودة تعليمية في الخارج.

وبين أن سبب الإقبال على المدارس العالمية؛ أنها تنتهج تدريس البكالوريا الدولية التي تطبق الآن في بعض المدارس الأهلية، ويمكن لمن يجتاز اختبار القبول أن يلتحق بها مباشرة، أما بالنسبة للطلاب أبناء من يعملون في السلك الدبلوماسي أو من يدرسون في الخارج، يتم قبولهم في المدارس والجامعات الأجنبية بعد توثيق شهاداتهم في سفارات المملكة في الخارج، وهذه من ضمن ايجابيات المدارس العالمية.

أما على العبد الله فتجربته مع المدارس الأهلية الدولية ليست جديدة، حيث كان يعمل في الملحقية الثقافية ببريطانيا والتحقت ابنته في إحدى المدارس العالمية منذ سنتين ، وقد أثمر تحصيلها العلمي بقوة التأسيس في المرحلة التأسيسية بسبب وجود معلمات متمكنات، وبسبب سياسة تلك المدارس التعليمية الممتازة في تعليم اللغتين العربية والأجنبية، إضافة إلى ذلك أن طلابها من مختلف الجنسيات، ما ساعدها على التعرف عن قرب مع ثقافات أخرى ولهجات عربية عديدة، كما أن هذه المدارس تنتهج في طريقتها التعليمية الأسلوب الترفيهي، أما عن سلبياتها، فتقتصر في عدم الحرص على تعليم المواد الدينية، وطول مدة الدراسة في اليوم، وارتفاع أسعار الكتب وزيادة الرسوم سنوياً، ولعلها سلبيات لا تكاد تُذكر في ظل كثير من الإيجابيات التي تعود على أبناء المجتمع – حسب رأيه – ، وطالب بالتوسع في افتتاح هذا النوع من المدارس، والتي تعد في الوقت الراهن قليلة نظراً لقلة عدد الطلاب السعوديين الملتحقين بها؛ وبسبب الشروط المشددة على القبول بها، فتلك المدارس تُحدث نقلة نوعية بالفكر وتحصيل التعليم، ويتجلى أثر ذلك عندما يلتحق الطلبة بالجامعات؛ لأنهم سيتلقون تعليماً مختلفاً تماماً عن ما سيتلقونه من خلال مدارس التعليم العام التي لا تركز على اللغات والمواد التعليمية بشكل مكثف، وقد يسهم التنوع في افتتاح المدارس وخصوصاً العالمية بالأثر الإيجابي في التعليم وبناء المرحلة القادمة من الجيل القادم».

وعن نوعيات المدارس العالمية والأجنبية، قال العبدالله: «هناك نوعان من المدارس العالمية التي تطبق مناهج مختلفة مثل المنهج البريطاني والأمريكي والأسترالي، فالمدارس الأجنبية التي تدرس جالياتها فقط، كالمدارس الفلبينية والهندية والباكستانية لا تقبل غير جاليتها إلاّ باستثناء، وله أسباب معينه كأن تكون الأم من نفس الجالية أو لهم أسباب أخرى معينة، ولكن لا بد من موافقة ادارة التربية التعليم على قبوله».

وعن تأثير هذا النوع من التعليم على التعليم العام قال: «على حد خبرتي أن الأثر العام محدود على مدارس التعليم العام والمدارس الأهلية، وقد لا يذكر بسبب قلة عدد المدارس العالمية قياساً بالمدارس الحكومية أو الأهلية، ولكن نجد أن الطالب الذي يدرس في مدارس عالمية يتوجب عليه بذل المزيد من الجهد بسبب أن اللغة التي يدرسها ليست لغته الأم».

القرارات تحقق المعادلة

نخلص من هذا إلى أن أولياء الأمور يجمعون على عدة أمور تجعلهم يتخذون من المدارس العالمية مساراً تعليميا لأبنائهم، وهي المستوى التربوي المتميز والمزايا الإدارية للمدارس الأجنبية، والتأهيل العلمي والتربوي المُميّز لأعضاء الهيئة التعليمية في هذه المدارس، فضلا عن تميّز الوسط الاجتماعي لهذه المدارس بالرقي الاجتماعي وهو وسط يؤدي إلى أجواء تربوية مميزة تسهم في تكوين شخصية الأطفال ونموهم الاجتماعي.

علي الصعيد القيادي، كشف المتحدث الرسمي باسم وزارة التربية والتعليم محمد الدخيني أن عدد المدارس في المملكة التي تُقدم مثل هذا التعليم، يبلغ (٥٠١) مدرسة أجنبية منها (٩١) مدرسة للجاليات، تنتشر في مناطق المملكة ومحافظاتها.

وأكد الدخيني للمجلة أن آلية قبول الطلاب السعوديين في المدارس الأجنبية الخاصة بالجاليات المقيمة في المملكة ثكل الهندية والفلبينية ليست مطلقة بل تتم وفقاً لضوابط محددة في نوعية الطلاب وحاجتهم للالتحاق بهذه المدارس ، وفي المقابل فإن الوزارة سمحت للمدارس الأهلية المتميزة بتقديم برامج تعليمية دولية لتلبية رغبة أولياء أمور الطلاب الذي يرغبون إلحاق أبنائهم بهذه المدارس.

وبين الدخيني أن المدارس الأجنبية بالمملكة تنقسم إلى قسمين مدارس جاليات بلغة أبناء الجالية، مثل الفلبينية أو البريطانية. ويوجد بالمملكة حوالي عدد ٧٥ مدرسة عالمية للجاليات بالمملكة، ومدارس يمتلكها سعوديون وتدرس منهج دولي يتم اختياره، وله جهة اعتماد، ويوجد بالمملكة حوالي ٢٢٥ مدرسة عالمية يمتلكها سعوديون.

وأفادت الوزارة على لسان متحدثها: «أن نسبة الطلاب السعوديين الملتحقين بهذه المدارس ٨,٢٣ ٪ من مجمل الطلاب في المدارس العالمية، ويبلغ إجمالي عدد المعلمين بهذه المدارس حوالي ٢١٨٤١ معلماً ومعلمة تبلغ نسبة السعوديين منهم حوالي ١٢٪».

ورغم أن المرحلة المتعارف عليها في المدارس الأهلية هي الروضة، والتي تأخذ تمهيدي (١) وتمهيدي (٢)، وهي التي تبدأ من سن ٣ سنوات إلى ٦ سنوات، وهي نفسها في المدارس العالمية، إلا إن المدارس العالمية ظهر بها مرحلة أخرى تسبق الروضة، وهي مرحلة الحضانة، والتي تبدأ من سن ٣ شهور إلى ٣ سنوات.

وتعد مدينة الرياض المدينة الأكبر في تركز المدارس الأجنبية من حيث عدد الطلاب، أما محافظة جدة فتعد المدينة الأكبر من حيث عدد المدارس، تليها المنطقة الشرقية، وتعد مدينة الخبر المدينة الأعلى من ضمن مدن المدن الشرقية، وهي تأتي في المرتبة الثالثة على مستوى مدن المملكة ككل فيما تتوزع بقية المدارس بأعداد قليلة ما بين مدن المملكة الأخرى، أعلاها نسبيا بمكة المكرمة وعسير، ثم الطائف والمدينة المنورة وينبع

ومن المقدر أن يصل حجم رأس المال المستثمر في المدرسة الأجنبية الواحدة بنحو ٧٥ مليون ريال، وحسب آخر إحصاءات فإن حجم الاستثمارات في سوق التعليم الأجنبي بالمملكة، يناهز حوالي ٢٤,١ مليار ريال، وهو رقم قابل للزيادة خلال السنوات القليلة المقبلة، نظرا للإقبال الكبير على إنشاء مدارس الجاليات بمدن المملكة الرئيسية.. ومن المتوقع أن يتجاوز حجم الاستثمار في المدارس العالمية قريبا نحو الـ ٥٠ مليار ريال نظرا لظهور فئات من السعوديين تفضل التعليم الأجنبي، حيث إن معدلات إقبالهم عليه تتزايد من عام لآخر، وخاصة مع ظهور قناعات بأن هذه المدارس تهيئ وتسهل التحاق السعوديين في المستقبل بالبعثات أو الجامعات الأجنبية في الخارج .

> معلمة: انتشار المدارس العالمية يؤثر سلباً على هوية أولادنا

> أم طالبة: المدارس العالمية نافذة تواصل على العالم وباب جديد للمستقبل

> عواد: المدارس الأهلية العالمية تحمل إيجابيات كبيرة ولا تخلو من السلبيات.

المجلس الطلابي بثانوية معاذ بن جبل تجربة تنموية وأداء متميز

في ضوء التوجهات إلى تعزيز المشاركة بالرأي، شهدت المجالس الطلابية اهتماماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، حيث تكتسي المجالس الطلابية أهمية خاصة من خلال ما تمثله من دور حيوي في إرساء قواعد المجالس الطلابية وتعزيز دورها، لبناء جيل واع قادر على المشاركة في صنع القرار. وبحسب الباحثين والمختصين فإن دور المجلس الطلابي بدأ يتفاعل داخل المدارس بشكل لافت وكبير.

وتعد المجالس الطلابية قناة حوارية بين الطلاب وإدارة المدرسة، ليتمكنوا من توصيل مطالبهم ومشاكلهم في شكل سلس ومنظم لإدارة المدرسة. بل، وإشراكهم في القرارات المدرسية، وتعويد الطالب على النقاش والحوار العلمي الهادف. وتأصيل روح المشاركة الفاعلة في المدرسة.

المجلس الطلابي بثانوية معاذ بن جبل في محافظة حفر الباطن بالمنطقة الشرقية، يتيح للطلاب طرح الأفكار الجديدة والبناءة ، وذلك لتعويد الطالب على إبداء رأيه تجاه قضايا المدرسة.

مجلة (الشورى) رصدت آراء مجموعة من الطلاب والمعلمين والمشرفين التربويين حول المجالس الطلابية وتداعياتها على النشء.. وأبرز ثمراتها وأهمية تفعيل دورها في المجتمع، وإنجازات المجلس، ودوره في تنمية مواهب الطلاب، واكتشاف هواياتهم، وتعزيز قدراتهم، وتطلعاتهم القادمة.

تنمية الذات لدى الطالب وقبول الآخر

من جهة أخرى أكد المشرف التربوي الأستاذ/ عبد الهادي حسين الديحاني أن أهمية المجلس الطلابي تبرز في تنويع الأنشطة المدرسية لتلبي احتياجات التلاميذ، ثم تحديد ميولهم، وإبراز قدراتهم وتوجيهها، لتحقيق الأهداف المنشودة، مبينا أن أحد أهداف المجلس الطلابي نقل جزء من المسؤولية الإدارية والفنية التي تستهدف الطلاب داخل المدرسة، إلى الطلاب أنفسهم؛ ليتبنوا تحديد رغباتهم، وحل مشكلاتهم من خلال مجلس يضم مجموعة مختارة من طلاب فصول المدرسة، لتمثيلهم من خلاله، ويتم استشارته فيما له علاقة بالطلاب من رغبات وملحوظات، ومقترحات، وطموحات في إطار الجو المدرسي، ومناقشتها معهم للخروج برؤى وتوصيات تتضمن الحلول المناسبة..

وأضاف: «أن المجلس يهدف إلى تنمية الذات لدى الطالب من خلال تعزيز مهارة الحوار لديه وقبول الرأي الآخر، وإشراكه في إعداد البرامج المدرسية، وأخذ رأيه، واستشارته في حل المشكلات التي تواجهه».

وتابع: « إن هناك أهدافاً خاصة تتضمن التأكيد على أهمية الحوار، والتفاهم بوصفه منهجا للتعامل الراقي. وتنمية المهارات القيادية لدى الطلاب، وبناء شخصيتهم المتوازنة. ومنح الطالب الثقة التي يحتاجها في هذه المرحلة، وكذلك تنمية حب المدرسة لدى الطالب من خلال تنامي شعور احترام الذات لديه، وإذكاء روح التنافس بين الطلاب من خلال المشاركة في عضوية المجلس. والتقليل من المشكلات السلوكية، والتعليمية داخل المدرسة، بفتح المجال للطالب للبوح بما في نفسه من خلال زملائه أعضاء المجلس، مما يسهم في تحقيق الانضباط داخل المدرسة».

مهام ومسؤوليات المنظمين والمشرفين

وأوضح المعلم مشعان عبيد الظفيري: «أن المدرسة تسعى إلى نشر ثقافة الانتخابات، وتحفيز الطلاب على النقد الهادف، وكذلك تنمية الانتماء للمدرسة، وإعداد قياديي المستقبل، الذين سيخدمون وطنهم بكل جد واجتهاد. وأن من أساسيات المجلس الطلابي توصيل صوت الطالب إلى إدارة المدرسة، وهدفنا الأساسي التعاون مع الكل، والعمل على إقامة فعاليات

وأنشطة ثقافية، واجتماعية، تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم وإرشادهم وتوجيههم، وبهذا نكون قد وفرنا للطلاب أجواء دراسية، واجتماعية مناسبة وفعالة».

كما تطرق إلى مهمات ومسؤوليات المنفذين والمشرفين وآليات التنفيذ وقال: «تشمل آلية التنفيذ عدد من الضوابط أبرزها، يجب ألا تتعدى عملية إجراء الاختيار، وإعلان النتائج الموعد المحدد. وكذلك أن تكون مدة عضوية المجلس الطلابي عاماً دراسياً، ويجوز تجديد العضوية لفترة أخرى بعد موافقة الهيئة الإشرافية. إضافة إلى انعقاد المجلس جلسة واحدة كل شهر، خلاف الجلسة الافتتاحية في بداية العام الدراسي، وبدون وجود إدارة المدرسة، أو معلميها. وأن يتم رفع الموضوعات المراد عرضها على المجلس، والمقدمة من الطلاب من خلال العضو المرشح فقط. إضافة إلى اتخاذ التوصية في أي موضوع يُطرح للنقاش من خلال التصويت بالأغلبية، وعند تساوي الأصوات يغلب الفريق الذي فيه الرئيس».

كما تحدث المعلم مشعان عن آليات التنفيذ، حيث يقوم مدير المدرسة بتشكيل هيئة إشرافية على المجلس، برئاسة وكيل المدرسة، تضطلع بمهمات التخطيط والإعلان عنه، ورصد مسيرته، وتقويم تجربته وتتكون من وكيل المدرسة رئيساً، ورائدا للموهوبين، وآخر للتوعية الإسلامية، وكلهم من الأعضاء.

مشاكل الطلاب الأسرية تحت مجهر المجلس الطلابي

بدوره أبان الطالب محمد عويد المرزوق: «أن أعضاء المجلس الطلابي قدموا كثيرا من الأفكار للمساهمة في تفعيل الأنشطة اللاصفية، ومن ضمنها تغيير وجبات المقصف المدرسي، وتقديم وجبات مفيدة تحتوي على عناصر مهمة لصحة الطالب، والاهتمام بالمظهر الداخلي والخارجي للمدرسة. وكذلك دراسة ومناقشة المشكلات الطلابية داخل المدرسة وخارجها، والمساهمة في حلها؛ حيث يشتكي العديد من زملائنا الطلاب من المشاكل والعنف الأسري، ويتحفظون على البوح بها. ولا يجدون من يساعدهم في حل مشاكلهم، وتوجيههم التوجيه السليم، كما تم الرفع لأعضاء المجلس بضرورة دراسة الظواهر السلبية التي تنتشر بين الطلاب على مستوى المدرسة سواء التدخين أو الكتابة على الجدران وطالبنا بعقد محاضرات توعية، وفعلا فقد أقلع عدد من الزملاء ممن أعرفهم عن التدخين وتبدلت سلوكيات الطلاب وأصبحوا أكثر معرفة بما يدور حولهم».

نسعى لاستحداث جائزة التميز

ـ في البداية تحدث الطالب ماجد بن عبد الرحمن العنزي وهو أحد أعضاء المجلس الطلابي في المدرسة عن مميزات أعضاء المجلس، فقال: «أعضاء المجلس الطلابي يحظون بإحترام الجميع، ولهم مكانتهم بين الطلاب، ومن خلال تجربتي الشخصية هذا العام في المجلس الطلابي، فإن المحفزات جيدة للحصول على عضوية المجلس، فقد تم إصدار بطاقات عضوية لنا، ومنح شهادات تقدير من إدارة المدرسة في حفل ختامي عند انتهاء أعمال المجلس. وكذلك المشاركة في الرحلات المدرسية والبرامج المختلفة، ودعمنا بكل وسيلة ممكنة داخل المدرسة وخارجها لصقل المواهب وتنمية روح القيادة لدينا».

وحول أبرز المستجدات والبرامج التي يعتزم المجلس الطلابي بثانوية معاذ بن جبل القيام بها خلال العام الدراسي الحالي قال العضو: «نسعى بإذن الله لاعتماد جائزة التميز، نزولا عند رغبة كثيرٌ من طلاب المدرسة في إقامة مسابقة للمتميزين، وتُسلم فيها الجوائز عند

نهاية العام الدراسي، بحيث تتفرع الجائزة إلى أفضل رسام، أفضل رياضي، أفضل شاعر.. وهكذا؛ لتشمل أغلب الهوايات والمواهب، وبادر الطلاب مشكورين في المساهمة لدعم هذه الجائزة، وسوف يتم الرفع بها قريبا بعد اكتمال التصور العام لها، والدراسة الموضوعية لكافة جوانبها، وقد صوت الأعضاء على الفكرة، وسوف نسعى لتحقيقها بإذن الله».

وحول استجابة إدارة المدرسة لمتطلبات وتوصيات المجلس الطلابي قال العنزي: «إدارة المدرسة دائما ما تسعى لتحقيق متطلبات المجلس واحتياجاته، وتبني الأفكار والبرامج التي نرفعها إلى الإدارة، لذا نلمس التعاون الكبير من المشرفين التربويين في هذا الجانب».

وحول اهتمام أولياء الأمور بانضمام أبنائهم إلى المجلس الطلابي قال: «والدي سعيد جدا بترشيحي لعضوية المجلس من قبل طلاب الفصل، بل، وعلى

> مشعان الظفيري (معلم) : نسعى إلى نشر ثقافة الانتخابات، وتحفيز الطلاب على النقد الهادف، وتنمية الانتماء للمدرسة، وإعداد قيادي المستقبل

> ماجد العنزي (طالب): نسعى بإذن الله لاعتماد جائزة التميز وتُسلم فيها الجوائز عند نهاية العام الدراسي

> ملفي الشراري(طالب): المجلس الطلابي لا يلبي كل متطلباتنا، ونتمنى إقامة مسابقة في الإذاعة الصباحية تسمى « أعذب الأصوات »

العكس دائما ما يسألني عن المستجدات وبرامج المدرسة، وأحيانا يقدم لي أفكاراً جيدة وهادفة ومنها على سبيل المثال مقترح لزيارات مدرسية لطلاب الثانوية في مدارس حفر الباطن للتعارف والصداقة وتبادل تجارب بعضنا البعض والاستفادة منها».

المطالبة بزيادة عدد المرشحين للمجلس الطلابي

الطالب ملفي نهار الشراري: « طموحه أن تتوسع صلاحيات المجلس الطلابي في المدرسة، متمنياً إقامة مسابقة في الإذاعة الصباحية تسمى « أعذب الأصوات » وذلك؛ لاكتشاف مواهب الإلقاء، والوقوف خلف الـ « مايك «. وأنا حقيقة أستمتع بهذا الشيء فقد كنت وأنا في الصف السادس الابتدائي قد بدأت أحب الإذاعة المدرسية، وأطمح لأن أكون مذيعا في المستقبل إن شاء الله.

ملفي الشراري

عبد الهادي ديحاني

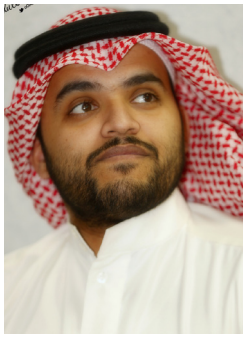
مشعان الظفيري

حامد السماعيل-طالب

وأفاد بأنه ناقش هذا الأمر مع أعضاء المجلس وتم الاتفاق على دراسة موضوع المسابقة، واحتمالية تنظيمها؛ ولكن المشكلة تقع في كثرة المشاركين بها، فاقترحنا عليهم تنظيم دوري بين الفصول لاختيار أفضل مذيع، وننتظر منهم الإفادة».

وحول مدى استفادة طلاب المدرسة من المجلس قال الشراري: «نعم استفدنا من المجلس حيث نُظم في العام الماضي مسابقة شعرية، وتم التعرف على الموهوبين في الشعر، وكانوا غير معروفين لنا من قبل، وازداد الحماس في تلك المسابقة، وكانت القصائد وطنية تحث على طاعة الله ورسوله، مما كان له الأثر الإيجابي على الطلاب. كذلك فقد نظمت المدرسة حملة استمرت لشهر كامل عنوانها «مدرستي عنوان نظافتي» قام الطلاب خلالها بالتنظيف اليومي للمدرسة وتزيينها بورود، وبالونات الزينة، مع صيانة خفيفة لمرافق المدرسة، وإقامة محاضرات تربوية بأهمية نظافة المدرسة؛ حيث أنها تنعكس على نظافة الطالب نفسه؛ إضافة إلى إقامة الندوات الصحية، وإقامة الدورات التدريبية في علوم العصر كالحاسب الآلي، وكذلك إقامة أنشطة متنوعة هادفة».

وكشف الطالب ملفي عن رغبته في الترشيح لعضوية المجلس الطلابي، وزيادة عدد أعضاء المجلس بحيث يمثل كل صف طالبان بدل الطالب الواحد وقال: «كثير من زملائي في الفصل يرغبون بترشيح أنفسهم للمجلس، فما المانع بأن يختاروا أكثر من واحد يمثل الفصل. ونجد في نفوسنا الهمة والعزيمة؛ لتقديم برامج مفيدة للطلاب، واقتراح أنشطة داخل وخارج المدرسة، كالزيارات الجماعية والرحلات لمرافق ومعالم المنطقة، أو القيام برحلات خارج المدينة، كالرحلات البحرية مثلا، أو البرية، أو رحلات عمرة تنظمها إدارة المدرسة بالتعاون مع أولياء الأمور».

> حامد السماعيل(طالب): من إنجازات المجلس الطلابي التعارف بين الطلاب في الحي الواحد وتنظيم فعاليات لهم بدعم أولياء الأمور

> عبد الهادي الديحاني(مشرف تربوي): المجلس يهدف إلى تعزيز مهارة الحوار لدى الطالب وقبول الرأي الآخر

> محمد المرزوق(طالب): ضرورة دراسة الظواهر السلبية التي تنتشر بين الطلاب على مستوى المدرسة، وعقد محاضرات توعية

مدرستنا تغيرت بعد المجلس الطلابي

أما الطالب حامد بخيت السماعيل.. فيرى أن طلاء مرافق المدرسة ودهانها أضفى رونقا جميلا على المدرسة بعد أن امتلأت جدرانها بكتابة العبارات الغير لائقة، والألفاظ البذيئة، وأضاف: «الحمد لله فقد تم استبدالها بلوحات إرشادية للطلاب فظهرت المدرسة بثوبها الجديد وكأنها العروس، بعد أن كنا قد سئمنا رؤيتها وقد أصابنا الإحباط الشديد، وهذا كله بفضل الله، ثم بتوصيات أعضاء المجلس الطلابي، وجهودهم الحثيثة في ذلك، إضافة إلى سرعة استجابة إدارة المدرسة، لهذا الجانب وأيضا تشكيل فرق تطوعية لتوعية الطلاب بأهمية نظافة المدرسة والاعتناء بها».

وتابع قائلا: «إن مدرستنا تغيرت بعد المجلس الطلابي، فسابقا، لم نجد الجهة المسؤولة التي نطرح لها أفكارنا أو تتبنى اقتراحاتنا، إلا من خلال جهود شخصية متواضعة بين الطلاب، ودائما ما كانت تؤول إلى الفشل؛ لعدم وجود التنظيم والتشجيع والخبرة، أو وجود من يهتم ويقدم الدعم لنا، أما الآن فكل ما نقدمه من أفكار، تَلقى استجابة واستماع من قبل أعضاء المجلس، ومن ضمن ذلك تنظيم دوري في كرة القدم للطلاب خارج المدرسة، وقد قام المجلس الطلابي بالرفع للإدارة، وبادر المدير بتقديم الدعم والمساهمة في الجوائز، وكذلك مجموعة من المعلمين،

وكنا في غاية الفرح وازداد الحماس بين الفرق، وفي ختام الدوري نظم المشرف التربوي وأعضاء من اللجنة التنظيمية بالمجلس، حفلا ختاميا، وتم تسليم الكأس للفريق الفائز والجوائز الأخرى للمشاركين والمنظمين. ومن إنجازات المجلس الطلابي التعارف بين الطلاب في الحي الواحد وتنظيم فعاليات لهم بدعم أولياء الأمور كالزيارات المتبادلة والخروج في رحلات برية جماعية ولعب كرة القدم والسلة فيما بيننا».

التنمية وشباب الوطن

أ. د. جبريل بن حسن العريشي
أستاذ علم المعلومات-جامعة الملك سعود

في ذكرى اليوم الوطني يعتري الشباب خاصة والمجتمع السعودي بشكل عام، إحساس غامر وشعور بالاطمئنان والثقة بأنهم يسيرون في الاتجاه الصحيح، وبأن نهج الحكمة وبعد النظر واستشراف المستقبل الذي جسده خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله – في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية يحظى بإحترام الجميع لأنه لا يحيد عن الصدقية والشفافية والعطاء.

إذ حققت المملكة إنجازات كبيرة في مختلف الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعمرانية والتعليمية.

وهذا ما أكدته مواقفه –حفظه الله – في المناسبات المختلفة أن الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله – ينطلق في سياسته الداخلية من ثوابت إسلامية خالصة، قامت عليها المملكة منذ تأسيسها على يد المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود – طيب الله ثراه

وكان من أولى اهتماماته – حفظه الله – تلمس احتياجات الشباب ودراسة أحوالهم عن كثب ورغبتة في تحسين أحوالهم العلمية والتعليمية من خلال دعم مسيرتهم والاستثمار بهم، وذلك من خلال دعم التعليم بمستوياته كافة، وملاحقة الثورة التقنية في مجال المعلومات والاتصالات وتحقيق تنمية بشرية متوازنة، ورفع كفاءتها عن طريق التدريب والتأهيل لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني، وذلك باستغلال الخير الذي أوجدته عائدات الثروة النفطية؛ فلم يدخر الملك المفدى أية فرصة لهؤلاء الشباب إلا ودعمها.

فالمتابع لبرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث وما تحقق خلال السنوات القليلة الماضية من حلم البناء الكبير لمجتمع الشباب، لأنه دائماً يؤكد – حفظه الله – بأن هؤلاء الشباب هم عماد بناء الدولة وأساس التقدم والتطور والرفاهية والأحلام الطموحة.

كما وجه – حفظه الله – في هذا الإطار لإيجاد مراكز بحوث قادرة على إنتاج المعرفة، والاستفادة من الخبرات المتراكمة، والمساعدة على توفير المناخ الثقافي الذي يمكنه فهم مغزى هذه التغييرات والتجديدات. كما تم في عهده الميمون إيجاد تعاون مناسب مع المنظمات الدولية في مشروعات حيوية ذات سمعة عالمية، إضافةً إلى مواكبة التطورات الحاصلة في تقنية المعلومات، وتسهيل التدريب عليها للشباب. وكذلك دراسة التجارب الناجحة للدول المتطورة، التي بنت مجتمعاتها المعرفية وفق خصائصها الذاتية، والاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى، وإنشاء مختبرات للبحث العلمي تحتضن العلماء والخبراء العرب والأجانب في مختلف ميادين المعرفة، وتشجيعهم ومنحهم الثقة لإنجاز بحوثهم، وتوفير المناخ المشجع، وتبني القوانين والتشريعات لبناء المؤسسات والمراكز البحثية، الرسمية منها وغير الرسمية، التي تعدّ المخرج الوحيد لانطلاقة البحث العلمي الذي يؤدي إلى بناء مجتمع المعرفة في المملكة. لكي تكون قادرة على نشر المعرفة المعلوماتية، ونشر التعليم الحر، وفتح قنوات جديدة للتعليم، وهي أمور تعتبر من دعائم مجتمعات المعرفة. كما نلاحظ ازدياد أعداد من يلتحقون بالتعليم العالي، والحرص على ضمان جودة الخدمة التعليمية في ظل ازدياد المطالبة بتعليم أفضل وبإكساب الطلاب الخبرة المناسبة أثناء التعلم.

كما أكد ويؤكد – حفظه الله – في كل مناسبة إلى ضرورة توفير البنى والإستراتيجيات المناسبة الكفيلة ببناء مجتمع التقنية؛ وذلك بتفعيل التواصل بين المؤسسات الحكومية وبين المواطنين؛ إذ يتم توفير المعلومات بشكل مباشر عن حالة أيّ عملية تم تأديتها في وقت سابق، إضافةً إلى استخدام مؤتمرات الفيديو لتسهيل الاتصال بين المواطن والموظف الحكومي، كل ذلك نلاحظه في برنامج « يسر » وبرامج التعاملات الالكترونية وغيرها. كما أننا ومن خلال هذه التقنية استطعنا أن نحصل على المعلومات المختلفة من أجل تسهيل عمليات البحث العلمي وتحقيق الفائدة المرجوة منها. والمساهمة في رفع المستوى الفكري والثقافي لأفراد المجتمع لما تقدمه من تسهيلات في الاستفادة من مصادر المعلومات فتجعلهم أكثر فاعلية في المجتمع. وتُعّود النشء على المطالعة، والبحث، وقضاء أوقات الفراغ بصورة نافعة، وتنمية المهارات والهوايات، وترسيخ العادات والممارسات الحميدة لديهم.

إن ما تحقق خلال الفترة الماضية من الانطلاقة على طريق التطوير والتحديث يشكّل نقلة مهمّة في مجال رعاية الشباب وتنمية المجتمع ولله الحمد والمنة.

نسأل الله أن يحفظ علينا ديننا وملكنا وقيادتنا وكل عام ووطني بألف خير.

عضو مجلس الشورى

زهير السباعي عضو مجلس الشورى السابق :
كان طموحي تغيير العالم الطبي!.. ولو عرفت حدود طاقاتي وإمكاناتي لقللت من طموحي

تحرص مجلة « الشورى » على التواصل مع أعضاء مجلس الشورى السابقين لتقلب معهم صفحات من حياتهم الخاصة، والعملية، والعلمية، إلى جانب الكشف عن تفاصيل عمله في مجلس الشورى إبان عضويته فيه، والقرارات التي أسهم في وصولها لأرض الواقع، ومبادراته التي قدمها ، و اللجان التي عمل بها، وما هي الحصيلة التي خرج بها من المجلس؟ وكيف أسهم في خدمة الوطن والمواطن تحت قبة المجلس ؟.

ضيفنا في هذا العدد عَلَمٌ، لا يحتاج للكثير من التعريف، إذ كان يُطل أسبوعياً عبر الشاشة الفضية على مدى١٥ عاماً في برنامج الصحة والحياة.. هو الأستاذ الدكتور/ زهير بن أحمد السباعي عضو مجلس الشورى السابق.

الدكتور/ زهير السباعي هو من مواليد مكة المكرمة- عام ١٩٣٩م، وأتم دراسته الإبتدائية والثانوية في مكة، ونال زمالة الكلية الملكية البريطانية للأطباء ببريطانيا ١٩٩٣م، ثم حصل على الماجستير في الصحة الدولية من الولايات المتحدة الأمريكية، ثم من نفس الدولة حصل على الدكتوراه في التخطيط الصحي من جامعة جونز هوبكنز ١٩٦٩م، وحصل على دبلوم طب المناطق الحارة من ألمانيا - ١٩٦٥م، وبكالوريوس الطب والجراحة من كلية الطب في جامعة عين شمس بالقاهرة- ١٩٦٢م.

عمل الدكتور/ زهير مديرا لإدارة التخطيط والبرامج بوزارة الصحة ١٩٦٩م، ثم عضوًا في هيئة التدريس بكلية الطب جامعة الملك سعود ١٩٧٣م، ثم عميداً مؤسسا لكلية الطب بأبها عام ١٩٨٠م، ثم عميد الدراسات الطبية العليا بوزارة الدفاع والطيران ١٩٨٤م، بعد ذلك عمل أستاذاً لطب الأسرة والمجتمع بجامعة الملك فيصل ١٩٨٦م.

شغل عدة مناصب رسمية أبرزها رئيس المجلس العربي لطب الأسرة والمجتمع – ١٩٨٧-١٩٩٤م، ورئيس الجمعية السعودية لطب الأسرة والمجتمع ١٩٩١-١٩٩٤م، ثم رئيس تحرير مجلة طب الأسرة والمجتمع – ١٩٩٣ – ١٩٩٧م.. بعد ذلك اختير عضوًا في مجلس الشورى منذ عام ١٩٩٣م إلى ٢٠٠٥م، عبر ثلاث دورات متتالية.

عمل عضو مجلس الشورى السابق رئيساً لمجلس إدارة معاهد السباعي – عام ١٩٩٦م - وعضواً لمجلس أمناء جامعة الخليج العربي- في الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤ م، ثم مشرفاً على مشروع جامعة العلوم و التقنية بالطائف منذ ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤م، ورئيساً لجمعية تعزيز الصحة – عام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨م، والمشرف على مشروع إنشاء كلية الطب والعلوم الصحية بالمدينة المنورة – عام ٢٠١٠م.

وللدكتور زهير السباعي نشاطات علمية قدمها من خلال مؤتمرات علمية التي تزيد عن مائة مؤتمر وندوة علمية.

وإذا جاء ذكر الدكتور/ زهير السباعي فإن البرنامج التلفازي (الطب والحياة) يأتي على رأس الإنجازات العلمية. وكان برنامجاً أسبوعياً استمر ١٥ عاماً، زيادة على البحوث العلمية التي تجاوزت ٥٠ بحثاً ونيف و٢٢ كتاباً متخصصاً.

ضيفنا بعد أن أتم كتابة سيرته الذاتية للمجلة مستعرضاً فيها سيرته العلمية ومسيرته العملية التي بدأت بالغربة، وانتهت بالتقاعد، قال في تواضع جمّ: « أسأل الله أن أخرج من هذه الدنيا وقد أعطيتها أكثر مما أخذت منها، أو على الأقل متساوين لا لي ولا علي».

طموح في تغيير العالم

لم يخف الدكتور/ زهير السباعي سقف طموحه العالي بعد تخرجه وعودته إلى أرض الوطن، في أنه بات باستطاعته تغيير العالم..! ويعني بذلك العالم الطبي.

جاء ذلك إجابة عن سؤال المجلة عن أبرز مراحل حياته فقال: «بعد أن أنهيت دراستي العليا عدت إلى الوطن وفي ظني أني سأغير العالم، أعني بذلك العالم الطبي، ولو دريت عن حدود طاقاتي وإمكاناتي لقللت من طموحي !!».

تقاعدت من العمل الرسمي ولم أتقاعد من الحياة

- بعد إتمام الدراسة ما هي أبرز الأعمال التي قمتم بها؟.

د. زهير: «عملت في وزارة الصحة، حيث شاركت في وضع الخطة الخمسية الأولى، ثم أصبحت استاذاً في الجامعة، وكلفت بإنشاء كلية الطب في أبها، وهناك حاولت أن أنحو منحاً جديداً في تعليم الطب، وفقت في بعض ما حاولت، ولم أوفق في البعض الآخر».

تقاعدت من العمل الرسمي ولم أتقاعد من الحياة

١٥ سنة مع الشاشة الفضية إنجاز أفتخر به

طالبت أن يكون لكل مدير شئون صحية في المناطق صلاحية وزير

أعضاء اللجان من المشايخ تحملوني كثيرًا

- حدثنا عن أعمالك الأخرى وانتقالك للعمل في مجلس الشورى؟.

د. زهير: «تنقلت بي الحياة عبر دروبها حيث مارست العمل الخاص في الحقل الطبي فترة، ثم عدت إلى الجامعة – والعود أحمد – ثم إلى مجلس الشورى.. والآن أنا متقاعد من العمل الرسمي وليس من الحياة».

يشغلني تطوير التعليم والصحة

- ما هو أكثر من يشغلكم بعد تقاعدكم؟.

د. زهير: «أكثر ما يشغلني ويشغل وقتي، هو تطوير التعليم والصحة، ولعل في برنامج الطب والحياة الذي قدمته طوال ١٥ عاماً إرهاصات لهذا الاهتمام، ولنا أن نسعى جهدنا في الحياة، والنتائج موكولة برب العباد».

برنامج الطب والحياة منجز أفتخر به

- ما هي أبرز المنجزات التي قدمتها على مستويات مختلفة، وتشعر بالفخر عندما يؤتى على ذكرها؟.

د. زهير: «لا مجال للفخر هنا فكل منا مُيسر لما خلق له، ولعل أبرز ثلاثة أمور مارستها وسعدت من خلالها وأرجو أن أكون قد استفدت منها وأفدت هي: (برنامج الطب والحياة التليفزيوني، وعملي في الجامعة، وعملي في مجلس الشورى)، هذا في ما مضى، أما الآن فلو أني خيرت بين أن أعود شاباً، أو أظل كما أنا لاخترت ما أنا فيه، لا لشئ؛ وإنما في مثل سني هناك طمأنينة نفس أكثر، ورضا بالواقع، وبعض الحكمة التي ندعيها وندافع بها صورة الفناء».

سعدت بخبر اختياري عضواً في المجلس

- كيف تلقيت خبر اختيارك عضوا في مجلس الشورى؟.

د. زهير: «حدثني معالي الشيخ إبراهيم العنقري – رحمه الله – عن رغبة المقام السامي في أن أكون عضواً في مجلس الشورى، ولا شك أني سعدت وشرفت بهذا الاختيار، وعساني وُفقت أن أكون أفدت بعض الشئ، أما ما استفدته من مصاحبة الإخوة الزملاء في المجلس، وما تعلمته مما دار فيه من محاورات، فأكثر مما أستطيع أن أحصية، وهذه كلمة حق لا رياء فيها».

١٢ سنة تحت القبة

- ما هي اللجان التي عملتم بها وكيف كانت طبيعة العمل في هذه اللجان؟.

– عملت خلال ١٢ سنة أمضيتها تحت قبة المجلس في اللجنة الصحية، وفي اللجنة التعليمية، بالإضافة إلى لجنة الشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان.

د. زهير و إثارة المسائل الدينية الخلافية

- لماذا اخترت لجنة الشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان؟.

– اخترت لجنة الشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان، لما لها من صلة بحقوق الإنسان، وكانت محاوراتي مع الإخوة الزملاء من المشايخ ممتعة، وفيها كثير من الإثارة، وكنت أتفق معهم في الثوابت، وأثير عن عمد بعض المواضيع الخلافية من أجل العصف الذهني.. أشهد أنهم كانوا يحتملونني برحابة صدر.

سعيت لتثبيت مادة لا يملك أي مسؤول تغييرها إلا بأمر ملكي

- ما هي القرارات التي أسهمتم في تنفيذها خلال عملكم بالمجلس؟.

– هناك عدة قرارات أسهمت بها خلال عملي في المجلس، ولكن يأتي على رأسها الطلب الذي تقدمت به لبحث النظام الصحي، وتمت الموافقة عليه.. أذكر أننا أمضينا في اللجنة الصحية ما لا يقل عن عام ونصف، نناقش النظام الصحي، وفي أكثر من مناسبة كنت أقول لزملائي أعضاء اللجنة، لو أننا نجحنا في تثبيت مادة واحدة فقط في النظام، لا يملك أي مسئول أن يغيرها إلا بأمر ملكي لكفانا».

مكّن المسئول ثم حاسبه

- ما هي هذه المادة ؟

– تسألني ما هي هذه المادة أقول لك وبالله التوفيق، هي: (أن يُعطى كل مدير شؤون صحية في المملكة صلاحية الوزير ويحاسب عليها)، ولكني أضع لذلك عدة شروط، من أهمها: أن يُحسن اختياره، وأن يُدرب تدريباً جيداً

> أسأل الله أن أخرج من هذه الدنيا وقد أعطيتها أكثر مما أخذت منها، أو على الأقل متساويين لا لي ولا علي

> أثير المسائل الدينية الخلافية بقصد العصف الذهني

سعيت لتثبيت مادة في النظام الصحي لا يملك أي مسؤول تغييرها إلا بأمر ملكي

أقول لأعضاء المجلس الحاليين: ركزوا على الأمور الأساسية واتركوا الفرعية

نعم.. دخلت السجن!

على القيادة والعمل الجماعي، وأن يسهم معه في تحمل المسؤولية وأخذ القرارات نخبة من المواطنين المتطوعين من المجتمع، وأن توضع له أو بالأحرى معه الأهداف العامة والخاصة التي يجب عليه أن يحققها، ثم يُحاسب بعد ذلك حساب الملكين على إنجازاته أو إخفاقاته، وإذا نجح أهديناه سيارة فاخرة أو فيلا رحبة.

كما ننثر عطايانا على جميع من شارك معه في تحقيق النجاح، وإذا ما أخفق عن حسن نية نظرنا في أمره، أما إذا أساء عن عمد أو سرق أو اختلس، لا قدر الله، فالويل له والثبور وعظائم الأمور، والعبرة هي أن نمكنه، ثم نحاسبه، وبهذا نستطيع أن نحقق الكثير للخدمات الصحية في بلادنا، وفي هذه الحالة تتوفر الوزارة على التخطيط العلمي والمتابعة والتقييم ولا تشغل بالتنفيذ.

- ما هي أبرز الملفات التي شاركتم فيا وتباحثتم عنها؟.

-ملفات كثيرة لا يتسع المجال لذكرها، ويمكن العودة إلى تفاصيلها في كتاب «مجلس الشورى.. قراءة في تجربة تحديثية، الذي قام على تحريرة الزميل الفاضل د. عبد الرحمن الشبيلي.

التعليم ثم التعليم ثم التعليم

- نريد التعرف على المبادرات التي قمتم بها؟.

- كانت لي مبادرات أذكرها بالخير في مواضيع مختلفة، مثل: التقارير السنوية للوزارات، وقضايا التعليم، حيث كنت أردد دائماً أن مستقبل المملكة يكمن في ثلاثة أمور: التعليم ثم التعليم ثم التعليم، هذا بالإضافة إلى المبادرات الأخرى التي تتمثل في مناقشة قضايا مثل حوادث السيارات، والمخدرات، وإصحاح البيئة، وقضايا تمس المرأة تعليميا وصحيا واجتماعيا.

قصة دخول د زهير السجن !

- ما قصة دخول عضو مجلس الشورى السابق د.زهير السباعي السجن؟.

- كنت أفاجئ زملائي الجدد في كل دورة بأني دخلت السجن، عقب بعد فترة صمت أني دخلته - والحمد لله - زائراً وباحثاً وليس مقيماً، وانتهي من هذا إلى أن بيئة السجن قد تحول المجرم البسيط إلى مجرم عات.. وكنت أدعوا، وأهدف، لإيجاد بدائل للسجون مثل العمل في المجتمع، وأجد مؤخرا و- الحمد لله - صدى لهذه الدعوة.

مبادرة تفتيت المركزية

- على مستوى الصحة والتعليم، ما هي أبرز المواضيع التي ناقشتموها في المجلس؟.

- أقترح عليك نشر مقتطفات من كتاب د. عبد الرحمن الشبيلي إذ هو غني بوصف ما مر به المجلس في نشأته الأولى عبر إثنى عشر عاما، لكن يمكن القول أن اهتمامي أثناء عملي في المجلس كان مُنصباً في أغلبه على قضايا التعليم والصحة والبيئة، وكنت أكرر القول على أهمية أن تركز وزارات التعليم والصحة والبيئة على وضع الخطط والمعايير والمتابعة والتقييم، وأن لا تتولى التنفيذ، بحيث يترك التنفيذ للإدارات المعنية على مستوى المناطق وتعطى الصلاحيات الكافية وتحاسب عليها.. أي بمعنى آخر «تفتيت المركزية»؛ إذ لا يخفى عليك أن كثيراً من وقت وجهد المسئولين على مستوى المناطق، يذهب في التواصل مع الوزارات في الرياض، لحل قضايا هم أجدر بأن يقوموا بحلها، إذا مكنوا من ذلك وأعطوا الصلاحيات، وحوسبوا عليها إيجاباً أو سلباً.

عملت في ثلاث دورات بمجلس الشورى

- كيف تقيّم العمل في مجلس الشورى، وما لذي أضافه لك وأضفت له؟.

- سعدت بالعمل كعضو في المجلس في دوراته الثلاث تحت رئاسة الشيخين الجليلين محمد بن جبير - رحمه الله - وصالح بن حميد - حفظه الله - وبالتعاون مع مجموعة من الزملاء كان يسودهم الأمانة في القول وعدم الانتماء إلا إلى جهة واحده هي الوطن، وتعلمت الكثير من المجلس.
على المجلس أن يركز على الأمور الأساسية ويترك الفرعية

- الآن.. ما الذي يمكن أن تقوله للمجلس ؟.

- كنت أقول للمجلس ومازلت أنه يمكن أن يكون له دور أكبر في إصلاح التعليم والصحة والبيئة، ووضع المرأة، وغير هذا من الأمور الأساسية لو أنه ركز عليها وترك كثيراً من الأمور الفرعية للجنان تدرسها وتعطي قراراتها فيها، ومن ثم يتبناها المجلس بدون أن يفرد لها وقتا للنقاش وذلك من أجل أن يتفرغ للأساسيات. هذا رأيي والله أعلم.

تخلص من دهون البطن للحد من مخاطرها

تعد دهون البطن الأكثر خطورة على صحة الإنسان، خاصة أنها قريبة من القلب والرئتين والمعدة والكليتين، لذا فإنه من المهم التأكد من التخلص منها بصورة أولية.

وأشارت استشارية التغذية والصحة العامة، أحلام علي، إلى عشر نصائح للتخلص من دهون البطن:

١.التوقف عن تناول الأطعمة السريعة، ويفضل تناول الأطعمة المخبوزة.

٢.التوقف عن وضع الزيوت والدهون بكمية كبيرة في الطعام، فملعقتين من الزيت تمكنك من طهي الطعام بمذاق جيد، لكن مع خفض السعرات الحرارية إلى النصف.

٣. التوقف عن شرب المياه الغازية والصودا، وأكثر من شرب المياء.

٤. التأكد من عدم شرب أي شيء أثناء تناول الطعام، كذلك قبل وبعد كل وجبة بـ٣٠ دقيقة.

٥.يمكن إضافة مواد غذائية ذات دهون صحية إلى الوجبات مثل: المكسرات والبذر والأفوكادو والموز، فهذه المواد تساعد عالى إذابة دهون البطن.

٦. تناول ٣ وجبات متعادلة يومياً.

٧.تناول وجبات خفيفة صحية بين الوجبات الرئيسية، مثل الفواكه والخضروات والمكسرات والبزر.

٨. يجب ممارسة الرياضة يومياً، والمشي يعد من أفضل الرياضات التي تساعد على إذابة دهون البطن.

٩. لا تجلس أمام التلفزيون بعد تناول الطعام مباشرة، ويفضل القيام ببعض الأعمال المنزلية التي تحتاج إلى حركة، أو حتى حاول صعود ونزول السلم عدة مرات، وذلك لمدة ٢٠ دقيقة على الأقل.

١٠.النصيحة الأهم يجب تناول ٦ أكواب من الماء الدافئ بالليمون يومياً، على فترات متفاوتة، فهذا يساعد على إذابة الدهون.

الدماغ مسؤول عن موعد راحة الإنسان

نشرت دورية الأكاديمية الوطنية للعلوم بحثا فرنسيا جديداً يغوص في أعماق قرار الإنسان بأخذ قسط من الراحة أو الاستمرار في العمل.

بيّن البحث أن الدماغ يرسل إشارات معينة مسؤولة عن اتخاذ الإنسان قراراً بالراحة أو الاستمرار في العمل، وذلك بحسب كمية الجهد الذي يبذله الجسم.

وكشف البحث أن إشارات الدماغ التي تطالب الإنسان بالراحة تكون في ذروتها، عندما يرفض الإنسان التركيز أو التفكير حتى في أبسط المواضيع كقراءة جملة من كتاب، وذلك نتيجة للجهد والتعب.

ولرصد إشارات الدماغ المطالبة بالراحة، قام الباحثون في أحد المختبرات بباريس بتصوير أدمغة ٣٩ متطوعاً بالرنين المغناطيسي، وتابعوا تدفق الدم إلى أكثر من قطاع بالدماغ، بعد أن طلبوا من المشاركين أداء مهمات معينة.

ثم تتبع الباحثون الإشارات الكهربائية الصادرة من الدماغ عند التعاطي مع مهام متنوعة متدرجة الصعوبة.

وأظهر مسح نشاط الدماغ لمجموعتين، طلب منهما أداء مهمتين مختلفتين، التوافق في اشتداد إشارات طلب الراحة في منطقة الألم مع تزايد الجهد المبذول لأداء المهمة المنوطة بهم.

وخلص الباحثون إلى أن الدماغ يلح في طلب الراحة تبعا للجهد المبذول وشدته.

إلا أن البحث كشف أيضا عن أهمية عوامل محيطة مثل مكان العمل المريح في تقبل الألم، الجهد، وعدم طلب الخلود للراحة حتى لو زادت صعوبة العمل.

الرياضة نشاط بدني وتحفيز ذهني

أكـدّت الجمعيـة الألمانيـة لطب الأعصـاب أن ممارسة الرياضة ليست مفيدة للجسم فحسب، إنما تتمتع أيضاً بتأثير إيجابي على الكثير من العمليات الذهنية بالمخ، مستندةً في ذلك إلى نتائج مجموعة متنوعة من الدراسات التي أثبتت أن ممارسة الأنشطة الحركية لا تحد من خطر الإصابة بالأمراض العصبية مثل السكتة الدماغية أو الزهايمر فقط، بل تعمل أيضاً على تحسين مهارات التفكير.

وشددت الجمعية الألمانية على أهمية ممارسة الرياضة بقدر من التحميل على الجسم، حتى ولـو الحـد الأدنـى منـه؛ فصحيح أنـه يجب ألا يتم التحميل تماماً على الجسم أثناء ممارسة الرياضة، إلا أنه ينبغي أن يصل الجسم إلى مرحلة العرق على الأقل للتمتع بهذا التأثير على العمليات الذهنية بالمخ.

وأوضحت الجمعية أن التأثير الإيجابي للرياضة على الذهن ربما يرجع إلى زيادة معدل سريان الدم بداخله أثناء ممارستها؛ حيث يتم إمداد المخ بكميات أكبر من العناصر الغذائية، عندما يـزداد أداء القلـب والأوعيـة الدمويـة أثنـاء

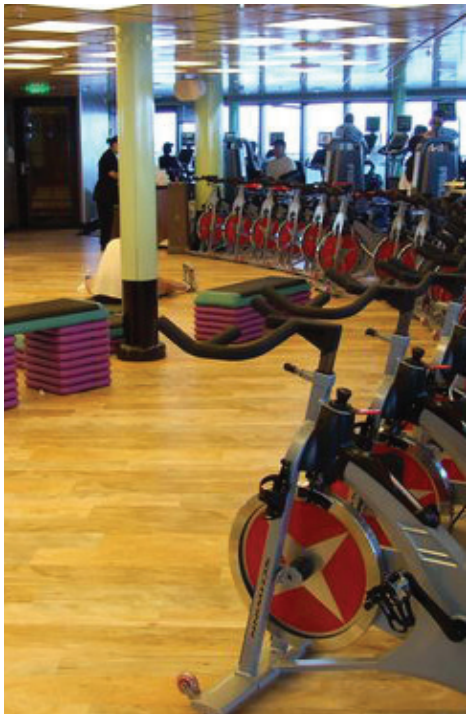

ممارسة الرياضة. بينما أكدّت الجمعية أنه لا يُمكن زيادة القدرة الذهنية للمخ بشكل واضح من خلال ممارسة تمارين الاسترخاء أو إطالة العضلات مثلاً.

وإن تقييم الدراسات، التي تم نشرها حتى بداية عـام ٢٠١٢، أثبـت أن المواظبـة علـى ممارسـة الأنشـطة الحركيـة - سـواء لفـترات طويلـة أو قصيرة - تؤثر بالإيجاب على قدرة المخ على الحفظ وقـوة الـذاكرة؛ حيث ثبت تراجع خطر الإصابة بالزهايمر مثلاً لدى كبار السن، الذين يُمارسون الرياضة، بمعدل ٣٧٪ عن غيرهم

وعلـى جانـب آخـر، أكـدّ العلمـاء أن ممارسـة الأنشـطة الحركيـة تتمتـع بتـأثيرات متنوعـة ومختلفة على القدرات الذهنية بالمخ، وفقاً لمدة التحميل على الجسم؛ حيث يكتسب الأشخاص الذين يمارسون الرياضة لمدة تصل إلى ساعة كاملةً، القدرة على معالجة المعلومات على نحو أفضل والاستجابة لها بشكل أسرع.

بينما يُمكن لَمن يمارس الرياضة لمدة أطول أن يتمتع بقدرة أكبر على الانتباه ومعالجة المعلومات على نحو أسرع وكذلك تذكر ما يتم تخزينه بشكل أفضل.

باحثون روس يسعون لتطوير علاج للإيدز من فطر الشاجا السيبيرى

أكد علماء روس من معهد فيكتور بمدينة نوفوسيبيرسك الروسية، أن فطر الشاجا الذي ينمو على جذوع وسيقان أشجار البتولا السوداء في سيبيريا يشكل مـادة «واعـدة» يمكن إجـراء المزيد من البحوث عليها لتدخل في عقار يعالج الإيدز.

وأشـاروا وفقا لصحيفة / ديلى ميل/ البريطانية، إلى أن لديهم ثلاثة أنواع مختلفة من الفطر يمكن استخدامها فى تطوير عقاقير مضادة للفيروسات الرجعية، إلا أن فطر الشاجا يظهر كأفضل هذه الأنواع.

وأوضـح الباحثون أن سـلالات من هـذا الفطر ثبت أنهـا تحمل نسبة سميات منخفضة وتأثيراً قوياً مضاداً للفيروسات، لذلك يمكن أن تشكل علاجاً فاعلاً ضد الأنفلونزا والجدري والإيدز.

واستخدم المعالجون التقليديون فى سيبيريا منذ قرون فطر الشاجا لما عرفوا عنه من فوائد، غير أن باحثين أمريكيين أشـاروا إلى عدم إجـراء أي تجارب سريرية من قبل لمعرفة ما إذا كان فطر الشاجا فاعلاً وآمنا بالفعل كوسيلة للوقاية من الإيدز.

الماء علاج فاعل للعديد من الأمراض

تُعرف المعالجة المائية المعروفة أيضا باسم العلاج الطبيعي المائي بأنها استخدام الماء في علاج الاضطرابات المرضية المختلفة ويعرف على نطاق واسع بأنه التطبيق الخارجي للماء في أي شكل أو درجة حرارة (البارد الساخن، البخار، الجليد، والسائل) لأغراض وقائية، علاجية، وتأهيلية.

فيسيولوجيا المعالجة المائية :

تعتمد خصائص التعافي والشفاء للمعالجة المائية على الخصائص الميكانيكية و الآثار الحرارية والكيميائية للماء وتتباين ردود فعل الجسم بتغير التطبيق المستخدم للعلاج.

تتميز الماء بخصائصها الفيزيائية الفريدة التي تجعلها ملائمة بشكل جيد للعلاج حيث يخزن الماء الطاقة بشكل أكبر من أي مادة أخرى ، كما أنه موصل جيد للطاقة الحرارية وبفعالية تصل إلى ٢٧ ضعف مقارنة بالهواء وتتميز لتوافقها مع الجسم البشري الذي يتركب ٧٥ ٪ من الماء .

الخصائص العلاجية للماء :

- الماء غير مزعج، ولا يسبب الحساسية، ومتوافقة تماما مع الجسم البشري داخله وخارجه .
- الماء موصل جيد للحرارة ومخزن للحرارة لذلك فهو عامل مثالي لمعالجة درجة حرارة الجسم .
- الماء غير مكلف على الرغم من جميع خصائصه الرائعة.

خصائص مائية تُسهم في نجاح

المعالجة المائية :

- خاصية الطفو : عند غمر الجسم بالماء فإن خاصية الطفو تساعد في دعم وزن المريض وبالتالي التخفيف من الإجهاد الواقع على المفاصل .
- لزوجة الماء : يوفر الماء مصدرا ممتازا للمقاومة التي يمكن إدراجها بسهولة في برنامج العلاج بالتمرينات الرياضية المائية ، حيث تسمح المقاومة بتقوية العضلات دون الحاجة إلى استخدام أوزان . مقاومة الماء مقرونة بالطفو وتساعد المريض على تقوية المجموعة العضلية بدون إجهاد المفصل أو الضغط عليه.
- الضغط الهيدروليكي: يتم من خلاله تحسين الإحساس الموضعي لجسم المريض وخفض تورم المفاصل والأنسجة اللينة التي تنتج بعد الإصابة أو اضطرابات المفاصل، يعزز هذا النوع من الضغط عودة الدم الوريدي ووظائف القلب و تخليص الجسم من السموم .
- دفء الماء : يساعد في استرخاء العضلات وتوسع الأوعية وزيادة تدفق الدم الى مناطق الإصابة .

العلاج بالحرارة والعلاج بالبرودة

العلاج الحراري هو طريقة يُوصى بها لتخفيف الألم المزمن أو الإصابات من غير التهاب أو تورم وتعد وسيلة فعالة لتخفيف شد العضلات، كما تزيد من تدفق الدم إلى المنطقة المصابة وتحفز مرونة العضلات والنسيج الضام المحيط بالمفاصل، مما يقلل من الصلابة والألم، وإعداد العضلات للعمل بكفاءة أكبر.

أما العلاج بالبرودة فهو وسيلة فعالة للحد من الإلتهاب أو التورم الناتج عن إصابة حادة اذ يُحفز تضيق الأوعية الدموية وبالتالي تناقص حدة الألم المزمن وخاصة بعد ممارسة الأنشطة .

التطبيقات السريرية للعلاج بالماء الساخن :

- معالجة التشنج والألم العضلي .
- معالجة التقلصات العضلية .
- التقلصات المفصلية .
- التقلصات الجلدية .
- تيبس المفاصل .
- التهاب فوق اللقمة، التهاب الجراب والتهاب الأغماد الوترية .
- الالتهابات المترافقة للاخماج .
- الرضوض .
- الرضوض الجراحية والكسور
- الرضوض البسيطة .
- الرضوض الحرارية .
- الأمراض الوعائية
- القصور الوعائي

يؤدي التسخين الخفيف أعلى من مستوى الإصابة، لكن التسخين الشديد للأنسجة يعد

مضاد استطباب، لأن زيادة المتطلبات الاستقلابية للأنسجة دون المقدرة على زيادة التروية قد يؤدي إلى تنخر هذه الأنسجة.

- القصور الوريدي المحيطي وقرحات الدوالي.
- مرض السكري

يمكن للأحواض الساخنة من ثيرموسباز أن تُساعد على السيطرة على مرض السكري أيضاً، فقد بينت دراسة في كولورادو أُجريت على ثلاثين مريضاً بالسكري إستعملوا الأحواض الساخنة لمدة ثلاثين دقيقة يومياً فترة ستة أيام في الأسبوع، أن معدل ضغط الدم لدى هذه المجموعة قد انخفض بمعدل (١٣٪)، وخلُصت الدراسة إلى أن استخدام الأحواض الساخنة يؤدي إلى خفض ضغط الدم وكذلك معدل السكر في الدم.

- تصلب الأنسجة و الشلل الدماغي
- الاضطرابات العصبية.
- نزلات البرد.
- الإلتهابات الموضعية مثل مرفق التنس، متلازمة النفق الرسغي، والالتواء، التهاب الأوتار، التهاب الجراب المزمن.

العلاج بالبرودة :

تعمل البرودة على تخفيف حدة الألم من خلال ما يلي :

- تقليل حساسية المستقبلات الألمية «رفع عتبة الألم».
- قبض وعائي في أوعية الجلد مباشرة بعد تطبيقه، توسع وعائي انعكاسي متأخر، إنقاص الالتهاب الحاد.
- تعاكس تأثير المواد الألمية المنبهة للإلتهابات العصبية
- تأثيرات عصبية على الأوعية الدموية والتفاعلات الحيوية الحرارية (الإستقلابات).
- التأثير على المفاصل و الأنسجة الرخوة: زيادة يبوسة المفصل، نقص مرونة الأوتار.

التطبيقات السريرية للعلاج بالماء البارد :

- الإصابات العضلية الهيكلية الحادة (مثل الوثي، التهاب الأوتار ، التهاب غمد الوتر، التهاب الأجربة، التهاب - المحفظة المفصلية).
- الألم اللفافي العضلي
- بعد بعض التداخلات الجراحية العظمية خاصة التي نتوقع بعدها حدوث وذمة.
- أحد وسائل تدبير التشنجية.
- المعالجة الإسعافية للحروق الصغيرة.

اكتشاف جين يُمحي الذكريات

نجح علماء أمريكيون بالكشف عن جين يمحي الذكريات، وهو ما يعتبره أخصائيون وسيلة فعالة لعلاج الإضطرابات النفسية. وقد تمكن العلماء من التوصل إلى مخزون قدرات هذا الجين الذي أطلق عليه اسم (Tet١) جراء تجارب خضعت لها فئران مخبرية. هذا ويؤكد فريق البحث من معهد «الدراسة والذاكرة» التابع لمعهد ماساتشوسيتس التقني أن تفعيل هذا الجين يساعد على التخلص من الذكريات. وعندما قام العلماء بتفعيل نشاط هذا الجين فقدت الفئران شعورها بالخوف إزاء أمور كان من المفترض أن تخشاها، خاصة وأن الباحثين نجحوا بتغيير مخزون الذاكرة لدى الفئران الخاضعة للتجربة.

هذا ويأمل العلماء المشرفون على هذه الدراسة أن تتسنى لهم القدرة على تفعيل (Tet١) لكن العلماء لم يجيبوا على بعض الأسئلة التي تطرح نفسها، حول ما إذا كان التخلص من الذكريات نهائيا وإلى الأبد أم بإستطاعة الإنسان استعادتها؟ وكيف للإنسان أن يرغب باستعادة ذكريات لا يعرف أنها موجودة أصلا؟ وما إذا كان تفعيل هذا الجين يؤدي إلى مسح الذكريات الطيبة أيضا؟ مما يجعل هذه الدراسة تطرح تساؤلات أكثر مما تقدم من إجابات.

الملفت أن العالم شهد دراسات وبحوثا علمية لعلاج الأمراض التي تؤدي إلى فقدان الذاكرة، فيما يجري المختصون الآن دراسات بهدف التخلص منها.

قراءة في.. «التأمين الصحي» ما له وما عليه.. ومدى إمكانية تطبيقه في المملكة؟

تعتبر الصحة والإصحاح في المجتمع بمفهومها الشامل أحد الحقوق الأساسية للإنسان، ويتم توفيرها إلى جانب التعليم والعمل من خلال تفعيل دور الدولة في الوفاء بها للمواطن. وقد كان للقائمين على أمور الدولة في العالم الإسلامي السبق في هذه الميادين الأساسية لضمان رفاهية الفرد والأسرة والمجتمع، حيث كان بيت مال المسلمين يتكفل برعاية الفقراء والمحتاجين، وتتولى المستشفيات أو «البيمارستانات» توفير الرعاية الصحية المجانية لكل من يحتاجها. وبقيت في العصر الحديث مسئولية توفير الخدمات الصحية في يد الدولة، وإن اختلفت صورها وتباينت وسائلها. ففي المملكة العربية السعودية جاءت المادة (٣١) من النظام الاساسي للحكم لتنص في هذا المجال، «تُعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن».

إلا أنه وفي ضوء ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية، عمدت العديد من الدول إلى استجلاء فرص الإفادة من مختلف نظم تمويل الخدمات الصحية، كإحدى مسارات تأمين الرعاية الصحية لمواطنيها وتقييمها، آخذة بعين الإعتبار جودة الخدمات، وعدالتها وتنويع المشاركة في الإنفاق، والكفاءة الاقتصادية، والتركيز على الخدمات الوقائية والتعزيزية للصحة لما توفره من المعاناة في الأمراض وتكاليف وجهود علاج مضاعفاتها السلبية.

وحيث إن توفير العدالة والإتاحة الشاملة للخدمات الصحية، هي أحد الأهداف الرئيسة للنظم الصحية، فإن من الأهمية بمكان أن تراعى هذه الجوانب، وأن يتم ترشيد الإنفاق الصحي، وتحسين الكفاءة الاقتصادية؛ لأي نظام يعنى بالتأمين الصحي، يتم الأخذ به.

أ.د محسن بن علي فارس الحازمي
عضو مجلس الشورى
رئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئة

الضمان الاجتماعي – المفهوم والتمويل:

تُعرَّف «الحمايةِ الاجتماعية» و«الضمان الاجتماعي» بأنها: «مجموع الخدمات التي توفرها الدولة لجميع الأفراد في المجتمع». وفي هذا الصدد، وبالإضافة إلى ما هو ضمان صحي، تشتمل الحماية الاجتماعية على جوانب نظامية متكاملة، كنظام للتقاعد لكبار السن، ونظام لرعاية الحوامل، والمعاقين، والمصابين بعجز بدني بسبب العمل، وكذلك على نظام لدعم العاطلين عن العمل، وتمكينهم من العيش الكريم، ويعتبر التأمين الصحي أحد مقومات الحماية الاجتماعية، وغالباً ما تمول من خلال مساهمات من المجتمع أفراداً ومؤسسات ومن ميزانية الدولة العامة.

الضمان (التأمين) الصحي:

يهدف الضمان (التأمين) الصحي – وسيُشار إليه بالتأمين الصحي فيما يرد – بمفهومه العام إلى حماية الأفراد والأسر من الأمراض والمضاعفات الصحية السلبية، كما أن له دور مهم في تنمية المجتمعات، والمساهمة في الارتقاء بصحة الأفراد والأسر من خلال الدور الوقائي والعلاجي، الذي تؤديه الصحة في التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي. كما يهدف التأمين إلى ترشيد استخدام الخدمات الصحية، وتحقيق الاستفادة المثلى منها وتقليل هدر الموارد ما أمكن ذلك.

مصادر تمويل التأمين الصحي:

يعتبر التأمين الصحي طريقة لتمويل الخدمات الطبية، ومن صوره:

١.أن تتكفل الدولة بجميع تكاليف الخدمات الطبية.

٢.أن يتكفل المريض بجميع تكاليف علاجه.

٣.أن يشترك المريض وصاحب العمل في تحمل أعباء الخدمات الصحية.

٤.أن تتكفل إحدى جهات القطاع الخيري بالخدمات الصحية.

مرتكزات التمويل في القطاع الصحي:

تتمثل جهود دعم متطلبات الخدمات الصحية في حشد الموارد وتوزيعها لشراء الخدمات، إذ يهدف حشد الموارد إلى تحصيل الكم الكافي من المصادر المالية بشكل مستمر، وبأسلوب كُفء يوفر سلة خدمات صحية ملائمة وإدارة الموارد لشراء الخدمات الصحية المطلوبة، ومن ثم، توزيع الموارد بطريقة تسند إلى إستراتيجية تعمل على تعظيم الكفاءة الإنتاجية، والتوزيعية لعملية الشراء، وتتمثل في إدارة التعاقد مع مقدمي الخدمات الطبية في القطاعات العامة والأهلية والخاصة بسلاسة وانتظام.

نماذج التمويل في القطاع الصحي:

يتم تطبيق التأمين أو الضمان الصحي – بصورة عامة – من خلال أحد النماذج التالية:

١.النظام الصحي الوطني (تديره الدولة).

٢.نظام التأمين الصحي الاجتماعي (المجتمعي).

٣.التأمين الصحي الخاص.

٤.التأمين المبني على الدفع المباشر.

والأخذ بأي من هذه النماذج يخضع لعوامل متعددة الأوجه ومنطلقات ترتبط برؤى عقائدية، وأخلاقية، واقتصادية، وثقافية، واجتماعية، وأبعاد أخرى. ففي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – مثلاً – يسود النظام الوطني الذي تديره الدولة، وهو أيضاً النظام السائد على مستوى العالم إذ يوجد أكثر من مئة دولة من دول العالم تتبع هذا النمط من التأمين الصحي.

وفي المملكة المتحدة ودول أوروبا الشمالية يُتبع نظام التأمين الصحي المجتمعي، إلى جانب نظام التأمين الصحي الخاص – كما سيرد فيما بعد –.

الهدف من التأمين الصحي وتنظيماته:

تتمثل أهداف التأمين الصحي في ضمان تقديم الخدمة الصحية للمؤمن عليهم، وحفظ حقوقهم العلاجية، والحصول على الخدمة العلاجية؛ حسب المتفق عليه في بوليصة التأمين، وأن يراعى في ذلك، أن لا تدخل شركة تأمين في عمل المنشأة الصحية التي تقدم الخدمة، وأن متطلبات وإجراءات علاج المؤمن لهم أمر يختص فيه الأطباء في المرفق الصحي.

ولكل من النماذج إيجابيات وسلبيات، وللتأمين الصحي بصفة عامة سلبيات تتعلق بمتطلبات تطبيق التأمين، والخلافات، والخصومات، والأخذ والرد بين جهات التأمين، والجهات التي تقدم الخدمة، وكذلك بين المؤمِّن والمؤمن عليه، ويمثل التأمين الصحي (غير نظام التأمين الوطني) عبئاً كبيراً مباشراً على كاهل المواطن والأسر، والذي تُعرفه منظمة الصحة العالمية على أنه «إنفاق مباشر يتجاوز الأربعين بالمئة من الميزانية المتاحة للفرد»، وقد يؤدي إلى الاستدانة من الأقارب، وإلى بيع بعض ممتلكات الفرد أو الأسرة، مما قد يتسبب في إفقار ما يقدر بـ ٠,٦ – ٤,٥ ٪ من مجموع الأسر، وتلخص الجداول (ا،ب،ج) ملامح النموذجين الأساسيين للتأمين الصحي.

> (التأمين) الصحي يهدف إلى ترشيد استخدام الخدمات الصحية، وتحقيق الاستفادة المثلى منها

> (التأمين) الصحي يخضع لعوامل ومنطلقات ترتبط برؤى عقائدية، وأخلاقية، واقتصادية، وثقافية، واجتماعية، وأبعاد أخرى

> من أهداف التأمين الصحي ضمان تقديم الخدمة الصحية للمؤمن عليهم، وحفظ حقوقهم العلاجية

جدول أ: الأنموذج الصحي الوطني:

أهم جوانب القوة في النموذج الوطني، هي الاعتماد على أكثر من مصدر؛ لحشد الموارد (الثروة الوطنية والمصادر العامة)، وهي أكثر مأمونية.

ومن سلبياته، أنه سريع التأثر بالمنازعات، والمنافسات بداخل حلبة المجادلات الوزارية، والنفوذ الشخصي.

جدول ب - أنموذج التأمين الصحي المجتمعي (المعرف بالنظام البيسماركي، نسبة إلى المستشار الألماني بيسمارك)

وهو يعتمد على المشاركة في التكاليف، غالباً ما تتم هذه المشاركة من قبل مؤسسة مستقلة أو شبه مستقلة تتحمل مسؤولية تجميع الموارد، ومن ثم توزيعها لشراء الخدمة المطلوبة.

-ينظر إليه كتأمين إلزامي (كما هو الحال في التأمين الوطني) لجميع أفراد المجتمع، أو لفئات محددة منه، كموظفي القطاع العام، وهو حالياً يطبق في أكثر من ستين دولة، منها الدول الأوروبية، وكندا، واليابان، وعدد من الدول الصناعية والنامية، وعدد من الدول ذات الدخل المتوسط والضعيف في الشرق الأوسط.

ومن سلبياته، أنها تستند على مصادر عدة، والمشاركة الفعالة في التكاليف والإدارة،

جدول ج: نظام التأمين الصحي الخاص (التجاري)، وهو يعتمد انتقاء ومشاركة المستفيدين في صندوق تأميني خاص.

وهو يعتمد انتقاء ومشاركة المستفيدين في صندوق تأميني خاص.

-يهدف للربح، ويطبق في الولايات المتحدة الأمريكية كنظام رئيس للتغطية الصحية، ويطبق في بلدان أخرى كنظام تكميلي..

وهو أفضل من التمويل المبني على أساس الدفع المباشر.

- من سلبياته، استبعاد كبار السن، وأصحاب الأمراض المزمنة، وكونه يساهم بشكل كبير في زيادة المصاريف الصحية، وبارتفاع التكلفة الإدارية. كما أنه قد يُسهم في زيادة الإجحاف الاجتماعي، وترسيخ اللاعدالة.

-التأمين المباشر على أساس الدفع المباشر.

نماذج من الدول الأمريكية والأوروبية:

يعتبر التأمين الصحي إلزامي في ألمانيا والنمسا وسويسرا، وتتمتع معظم الدول الأوروبية بنظام رعاية صحية، يضمن تأميناً صحيًا إلزاميًا لكافة المواطنين، الفقراء والأغنياء، وهو النظام الذي يطلق عليه النظام « التشاركي المجتمعي – البسماركي»؛ حيث تقوم المؤسسات الأهلية بإدارته، تحت إشراف ومراقبة الدولة.

ويعتبر التأمين اختياري (تجاري) في الولايات المتحدة، وفي بريطانيا يتيح نظام «بيفردج» التأمين دون إلزام ودون إشراف من الدولة، وفي نظام التأمين (الوطني) تستقطع الدولة نسبة من دخل العامل تصل إلى ما بين ٢٥ و٣٠٪ مُقابل أن تتكفّل الدولة بعلاجه.

ومن نماذج التأمين الصحي ما يتبع في سويسرا، حيث يترتب على كُل فرد مواطناً أو أجنبياً بمن فيهم من حصل على رخصة عمل مؤقّتة قد لا تتجاوز ثلاثة أشهر، الانتماء لإحدى المؤسسات الأهلية للتأمين الصحي، حيث يتطلب ذلك عند مراجعة المريض للطبيب أو المُستشفى؛ أن يتحمل المريض كامل كلفة العلاج والدواء بنسبة (١٠٠٪) بحد أعلى قدره ٣٠٠ فرنك من مصاريف العلاج والدواء، ليتمكن بعدها من «العبور» إلى برنامج تغطية التأمين الصحي الكامل، والهدف من نظام «العبور» هذا، الحد من التوجه المُفرط وغير الضروري للطبيب لرفع تكاليف الرعاية.

وفي هولندا، يتوفر النظام الأفضل بين باقي دول الاتحاد الأوروبي، حيث يتواجد في كل حي طبيب عام، وآخر للأسنان. وتتكفل الحكومة برعاية مواطنيها صحياً منذ الأسبوع الأول للحمل وحتى الوفاة.

حجم التأمين في دول الخليج ودول عربية أخرى:

في الدول العربية تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي الست، وليبيا بالتغطية الشاملة لجميع مواطنيها؛ وتبلغ أكثر من ٨٠ ٪ في تونس والأردن وتغطي الثلث من المواطنين في المغرب. وهنا يُلاحظ في منطقة العالم العربي ضعف الاستثمار في الصحة، حيث إن نسبة الإنفاق في المنطقة مقارنة بالانفاق العالمي لا يتعدى ٤٪، بينما يمثل سكان المنطقة ٨٪ من سكان العالم، إلا أن الجهات المعنية في المنطقة تسعى إلى توفير تغطية صحية شاملة من خلال إعادة تفعيل «إستراتيجية الصحة للجميع»، والتركيز على الرعاية الصحية الأساسية، والتي أكد عليها إعلان قطر، الذي تم اعتماده من قبل وزراء الصحة العرب، وذلك من خلال الاتجاهات الإستراتيجية التي تركز على ما يلي:

-توافر البراهين والبينات المتعلقة بالإنفاق على الخدمات الصحية.

-زيادة الاستثمار في التنمية الصحية والتعريف بأهمية العائد الاقتصادي والمالي للاستثمار في الصحة.

-تطوير التغطية بالدفع المسبق وتوسيع مظلة التأمين الصحي.

-العمل على تحسين الكفاءة الاقتصادية لنظام التغطية الصحية، وترشيد استعمال التقانة الصحية والطبية، بما في ذلك اللقاحات والأمصال والأدوية ووسائل التشخيص الطبي.

ويتمثل الدور الحكومي في زيادة ميزانية وزارة الصحة، والإنفاق العام بصورة مباشرة، وغير مباشرة على الصحة، عبر المساهمة في أنظمة الضمان الاجتماعي والاستثمار في المحددات الاجتماعية للصحة.

تمويل النفقات الصحية في العالم العربي وعلاقة ذلك بفئات الدخل:

ترى منظمة الصحة العالمية أن دول الإقليم ذات الدخل المرتفع، كدول مجلس التعاون الخليجي وليبيا، تعمد إلى الحفاظ على الأنظمة الوطنية المعمول بها حالياً، والتي توفر عدالة أكثر في إتاحة الخدمات الصحية لجميع فئات المجتمع، وتغطية شاملة لأفراده على أن يتم العمل على ترشيد الخدمات، وتأمين إدارة جيدة، وتطوير

النظم التأمينية الخاصة، التي توفر نظاماً أساسياً لبعض العمالة الوافدة، وكذلك نظاماً تكميلياً للمواطنين الراغبين في ذلك. وأن الإنتقال من «النظام الوطني» الذي توفره دول مجلس التعاون من خلال المؤسسات الحكومية (وزارات الصحة، والدفاع، والداخلية، الخ..) إلى نظام تأميني مجتمعي (تشاركي)، أو من خلال نظم التأمين الخاصة، من شأنه أن يؤدي إلى تبعات مالية كبيرة لإدارة منظمة التأمين الصحي، إضافة إلى الإضرار بمبدأ العدالة في تقديم الخدمات الصحية لكل المواطنين.

أما في دول الإقليم ذات الدخل المتوسط، فإن المنظمة ترى أن النموذج التأميني المجتمعي «التشاركي» البيسماركي يعزز من إتاحة الخدمات الصحية لأكبر شريحة ممكنة من المجتمع.

وفي دول الإقليم ذات الدخل المنخفض، فإن الأمر يستلزم أن تقوم الحكومات بالاستثمار في الصحة من خلال زيادة إنفاقها العام، ومن خلال العمل على الترويج لأنظمة تأمينية على شاكلة النظم المجتمعية.

واقع التأمين الصحي في المملكة العربية السعودية:

يحتل التأمين الصحي المرتبة الأولى في سوق التأمين في المملكة العربية السعودية بسبب زيادة عدد السكان، وارتفاع مستوى الاقتصاد، وزيادة التطلعات نحو الخدمات الصحية الأفضل. ويعتبر قطاع التأمين في المملكة من أكثر القطاعات نموا في الوقت الحاضر، إذ سجل ارتفاعا بمعدل قدره ٦٢٪ خلال الأعوام القليلة الأخيرة.

حجم التأمين الصحي في المملكة العربية السعودية:

يبلغ حجم سوق التأمين الصحي في المملكة ١٠ مليارات ريال، ومن المحتمل أن يتجاوز خلال الثلاث السنوات المقبلة حاجز الـ ٥٠ مليارا في وجود ٣٠ شركة تأمين طبي في السوق.

ووصل عدد المؤمن لهم أكثر من سبعة ملايين نسمة، والمرافق الصحية التي تقدم الخدمة العلاجية، أكثر من ٢٠٠٠ مرفق صحي، وعدد شركات التأمين الطبي ٣٦ شركة تأمين.

ملامح التأمين الصحي في المملكة العربية السعودية:

يهدف النظام إلى توفير الرعاية الصحية للمقيمين في المملكة من غير المواطنين وأفراد عائلاتهم، ويتم كذلك تطبيقه على عدد غير محدد من المواطنين الراغبين في ذلك. ومن أهم المنافع التي يقدمها التأمين ما يلي:

-المساهمة في تطوير مستوى الرعاية الصحية في المملكة.

-إتاحة فرص تشغيل تخفف العبء عن المستشفيات الحكومية.

مراحل تطبيق النظام على المقيمين:

تم البدء في تطبيق نظام التأمين على المقيمين في منتصف عام ٢٠٠٦م ضمن خطة مكونة من ثلاث مراحل:

الأولى: تشمل الشركات السعودية التي يعمل فيها ٥٠٠ عامل أجنبي فأكثر.

الثانية: شمول الشركات السعودية التي يعمل فيها ما بين ١٠٠-٥٠٠ عامل أجنبي فأكثر.

الثالثة: وتشمل جميع العاملين الأجانب في المملكة.

حدود التأمين وقيمته:

من الملاحظ أنه يوجد حد أدني للمنافع، إلا أنه لا يوجد حد أدنى لسعر التأمين الصحي، فهي متروكة للمنافسة، ولخبرة الشركات، وأسعار العلاج التي تحددها المستشفيات، ومستوى وحدود الرعاية الصحية التي يرغبها حامل الوثيقة.

كما يلاحظ كذلك أن أسعار التأمين تختلف من شركة لأخرى؛ وفقاً لعدة متغيرات، وهي تتقارب مع مثيلاتها في الدول العربية الأخرى، ويستلزم نجاح المشروع تكاتف مجلس الضمان الصحي، والمرافق الصحية، وشركات التأمين، والمواطن والمقيم، والمستفيدين وتوافر الخدمات في مختلف المناطق الجغرافية. وتتوفر في المملكة أربع فئات للتأمين الصحي هي:

-فئة (جـ) ومتوسط أسعارها ٨٥٠ ريالاً وتستفيد منها بصفة رئيسة العمالة الوافدة.

-فئة (ب) ومتوسط أسعارها ٩٩٠ ريالاً.

-فئة (أ) ومتوسط أسعارها ١٣٥٠ إلى ١٤٥٠ ريال.

-فئة الشخصيات المهمة ومتوسط أسعارها ٢٠٠٠ ريالاً.

المحددات السلبية للتأمين الصحي:

من أهم الجوانب السلبية للتأمين الصحي بصفة عامة الجوانب المتعلقة بالنزاعات التأمينية وتكاليفها، وفي هذا المجال نجد أن أغلب القضايا عادة ما تكون مادية، وتتمثل في معاناة المستشفيات من الأخذ والرد والمنازعات بينها وبين شركات التأمين، والبعض الآخر يتعلق بحقوق المؤمن عليهم، وعدم الوفاء بمتطلباتهم.

وإلى جانب تكلفة تسوية المنازعات المالية، نجد معوقات أخرى تعترض قطاع التأمين والإفادة من الجانب الإيجابي من معطياته، ومنها ضعف الثقافة التأمينية، وهي ترجع إلى نقص المعلومات، ونقص الوعي التأميني، وصعوبة الاختيار من بين الشركات المعتمدة على أسس واضحة المعالم؛ نظراً لغياب معايير محددة، يتم استخدامها لتحديد القسط التأميني، وغياب قسط تأميني موحد يضمن حقوق الأطراف كافة. كما أن قلة فروع الشركات في مناطق المملكة ووجود خلافات كبيرة بين شركات التأمين الصحي والمستشفيات بخصوص الموافقات المسبقة بشأن بعض الخدمات التي تراها المستشفيات ضرورية، هي عوامل مُعيقه إضافية، حيث قد ينتظر المريض لساعات طويلة للحصول على موافقة الشركة على إجراء تحليل دم مثلاً!. كما قد يحدث لمواطن أن يراجع المستشفى، وهو يعاني من إصابة جسدية ترفض الشركة الموافقة على علاجه بحجة أن العملية تجميلية. ومن الملاحظ أن مماطلة شركة التأمين في الموافقة يؤدي إلى ازدياد قضايا المحاكمة؛ لضعف تفاعل الشركات مع العديد من الحالات المرضية، ومماطلة بعضها في تعويض الجهة مقدمة الخدمة، حيث إن شركات التأمين تعرض المعاملة المتعلقة بالمؤمن عليه على أطباء مختصين يعملون معها، وقد تستبعد أنواعاً معينة من الأدوية والأشعة والفحوصات من قائمة التأمين. كما تولد إجراءات التأمين الحاجة إلى تسهيلات بإضافية، منها: (الحاجة إلى نظام معلوماتي يوضح حالة المريض المؤمن عليه منذ لحظة دخوله المستشفى، وحتى الانتهاء من تقديم الرعاية الصحية له، والحاجة

> من سلبيات التأمين الصحي بصفة عامة، الجوانب المتعلقة بالنزاعات التأمينية وتكاليفها
>
> الحاجة تدعو إلى دراسة وإيضاح مختلف الجوانب الشرعية والاقتصاديةوالاجتماعية والتنظيمية ومدى إمكانية الأخذ بأي من أنماط التأمين في ضوئها

إلى آلية جديدة للرقابة على أسعار المستشفيات، ومعالجة تأخر علاج المرضى الذين يخضعون للتأمين الصحي، والتعريف بالأنظمة والقوانين ذات العلاقة وبالتالي تؤدي هذه المتطلبات إلى ارتفاع في التكاليف).

التأمين الصحي في المجتمع الإسلامي:

ألمح عدد من المفكرين إلى أن التأمين الصحي عمل سلبي في المجتمعات الإسلامية، حيث إنه قد يُسرب أموالاً ضخمة إلى خارج الاقتصاد الوطني، ويكرس الطبقية في المجتمع، ويرى البعض أن فيه ممارسة الربا، وأنه وجه من وجوه الغرر، فقد تثقل كاهل الفرد ولا تلبي حاجته، كما أنه قد يمثل وجه من وجوه أخذ مال المسلم

بدون طيب نفس منه.

تساؤلات حول شمولية التأمين الصحي وإمكانية تطبيقه في المملكة العربية السعودية:

نظراً لتنوع الخدمات الصحية، غالباً ما ترد تساؤلات وحوارات حول شمولية التأمين الصحي لمختلف الاحتياجات الصحية وإمكانية تطبيقه، ومنها ما يلي:

- هل المملكة جاهزة للأخذ بالتباين الصحي، وإذا كان الأمر كذلك، فما هو النمط الملائم وتخريجاته؟.
- هل يشمل التأمين الصحي الخدمات الصحية للأسنان؟، وهل هي شاملة وكاملة التغطية حتى لعمليات التقويم ؟.
- هل يشمل التأمين الصحي الخدمات الصحية النفسية؟، وغالباً ما يكون توجه شركات التأمين عدم شمولها ؟.
- هل ترى وزارة الصحة ملائمة التأمين الصحي للقيام بالخدمات التي تقدمها الوزارة ؟.
- هل ترى الجهات الأخرى التي تقدم خدمات صحية (الجامعات، المستشفيات العسكرية، موظفوا المستشفيات الخاصة... الخ) ملائمة الأخذ بالتأمين الصحي والاشتراك فيه؟.
- مدى التغطية لأفراد الأسرة ومختلف الأعمار؟.
- أي خيارات التأمين الصحي أكثر ملائمة في المملكة العربية السعودية من حيث مقدم الخدمة لو أخذت الدولة بمبدأ التأمين:

١- الرعاية الصحية المجانية في مرافق الرعاية الصحية الحكومية، أم

٢- إعطاء الحرية للمواطنين في الحصول على الرعاية الصحية من أي مقدم للخدمة، وأن تدفع الحكومة مقابل الخدمة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بواسطة مؤسسات (شركات أو غيرها) شراء التأمين.

- ما هو تقييم الجهات ذات الصلة لنموذج التأمين الصحي المقترح من قبل المركز الوطني للمعلومات المالية والاقتصادية، وهل يمثل اقتراح علمي قابل للتطبيق؟
- ما هي التحديات والصعوبات المتوقعة عند تطبيق التأمين الصحي وكيفية التغلب عليها؟
- التأمين الطبي التعاوني كبديل للخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية، كنمط ملائم وقابل للتطبيق؟

اقتراحات للنظر في مختلف جوانب التأمين الصحي وإمكانية التغلب على الجوانب السلبية للتأمين الصحي والتقليل من تأثيراتها:

يرى البعض أن الحاجة تدعو إلى دراسة وإيضاح مختلف الجوانب الشرعية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية ومدى إمكانية الأخذ بأي من أنماط التأمين في ضوئها. فإن رُئي أن الأمر يستلزم وضع أنظمة ومعايير واضحة وأسعار محددة، والتوعية بها على الجميع بهدف حماية حقوق المؤمن عليهم وتشجيع المنافسة العادلة، ودعم استقرار السوق التأميني، وإجراء تقويم دوري ومستمر؛ لمختلف أوجه التأمين الصحي، وتطوير مقتضياته.

وقد صدر مؤخرا امر مكي سام بأن تقوم وزارة الصحة بالتعاون مع مجلسي الخدمات الصحية والضمان الصحي بدراسة ألتأمين الصحي من كل جوانبه والرفع بما يتم التوصل اليه للمقام السامي لإتخاذ ما يراه حياله.

المراجع:

١- مقدمة في الخطر والتأمين – النواحي النظرية والتطبيقات العملية والرياضية -، قسم الإحصاء والرياضة والتأمين كلية التجارة بجامعة الإسكندرية - ١٩٩٢م.

٢- نظام التأمين الصحي التعاوني في المملكة العربية السعودية – بحث ميداني -، معهد الإدارة العامة – ١٤٢٣هـ.

٣- مراجعة لأنظمة التأمين الصحي في ست دول متقدمة – المزايا والعيوب، دروس للمملكة العربية السعودية، تقرير المركز الوطني للمعلومات المالية والاقتصادية ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

٤- تمويل الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية: دور التأمين الصحي، ١١ مايو ١٩٩٦م.

٥- قانون الصحة الكندي، ١٩٨٤م.

٦- قانون التأمين الصحي في المملكة المتحدة، ١٩٩١م و١٩٩٧م.

٧- قانون الرعاية الصحية Medicare والمعونة الطبية Medicaid، ١٩٦٦م وقانون الضمان التقاعدي للموظفين ١٩٧٤م.

٨- التأمين الصحي في مجتمع إسلامي – محاضرة الأمين العام للندوة العالمية للشباب الإسلامي - التأصيل الإسلامي للعلوم، الندوة العالمية بالرياض – ١٤٢٧/٣/٢٧هـ.

الحج تربية وتدريب !!

د. زيد بن محمد الرماني
المستشار وعضو هيئة التدريس
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

إذا كانت الصلاة والزكاة والصيام مراتع خصبة، شرعها الله ـ عز وجل ـ؛ ليتزود منها المسلم بالمُثُل الأخلاقية التي عليها صلاح دينه ودنياه.

إذ في اتحاد المؤمنين في هيئة الصلاة: (أقوالها وأفعالها، قيامها وركوعها وسجودها، وأوقاتها ومساجدها واتجاهها).

وإذ في الصيام: (وحدة شهره، ووقت الإمساك فيه من فجره إلى غروبه، ومراقبة الصائم لجميع جوارحه وتزكيتها وتطهيرها).

وإذ في الزكاة: (قضاء على الأنانية المادية، وتدريب على البذل والعطاء، لتقوى آصرة الأخوة الإسلامية بين المسلمين).

إذا كان في هذه الأركان الثلاثة؛ ما به يتطهر الفكر البشري من الإنعزالية والأنانية، وما به يتشبع بروح التواصي والتعاطف، ففي الحج أيضاً من هذه المعاني ما يزيد هذه الوحدة والمساواة بين المؤمنين قوة ورسوخاً.

يقول الأستاذ الحاج/ أحمد الحبابي في كتابه ((مرونة الإسلام)): «في مكة، وحول الكعبة في الطواف، وفي السعي بين الصفا والمروة، وفي عرفة، وفي المزدلفة، وفي المشعر الحرام، وفي منى، وفي رمي الجمرات؛ يجتمع المؤمنون على صعيد واحد، وفي نظام ولباس واحد، وتلبية موحدة.

وفي شعور المؤمنين بأنّ مكة بلد الله الحرام، هي للمسلمين جميعهم على اختلاف ألسنتهم وألوانهم، كُل هذا وغيره، يُحقق للمؤمنين في موسم الحج وحدة المظهر، وعن ذلك تنشأ الوحدة الروحية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية.

وفي لباس الإحرام المُتحد الخالي عن التجمل والتباهي، وفي التشعث والتغبّر يقضي المؤمن على أنانيته والتفاخر والتعالي.

وفي ذلك تذكّر بموقف الإنسان بين يدي الله ـ عز وجل ـ، حفاة عراة من كل شيء يوم العرض والحساب، يقول سبحانه: ((يومئذ تعرضون لا تخفى منكم خافية...)) الحاقة/١٨.

إنّ المقصود الأعظم من أداء فريضة الحج هو امتثال أمر الله تعالى، كما امتثله خليل الله أبو الأنبياء إبراهيم عليه السلام، حيث أمره تعالى بإقامة هذا الموسم العظيم، وبأن يؤذن في الناس بالحج، يقول ـ عز وجل ـ: ((وأذنّ في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فجّ عميق، ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات...)) الحج/٢٨.

ومن المعلوم، أنّ مشروعية الحج قديمة في هذه الأمة الإسلامية، قدم الصلاة والزكاة والصيام منذ رسالات الأنبياء عليهم السلام، يقول سبحانه ((ولكل أمة جعلنا منسكاً ليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام)) الحج/٣٤.

إنّ أهم ما ينبغي أن يتذكره المؤمن وهو يؤدي فريضة الحج، هي تلك العقيدة الصافية النقية من كل الشوائب، عقيدة التوحيد، التي أمر الله ـ عز وجل ـ بها خليله إبراهيم ـ عليه السلام ـ بعد ما بوأه مكان البيت وأرشده إلى قواعد الحج ومناسكه، يقول تعالى: ((وإذ بوّأنا لإبراهيم مكان البيت أن لا تشرك بي شيئاً)) الحج/٢٦.

وفي الأماكن المقدسة والبقاع المباركة يتذكر المؤمن إبراهيم الخليل عليه السلام، وهو يدعو ربّه في ضراعه وخشوع في قوله تعالى: ((ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك وأرنا مناسكنا وتب علينا...)) البقرة/

المهندس محمد النقادي يشارك في مؤتمر مجلس الكودات العالمية

شارك المهندس/ محمد بن حامد النقادي عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة في المؤتمر السنوي لمجلس الكودات العالمية، المنعقد في الولايات المتحدة خلال المدة من ٢٢ ذو القعدة إلى ٥ ذو الحجة ١٤٣٤ هـ.

الجغيمان يشارك في مؤتمر الموهبة والإبداع بتركيا

شارك الدكتور/ عبد الله بن محمد الجغيمان عضو مجلس الشورى، في فعاليات المؤتمر العالمي في الموهبة والإبداع التابع للجمعية العالمية لأبحاث تطوير الموهبة والتميز، الذي عقد في جمهورية تركيا، خلال الفترة من ١٩-١١/٢٢/١٤٣٤هـ.

يشار إلى إن الدكتور/ عبد الله الجغيمان، عضواً في الجمعية العالمية لأبحاث تطوير الموهبة والتميز.

موافقة سامية على ترقية العدواني إلى الرابعة عشرة

صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز – حفظه الله – على تعيين الأستاذ/ إبراهيم بن عبد العزيز العدواني على ترقيته إلى المرتبة الرابعة عشرة.

وقد رفع مدير عام إدارة شؤون الموظفين بالمجلس الأستاذ/ إبراهيم بن عبد العزيز العدواني بالغ شكره وامتنانه لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز – حفظه الله – على الثقة الملكية الكريمة، بصدور الموافقة السامية على ترقيته إلى المرتبة الرابعة عشرة. سائلاً الله العلي القدير، أن يكون عند حسن ظن القيادة به. وأعرب عن شكره وتقديره لمعالي رئيس مجلس الشورى الشيخ/ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على ثقته، وما يجده من معاليه من دعم، متمنياً أن يكون ذلك دافعاً له نحو المزيد من العطاء والجهد في خدمة الوطن من خلال مجلس الشورى. كما أعرب العدواني عن تقديره لمعالي نائب رئيس المجلس الدكتور/ محمد بن أمين الجفري، ومعالي مساعد رئيس المجلس الدكتور/ فهاد بن معتاد الحمد، ومعالي الأمين العام للمجلس الدكتور/ محمد بن عبد الله آل عمرو؛ لما يجده منهم من دعم ومساندة، كانت عوناً له بعد توفيق الله في أداء عمله، بما يحقق آمال وتطلعات مسؤولي المجلس وأعضائه.

د. سلوى الهزاع تشارك في منتدي فرص الأعمال السعودي الأمريكي الثالث

شاركت الدكتورة/ سلوى بنت عبد الله الهزاع– عضو مجلس الشورى – بحضور مشرف في فعاليات «منتدي فرص الأعمال السعودي الأمريكي الثالث»، الذي عقد في مدينة لوس أنجلس بولاية كاليفورنيا الأمريكية خلال الفترة من ١٠– ١٢ ذو القعدة ١٤٣٤ هـ.

ويأتي هذا المنتدى على غرار منتديات فرص الأعمال السعودية التي أقامتها المملكة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا واليابان وفرنسا، وذلك في إطار تنمية العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين المملكة والدول التي ترتبط معها بعلاقات صداقة وتبادل تجاري.

موافقة سامية على ترقية العسعوس إلى الرابعة عشرة

صدرت الموافقة السامية على ترقية الأستاذ حمد بن أحمد العسعوس المستشار بمكتب معالي مساعد رئيس مجلس الشورى، إلى المرتبة الرابعة عشرة.

ورفع العسعوس بهذه المناسبة شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز – حفظه الله – على هذه الثقة الملكية الكريمة سائلاً الله العلي القدير أن يكون عند حسن ظن القيادة به.

وأعرب العسعوس عن شكره وتقديره لمعالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على دعمه وثقته، متمنياً أن يكون ذلك دافعاً له نحو المزيد من العطاء والجهد في خدمة الوطن من خلال مجلس الشورى.

كما أعرب عن تقديره لمعالي نائب رئيس المجلس الدكتور/ محمد بن أمين الجفري، ومعالي مساعد رئيس المجلس الدكتور/ فهاد بن معتاد الحمد ومعالي الأمين العام للمجلس الدكتور/ محمد بن عبد الله آل عمرو، لما يجده منهم من دعم ومساندة كانت عوناً له بعد توفيق الله في أداء عمله.

القسم النسائي يحتفل باليوم الوطني

في خطوة لاقت استحسان الجميع، قام القسم النسائي بمناسبة اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية الثالثة والثمانين، بتوزيع بروشات على عضوات مجلس الشورى، وقد قامت موظفات القسم بتعليقها في يوم الوطن الغالي بالأماكن المخصصة لها. كما تم وضع لوحات على مداخل المجلس، تضمنت عبارات تنم عن فرحة اليوم الوطني.

عضوات الشورى يحتفين بالأميرة نورة في ملتقى علمي

شارك عدد من عضوات مجلس الشورى إلى جانب لفيف من الباحثين والباحثات من أصحاب الاختصاص في التاريخ السعودي الحديث في الملتقى العملي الذي نظمته جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بالتعاون مع دارة الملك عبد العزيز، بعنوان: «الأميرة نورة بنت عبد الرحمن»، وذلك في مقر الجامعة بالرياض. ، وقد قدم المشاركون عبر أربع جلسات علمية العديد من الدراسات والبحوث العلمية المتخصصة عن الأميرة نورة بنت عبد الرحمن من خلال المصادر التاريخية المحلية والأجنبية.

وتطرق الملتقى إلى عدد من المحاور هي: حياة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، وأعمالها الخيرية والاجتماعية، ومكانة سُموها لدى الملك عبد العزيز – طيب الله ثراه –.

يُذكر أن الأميرة نورة بنت عبد الرحمن –رحمها الله–، من أكثر الشخصيات النسائية ارتباطاً بأخيها الملك عبد العزيز، وبفعل هذا الارتباط نالت شهرة واسعة وبرز دورها مؤثراً في كثير من جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية في عهد الملك عبدالعزيز، ولتلك المكانة في نفس الملك عبد العزيز وأبنائه من بعده.

السلطان يشارك بورقة عمل في المؤتمر العالمي للمياه

في إطار المؤتمر العالمي للمياه والتعاون السعودي الدولي للمياه في الجمهورية المجرية، حيث شارك عضو مجلس الشورى الدكتور/ سلطان بن حسن السلطان بورقة عمل علمية تحت عنوان (حلول وتحديد مصادر المياه المتدفقة السطحية بالمنطقة الشرقية بتطبيق نظام المياه الجوفية)، تم ذلك خلال المؤتمر العالمي للمياه الذي عقد في الجمهورية المجرية، لإيجاد حلولاً جذرية لمشاكل المياة الدولية.

د / مستورة بنت عبيد الشمري شاركت في المؤتمر الدولي للغة العربية

في إطار مساعي المملكة العربية، وجهود مجلس الشورى، شاركت عضو مجلس الشورى الدكتورة/ مستورة بنت عبيد الشمري في المؤتمر الدولي الثاني للغة العربية، الذي أُقيم في مدينة دُبي. تحت رعاية صاحب السمو الشيخ/ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، ونظمه المجلس الدولي للغة العربية.

الجدير بالذكر أن الدكتورة/ مستورة تقدمت للمؤتمر ببحث تحت عنوان (دور مجلس الشورى السعودي في حماية اللغة العربية).

ويعد مشروع قانون اللغة الذي أصدره المجلس الدولي للغة العربية، أحد أبرز المشروعات التي شهدتها الثقافة العربية خلال العقود الأخيرة، وتهدف إلى الارتقاء بأوضاع لغة الضاد، إيماناً بأنه لا نهضة من دون تطوير العربية والعمل على انتشارها .

« اليوم الوطني »

د. صدقه يحيى فاضـــل

تحتفل الأمم والشعوب بمناسبات سنوية دورية عدة.... يَرمُز كُل منها إلى قضية أو حدث عظيم، أو مبدأ ما، أو إنجاز وطني معين.... فالهدف من إحياء الذكرى، أو المناسبة، هو: التذكير بموضوعها، وإعادة النظر فيما يرمز إليه من قيم ومبادئ.... بما يضمن توثيق العرى بذلك الموضوع، وتأكيد تبجيله وأهميته... وتدارس العبر منه... والإنطلاق إلى رحاب المستقبل، بناءً على هدىً من تلك العبر والدروس، بروح ملؤُها التقدير والفخر والاعتزاز، كما يقصد بإحياء هذه الذكرى بث روح التحمس للوطن، وإزكاء الإخلاص والولاء له، والتطلع لمستقبل أفضل له ولأبنائه.

والمملكة، وهى تحتفل هذه الأيام بذكرى «اليوم الوطني»، تحاول – حكومةً وشعباً ونخبةً – تطبيق كل ذلك، والإستفادة من معطياته... سعيا لتثبيت الأقدام، ولمستقبل أفضل وأرحب.

فاليوم الوطني – في حالتنا – هو: رمز لتوحيد هذه البلاد، وبنائها على أسس عصرية. والهدف من الاحتفاء بهذه المناسبة كل عام هى: التذكير بهذا العمل العظيم.... والتفكُر في كيفية صيانته وتطويره ورعايته، بما يضمن استمرار التوحيد والبناء، وعلى أسس صلبة وعصرية وخيرة... فالبناء يبقى شامخاً ومرتفعاً طالما كانت الأسس التي يقوم عليها صلبة ونبيلة وسليمة، بهذه الروح يجب أن نَدخل «المستقبل»، ونُحلق في آفاق الدنيا، مُسلحين بالعلم والإيمان والنوايا الخيرة، ومبشرين بأسمى القيم... طامحين إلى حياة أفضل، تظللها العزة والكرامة، وترفرف عليها مبادئ العدالة والمساواة والشورى والتكافل الاجتماعي – بإذن الله.

وتستدعى هذه المناسبة شكر الله، ثم شكر القيادة، وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وولى عهده الأمين سمو الأمير سلمان بن عبد العزيز، وسمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، على ما تحقق من انجازات على أرض هذا الوطن المعطاء. كما تستدعى وجوب قيامنا بمراجعة ما تحقق – مراجعة موضوعية صحيحة – والعمل على صيانته وتطويره، وكذلك التخطيط السليم للمستقبل، حتى ينعم أبناؤنا والأجيال القادمة بمزيد من الخير والرفاهية والازدهار، وباستقرار حقيقي وصلب. بعون الله ..

حفظ الله بلادنا العزيزة وقادتها، ووفقنا جميعا لإقامة المزيد من الإنجاز والعطاء. أجل، إن الإنجازات التي تحققت للوطن لكثيرة منذ آخر إحتفال بيومنا الوطني، في العام المنصرم. لندعو الله أن يبارك لنا فيما تحقق من نمو وتطور، ويوفقنا لعمل المزيد... حتى تترسخ مكانة المملكة السامقة بين أمم العالم، وتعلو رايتها خفاقة دائما.

عضو مجلس الشورى

رئيس البرلمان العربي ينوه بدعم المملكة للشعب الفلسطيني

ثمن رئيس البرلمان العربي أحمد محمد الجروان دعم ومساندة المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود للشعب الفلسطيني.

ونوه الجروان في تصريح صحفي على هامش اجتماعات لجان البرلمان العربي الأربع التي عقدت في القاهرة مؤخراً للتحضير والإعداد لدور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الأول للبرلمان المقررة في شهر اكتوبر ٢٠١٣ م، بالدعم الذي قدمته المملكة وهو ٢٠٠ مليون دولار لبرنامج خادم الحرمين الشريفين لدعم صمود المدن الفلسطينية.

وأوضح أن اللجان الأربع التابعة للبرلمان العربي بحثت كلاً على حدة القضايا المدرجة على جدول أعمالها، مبينًا أن لجنة الشؤون السياسية والخارجية والأمن ناقشت في اجتماعها اليوم ثلاث قضايا رئيسية هي القضية الفلسطينية التي تعتبر قضية الأمة العربية والإسلامية الأولى والوضع في العراق والأزمة السورية، مدينًا الجرائم التي يرتكبها النظام السوري ضد أبناء شعبه.

وقال الجروان إن اللجنة الاقتصادية التابعة للبرلمان العربي ناقشت عقد ندوة لدراسة مشكلة الأمن الغذائي العربي بكافة أبعاده الغذائية والمائية، فضلاً عن مناقشة الحساب الختامي للبرلمان لعام ٢٠١٢ ومشروع موازنة البرلمان للعام ٢٠١٤.

وأضاف إن لجنة الشؤون الاجتماعية بحثت محضر اجتماع اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجنة العامة التي وضعت خطة لتنفيذ مجريات العمل الخاصة بإصدار وثيقة عربية لحقوق المرأة لعرض تلك الخطة على الجلسة العامة للبرلمان العربي المقررة الشهر المقبل، كما استعرضت تقرير اللجنة المصغرة المعنية بدراسة قضايا الشباب في الوطن العربي.

وأفاد رئيس البرلمان العربي أن لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان ناقشت مجموعة من مشاريع القرارات، منها مشروع حول نشاط البرلمان العربي ولجانه في الدورة الجديدة ومشروع قرار حول التعاون بين البرلمان العربي والبرلمانات الوطنية.

تحالف «ميركل» يفوز بالانتخابات البرلمانية في ألمانيا

فاز التحالف المحافظ بقيادة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، والذي يضم حزبي الاتحاد الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاجتماعي المسيحي في الانتخابات البرلمانية الألمانية التي جرت الأحد ٢٢ سبتمبر ٢٠١٣ م.

ودُعي للمشاركة في الاقتراع ٦١،٨ مليون ناخب ألماني لانتخاب البرلمان الـ١٨ في تاريخ البلاد ما بعد الحرب العالمية الثانية. وسجلت نسبة المشاركين في التصويت ارتفاعا ملحوظا وصلت ٧٣٪.

الجدير بالذكر أن الكتلة البرلمانية الجديدة للتحالف المسيحي، المنتمية إليه المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل، ضمت لأول مرة نائبة مسلمة من أصول تركية، وتدعى جميلة جيوسوف ٣٥ عاما، كما سيضم البرلمان الألماني للمرة الأولى نائبين من أصول إفريقية، هما الألماني السنغالي الأصل كارامبا ديابي الذي انتخب على لائحة الاشتراكيين الديمقراطيين، والممثل الألماني السنغالي أيضا تشارلز ام هوبر الذي انتخب على لائحة المحافظين (الاتحاد المسيحي الديمقراطي).

بترسيخ وتعزيز النهج الديمقراطي الوطني الاتحادي: مسيرة الحياة البرلمانية تمضي قدماً

شارك المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة برلمانات العالم الاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية الذي صادف الأحد ١٥ سبتمبر، حيث واصل مسيرة العطاء على مدى أكثر من أربعة عقود، شهدت خلالها المسيرة البرلمانية مزيدا من التطور بفضل دعم القيادة الحكيمة، لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، لتمكين المجلس من المشاركة في عملية البناء والتطور، باعتباره يجسد نهج الديمقراطية والمشاركة السياسية للمواطنين التي انبثقت من مبادئ الشورى التي وجدت جذورها الأولى في تاريخ الإمارات.

وقال معالي رئيس المجلس الوطني الاتحادي محمد أحمد المر «إن مسيرة الحياة البرلمانية في الدولة تمضي قدما من خلال ترسيخ وتعزيز النهج الديمقراطي الذي واكب مسيرة المجلس منذ تأسيسه لتمكينه من ممارسة اختصاصاته الدستورية وتوسيع صلاحياته خدمة للوطن والمواطنين». وعبر مسيرته الممتدة يناقش المجلس من خلال ممارسته لاختصاصاته التشريعية والرقابية والدبلوماسية البرلمانية، مختلف القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان انطلاقا من نظرة شمولية ترى الاهتمام بحقوق الإنسان عملية متكاملة سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية وغيرها، لتوفير مقومات الحياة الكريمة للمواطنين، تترجم في خدمات اجتماعية وتعليمية متطورة ورعاية صحية وخدمات إسكانية متقدمة.

الجدير بالذكر أن المجلس الوطني الاتحادي يُعد أحد المؤسسات الدستورية التي رسخت وجسدت أهم مبادئ المشاركة السياسية للقيادة؛ حيث جاء إنشاء المجلس لتعزيز وتفعيل المشاركة السياسية للمواطنين في قيادة العمل الوطني، وتحمل مسؤولياته.

أعضاء المجلس الوطني الاتحادي خلال جلسة سابقة

أطول برلمان في العالم يحتفي بيوم الديمقراطية .. وأعضاءه يطالبون بالتمديد لهم مجدداً

احتفل مجلس النواب اليمني باليوم العالمي للديمقراطية، بعد مرور أكثر من عشر سنوات دون أن يتغير، فقد حالت الأوضاع دون إجراء انتخابات برلمانية، وقبل صعود الرئيس هادي للسلطة ظل البرلمان منذ عام ٢٠٠٣م، وحتى اليوم بدون أي تغيير

وحسب القانون اليمني كان من المفترض أن تجرى الانتخابات البرلمانية في ٢٠٠٧م، إلا أن الرئيس المعزول علي صالح قرر حينها التمديد للنواب عامين آخرين، وفي عام ٢٠٠٩م، حدثت أزمة سياسية أدت إلى التمديد أيضاً، كما طالبأعضاء البرلمان يطالبون بالتمديد لهم مجدداً .

في خطوة مثيرة للجدل برلمان نيجيريا يؤيد خطة للتجسس على شبكة « النت » والهاتف

وافق برلمان نيجيريا من حيث المبدأ علي مشروع قرار مثير للجدل للتجسس علي شبكة الإنترنت والتليفونات، بهدف حماية الأمن القومي للبلاد من أعمال الإرهاب .

وقال السيناتور عيسي جالادو: «أن النواب وافقوا بالأغلبية علي مشروع القرار الذي سيسمح للسلطات بتتبع المكالمات الهاتفية والإتصالات علي شبكة الإنترنت في اطار جهود تعزيز الأمن والتصدي للإرهاب».

كانت صحف نيجيرية قد ذكرت منذ أيام أن الحكومة وافقت علي عقد لشركة (البيت) الإسرائيلية بمدينة حيفا، لإستخدام تكنولوجيا التجسس التي تتمتع بها الشركة، لمراقبة المواطنين علي التليفونات والإنترنت، الأمر الذي رفضته أحزاب المعارضة النيجيرية .

برلمان نيجيريا

البرلمان التركي بين الـ «٥٪ ، ١٠٪ » من الأصوات

أعلن رئيس الـوزراء التركي رجب طيب أردوغـان أن حكومته سترفع الحظر عن ارتداء الحجاب في المؤسسات العامة، ضمن الإصلاحات التي كشف عنها. وقال «سنرفع الحظر (عن الحجاب) في المؤسسات العامة».

الجدير بالذكر أن تركيا وهي دولة علمانية تقطنها أغلبية مسلمة تشهد قيوداً صارمة منذ فترة طويلة تحول دون ارتداء النساء العاملات في مؤسسات الدولة للحجاب.

كما أعلن خططاً تتعلق بإعادة عقارات مملوكة لدير تابع للمسيحيين السريانيين كانت الدولة قد صادرتها.

وكشف اردوغان عن أمرين هما، تعزيز حقوق الأقلية الكردية في أول عملية سلام بين أنقرة والمتمردين الأكراد من حزب العمال الكردستاني. وتدريس عدة لغات بالمدارس الخاصة غير التركية من بينها الكردية التي كانت محظورة حتى الآن.

وتضم حزمة الإصلاحات احتمال تخفيض الحدّ الأدنى من الأصوات لدخول البرلمان الى ٥٪ من الأصوات، بعد ان كانت ١٠٪، وهو أحد مطالب السياسيين الأكراد.

رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان

إيطاليا : لجنة برلمانية توصي بطرد برلسكوني من مجلس الشيوخ

صادقت لجنة خاصة في مجلس الشيوخ الإيطالي على اقتراح بطرد رئيس الوزراء الأسبق سيلفيو برلسكوني من البرلمان بعد إدانته بتهمة الاحتيال الضريبي.

وبذلك يتبقى المصادقة الرسمية علي هذا القرار من البرلمان بأكمله ليصبح ساري المفعول ويتم استبعاد برلسكوني من البرلمان.

وأكد رئيس اللجنة السناتور داريو ستيفانو أن اللجنة «قررت بالأغلبية أن تقترح على المجلس مناقشة إلغاء انتخاب السناتور برلسكوني».

وكان البرلمان قد صوت في وقت سابق بالثقة في حكومة، أنريكو ليتا، بعد قرار رئيس الوزراء السابق، سيلفيو برلسكوني، التراجع عن موقفه، ودعم الحكومة.

المتفائل ينتصر:
كيف أصبحت المجتمعات الإنسانية تعيش أعلى مستويات الصحة والتقدم والرخاء

راكان إبراهيم ناظر
جامعة الملك سعود

تعود الذاكرة للوراء، ونسترجع الكثير من الجماليات في الوقت الذي كانت تتسم به المجمعات ببساطة الحياة والبعد عن التكلف. ذلك يبدو مغايرًا للحياة المعاصرة التي تفيض بالإحتياجيات الشخصية، والتلوث مع الاختناق المروري، والتوتر المستمر. معطيات الوقت الحاضر – كما كانت في الماضي - تنذر بإرتفاع بالأسعار، وازدحام، وتنافس أشد من أجل الموارد المحدودة، في ظل الزيادة المطردة لعدد السكان على وجه الأرض. فهل سيتقاتل البشر بسبب النقص الحاد في العذاء والماء؟ هل تصبح وجباتنا أكثر تلوثا بالكيمائيات المصنعة؟ هل ستنتشر أمراض السرطان والقلب والشرايين؟. هل ستندثر الأخلاق تحت وطأة الماديات المتراكمة؟. وهل ستنهار مقومات الإبداع والإنفراد في ظل تسارع وتيرة الحياة المعاصرة؟.

الجواب على هذه القضايا من الصعب حصره في حيز موضوعي أو علمي مباشر، لكن بإمكاننا الرجوع لبعض الإحصائيات المبنية على مسيرة البشرية في العقود الخمسة الماضية. ففي فترة وجيزة، شهدتها حياة كثير ممن لازالوا على قيد الحياة ويعيشون معنا، سجلت البشرية إرتفاعًا بنسبة ٣٠٪ تحسن في معدل الحياة. وتراجعت نسبة الوفيات بين الأطفال لثلثي ما كانت عليه. معدل الدخل للفرد الواحد – بعد التعديل للتضخم – ارتفع لثلاثة أضعاف. كذلك معدل إنتاج الغذاء العالمي ازداد لأكثر من الثلث. كل هذه القفزات الصحية والتقنية والحياتية حدثت في ظل تزايد أعداد البشر من ثلاثة مليارات إلى أكثر من سبعة مليار نسمة في الفترة ذاتها. طبعا إرادة المولى جل وعلا فوق كل شيئ، لكن ما هو التفسير لهذه القفزة النوعية للحياة على وجه البسيطة في ظل عقود معدودة مقارنة مع مئات وألاف السنين التي عاشت فيها البشرية فترات متقطعة من الرخاء والتقدم العلمي المحدود والأبطأ بمراحل مقارنة مع ما حصل خلال المائة سنة الماضية.

الرخاء الاجتماعي يقاس على مدى الزيادة في المردود المادي أو الخدماتي جزاء كمية العمل المقدم. على سبيل المثال، في المجتمعات المدنية المعاصرة الساعة الواحدة من الضوء الكهربائي تكلف ما يوازي دخل نصف ثانية من العمل عند ذوي الدخل المتوسط. وقبل خمسة عقود نفس الكمية من الضوء كانت بقيمة ثمان ثواني من العمل. بينما إشعال شمعة لنفس المدة سنة ١٨٠٠ م، يوازي قيمة ست ساعات من العمل الشاق. فكمية الرخاء الهائل الذي نعيشه اليوم، مقارنة على ما كان عليه أجدادنا في عصور مضت وانعكاسات هذا التحسن في المستوى المعيشي على كافة سكان الكرة الأرضية يعزى بالدرجة الأولى إلى الثورة في تبادل الأفكار والمعلومات والتي بدورها تقود لتبادل السلع والمنتجات. بشكل مُبسط، كما أن التلاقح البيولوجي يعطي المقدرة على تبادل الكروموسومات، وبالتالي يمنح النسل التنوع الجيني اللازم؛ لاستمرار النوع والحياة، « تلاقح الأفكار «، يولد أفكارا أحسن وحلولا أكبر تقود في النهاية لحياة أفضل. الأفكار الجيدة تنشأ في شبكة من الناس، ليس لأن العقل الجماعي أذكى ولكن لأن الأشخاص في الشبكة الفكرية يصبحون أكثر ذكاءًا وإبداعًا. كمية الإبداع لأي شخص يقطن في مدينة مكزية تعداد سكانها بالآلاف تكون ثلاثة أضعاف شخص أخر يقطن في قرية تعداد سكانها بالآف. تبادل الأفكار يولد الفرص وتبادل المنافع. رغيف الخبز الجاهز هو حصيلة الآف من البشر عملوا على حرث الأرض، وزراعة القمح، وحصاده، ونقله، وطحنه، وخبزه بمصدر طاقة كد عليه الاف أخرون لكي نحصل على الخبز في النهاية دافئا بلا عناء مقارنة مع لو أننا زرعنا قمحنا بأنفسنا.

في المحصلة، الأفكار قد لا تكون متحررة في المجتمعات، لكنها دوما بحاجة للتواصل والإندماج وإعادة التكوين. الفكر الإنساني ينمو ويكتمل بقدر محصلة التبادل الفكري بين أفراده. تلاقح الأفكار يولد الإبداع ويمنح الإستفادة من أعداد لا متناهية من شبكة من الأشخاص يحصل كافة أفرادها على قدر من الرخاء والوفرة. كل ما سبق يدعو للتفاؤل لمستقبل يزخر بالتقدم والتطور والإرتقاء الإنساني.

إعلان الإفلاس في الصحف وملصقات الشوارع

اطلع مجلس الشورى في القرار رقم (٣) بتاريخ ٢ محرم ١٣٥١هـ، على المعاملة المرفوقة والواردة في المقام العالي برقم (٧٧٧٨) بتاريخ ١٣٥١/١١/١٩هـ، المتعلقة بقضيته ضد ميتو ومحمد عبد العاطي ومصطفى شربيني، وبعد التأمل في كافة محتوياتها والمُخابرات التي جرت بشأنها وإتباع النظر والبحث فيها تبين للمجلس ما يلي:

أولاً:

إن الصك المرفوع الصادر في المجلس التجاري بعدد (١٢) بتاريخ ٢٥ رجب ١٣٥١هـ، المتضمن بحكم على صدقة ميتو والسيد سُلطان، صدقة المُبلغين الموضحين فيه لمصطفى شربيني، وبالإجراء المؤقت بالكفالة، تبين على أساس النظام التجاري.

ثانيًا:

أن المُستدعى صاحب الدين الثابت بالمحكمة المستعجلة الأولى بمكة على صدقة ميتو، بموجب أفادة قاضيها بمذكرته في العدد (٩٩٩) والصادر بتاريخ ١٣٥١/١٠/٢٤هـ، والبالغ قدره (٢١) جنيه انكليزي. وقد طُلب بناءً على قناعة المحكوم عليه بالحكم، أن يُعطي له ما يخصه إسوة بالدائنتين. وعليه، فقد صار يُحجز عليه في مال المحكوم عليه المذكور.

ثالثًا:

لدى إحالة طلب هذا إلى المجلس التجاري بجدة، صدر قراره المرفق بعدد (٦٦) بتاريخ ٥ ذي القعدة، المتضمن أن الوجه القانوني لا يُجيز إدخال محمد العاصمي المحكوم له بدينه على صدقة ميتو؛ لأن صدقة المذكور، حُكم عليه بالاجراء المؤقت، ونُفذ الحكم عليه، وما تحصل من أثمان مُبينًا أنه سلمه لدائنه مصطفى شربيني، ولما كان مصطفى شربيني أقام دعواه على صدقة بالمجلس بواسطة وكيله الرسمي، وواصل سببه فيها حتى حكمت مؤقتًا عبر مكة في وجه وكيل صدقة؛ فكل ما تحصل الآن هو خاص بشربيني لقيامه دعواه على نفسه من غير مشاركة أحد له في الإدعاء، وقد أخذ عليه كفيل ضامن؛ كلما يلحق المحكوم عليه من أضرار وخلافه، ولربما في صدقة ميتو.

المذكور يعترض في المرجع الإيجابي على هذا الإعلام وحقوقه محفوظة ولا وجه لإدخال العاصمي فيما لم يكن من حقه لأنه لم يتقرر ولم يُعلن إفلاس صدقة ميتو حتى تقسيم موجوداته أمام الأخرين.

وبين الدائنين تقرر أن عليه أن يتفق مع باقي الفرقاء لترتيب طلب بهذا، وفي هذا الحال يُرسل المجلس التجاري مندوبًا إلى مكة لإجراء المعاملات الإفلاسية، وما يتحصل يُقسم بين الدائنين كل منهم على قدر استحقاقه، والعاصمي في جملتهم؛ حيث أن صدقة ميتو بديونه لجملته أشخاص بموجب البيان المرفق بعريضته، ولا يتسنى للمجلس أن يقرر الإفلاس قبل أن يتقدم إليه الطلب لسكوت أصحاب الحقوق وما جاء في استدعاء صدقة ميتو في جهة اعتراضه على بيع أدوات الدكان كالبضاعة والفراشة والفوانيس والرفوف.... إلخ. فبهذا يمكنه أن يُكلف وكيله بجدة بأن يتحصل على صورة الحكم، ويعترض عليه في المرجع الايجابي، وبعد أن تتم المعاملة النظامية الذاتية للاشيء، يُقدم كفيل الشربيني ما يُحكم به ويتحصل منه.

رابعاً:

يرى مجلس الشورى الموافقة علي ما فرضه المجلس التجاري بقراره السالف الذكر وأن يفهم كل من العاصمي وميتو ذلك لإجراء مقتضاه عدا موضوع أدوات الدكان؛ فإن صريح النظام يمنع من بيعها، ولا بد من تكليف خاصة الشربيني بإعادتها إلى أصحابها عينًا.

خامساً:

غير أن ثمة ملحوظة تقتضي المصلحة الإشارة إليها تفاديًا مما وقع في هذه القضية، وهي أن المادة (١١١) في الفصل العاشر من النظام التجاري، قد كُلفت في بحث إعلان الإفلاس، أن يكون بتحرير إعلانات في المجلس بقدر الكفاية، ويُلصق في الشوارع، في كل مكان للناس، وإن كان للمفلس مُعاملة في بلدة أخرى، فترسل في الإعلانات المذكورة نسخ بقدر الكفاية، إلى أكبر قدر مأمور في تلك الجهة؛ لتُلصق تلك الإعلانات في الشوارع، ويُعلن في الجريدة، مع نشرها، كما جري في البلدة الموجود بها المجلس مدة لا تزيد عن عشرة أيام، وفي الخارج بالنسبة إلى بُعد المسافة ووجود الوسائط على أن كل من له دين على المفلس يُراجع أمين المجلس وأمناء الدَيانَة الذين ينتقيهم المجلس للتحقيق، وقيد مطلوباتهم داخل المدة المذكورة: (هو الشاهد الذي يُرد بمجلس الشورى استخلاصه من ذلك، هو أنه وإن كانت مواد الإجراء المؤقت في النظام لم تُصرح بهذا الإعلان، ولم توجه، فإن من المصلحة المرجوة إجرائها في الإجراء المؤقت وفقًا للحجز، والدين قد وقع في قضية صدقة ميتو والشربيني والعاصمي، بالرغم من وجود الكفالة؛ ولذلك سنحت للمجلس بأن القضايا التي تحدث بعد ذلك كما في تلك القضية، وما شابه ذلك، ويُحكم فيها بالإجراء المؤقت، يجب أن يُجري الإعلان عنها في الجريدة لمدة محددة وهي (عشرة أيام) على الأقل ليتقدم كل ذي دين، ودعوى تُجارية لإثباتها حالاً، وفي ذلك ضمان للحق).

سادسًا:

جاء في مذكرة حضرة مدير الشرطة العام عدد (٤٢٨٩) بتاريخ ١٣٥٤/١٠/٢٣هـ، المرفوعة في الأشياء التي أفرزت باسم زوجة صدقة ميتو، لا تزال محجوبة ويُسترحم صدور الأمر السامي بما يقتضي نحوها.

وحيث أن المادة (٥١٨) قد منعت الفقرة الرابعة منها، حجز أمتعة الزوجة، فإن المجلس يرى تسليم ما هو عاليه للزوجة بموجب سند رسمي مشهود عليه.

سابعًا:

لاحظ مجلس الشورى أن: «صك الحكم يخلو من أعضاء المجلس التجاري الذين حَكموا في الدعوى، وقد أوجب ذلك نص المادة (٥١٧) من هذا النظام.

وعلى هذا حصل التوقيع،
طبق الأصل.

ملحوظة:

حفظ الله العضو الشيخ/ حسيني بن سلامة.

فقد ظهر في جريان هذه المعاملة، أنه وقع في الحجز والبيع ضرر على الدائن والمديون؛ فأصبح بموجبه أن الدائن لم يتحصل إلا علي شيء بسيط، لا يقوم بما تكبده في مصاريف المحكمة؛ حيث لم يتحصل في دينه إلا بنسبة (خمسة في المائة)، وهذا أقل من المصاريف التي صرفها في الدعوة. والمديون أفقده كل ما يملكه حتى مكاييله وموازينه التي حفظها له قانون التجارة، ففي رأيي الخاص أن التسرع في أمثال ذلك يضُر معظم أصحاب الدكاكين والتجار البسيطة ويجعلهم بعد أن كانوا مستورين في دكاكينهم وقائمين بما يسد أودهم من حيث المصلحة ولم يبقى أمامهم من وسيلة للتعيش غير التسول، كما أنه لم يستفد الدائن من دينه غير أنه تسبب في تصفية دائنه ودينه، وللداعي أمل عظيم في رحمة الحكومة برعاياها، وإجراء الأوفق والأسلم والأحفظ لكرامة أمثال هؤلاء التجار ذوي المتاجر الحقيرة في هذا الوقت العصيب وبدكاكينهم الحقيرة، وذلك يكون بتشكيل هيئة صُلح تقارب بين الدائن والمديون في أمثال هذه المعاملة؛ لحفظ مصلحة الطرفين.

طبق الأصل.

ملحوظة:

في مقابلة المراد المخصوصة بشئون الحجز وأنواعه ووصوله مع القضية موضوع البحث. ظهر للخادم أن الحجز قد جرى علي غير صولة، كما أن التنفيذ قد حدث في غير أوانه، والعُهدة في ذلك على المُتسبب، وأي مُتسبب أظهر وأجلى في طالب التنفيذ الذي قدم كفيلاً عنه في كل ما ينشأ عن ذلك من ضرر وعطل غير منتظر.

وصائب الرأى السديد لمولاي سمو النائب العام.

طبق الأصل.

صدر الأمر السامي: في العدد (٢٥٩) بتاريخ ١٣٥٢/١/١٤هـ.

كفالة تغريم وأداء وتسليم

اطلع مجلس الشورى في القرار رقم (٥) بتاريخ ٧ محرم ١٣٥٢هـ، على المعاملة المرفقة، والمحتوية على الصك الصادر من المجلس التجاري بجدة بالعدد (١٤) بتاريخ ٢٥ شوال ١٣٥١هـ، والمسجل بصحيفة رقم (٢٠ و٢١)، والمتضمن بحكم على (عبد الله بن ناجي)، الوكيل الشرعي عن الحاج (أبو عائشة محمد صالح الكاظم)، المقيم بسواكن بدارة. وفيه المُدعي عليه (إبراهيم بن حسن بترجي)، وهو من أهالي وتُجار جدة، عن المبلغ المالي والمُدعي به، وقدره (أربعة آلاف وخمسمائة وأربعة وثمانون قرشًا، واحدى وثلاثون يارة)، ومنع معارضه وكيل المُدعي المذكور له في ذلك، وتضمينه ولو كله مصاريف المحاكمة البالغ قدرها (مائتي وتسعة وتسعون قرشًا أميريا)، ونصف مع ما بيد المحكوم له في الكشف المحتوي لمصروفاته الخارجية المصدقة في المجلس التجاري، طبقاً لنصوص المواد المخصصة في النظام التجاري. وعلى اللائحة الاعتراضية المقدمة في المحكوم عليه، وكيل المدعي المذكور، المقدمة إلى إمارة جدة في الرابع من ذي القعدة عام ١٣٥١هـ، داخل المدة القانونية، وعلى الرد المقدم عليها في المحكوم له ١٢ ذي القعدة عام ١٣٥١هـ، وعلى صورة ضبط القضية المقدم في المجلس التجاري طبق أصله المحفوظ لديه، تحت توقيع رئيس المجلس وكاتبه الأول المؤرخ في ١١ ذي القعدة عام ١٣٥١هـ. وعلى الصك الصادر من دائرة كاتب العدل بجدة المتضمن لكفالة (محمد بن ناجي)، لأخيه عبد الله، المذكور كفالة تغريم وأداء وتسليم بدفع جميع المصاريف القانونية، للمُدعي عليه.

وبعد التأمل في جميع ما ذُكر وبناءً على المادة رقم (١٤٤) من نظام المجلس التجاري، قد تقرر بالإجماع ما يأتي:

أولاً:

صحة الحكم المُشار إليه لإستناده على النظام، ومطابقته لأحكامه.

ثانيًا:

عدم ورود اعتراض المعترض، المحكوم عليه، والمندرج في لائحته.

ثالثًا:

التصديق على الحكم المشار إليه.

رابعًا:

الموافقة على تنفيذه. هذا، وإن المجلس يلفت النظر العالي إلى إشعار المجلس التجاري الموقر بمراعاة، ما يأتي:

- لزوم وضع تواقيع أعضائه عيناً في الصك لكل حكم يصدر منه طبق المادة (٥١٧) من النظام.
- ضرورة التنويه في المذكرة التي تُرفع مع الصك المراد تعيينه باستيفاء الرسوم القانونية عليه بموجب النسبة رقم (كذا) وتاريخ (كذا).
- التصريح فيها أنه قد بلغ الحكم إلى كل من المحكوم له، والمحكوم عليه بتاريخ (كذا).

وعلى ذلك جرى التوقيع،

السيد صالح بن سعيد يماني الشافعي
١٣١٠- ١٣٨٤هـ

اسمه:

هو سعيد بن محمد بن محمد بن صالح بن عبد الله، بن سعيد بن محمد بن أحمد بن القاسم بن شرف بن الحسن، التعزي، اليماني، الحسني الشافعي المكي، سليل الدوحة النبوية المباركة. من بيت علم وفضل.

ولادته:

وُلد رحمه الله تعالى في مكة المكرمة عام ١٣١٠هـ.

نشأته:

نشأ في كنف والده العلامة السيد سعيد بن محمد يماني (حمامة الحرم) مع إخوته (حسن ومحمد وعلي)، فحفظ القرآن الكريم ومبادئ العلوم والفنون، ثم التحق بالمدرسة الصولتية بمكة المكرمة مع أخيه السيد حسن عام ١٣٢٠هـ؛ فأخذا العلم من علمائها الأجلاء، كما أخذا عن والدهما العلم، كما لازما الشيخ عبد الرحمن دهان - رحمه الله -، حتى تخرجا من المدرسة الصولتية عام ١٣٢٨هـ، ثم واظبا على الأخذ من علماء المسجد الحرام والعلماء الوافدين إلى أن أُجيزا بالتدريس بالمسجد الحرام عام ١٣٣٠هـ.

دروسه:

شارك العلماء في التدريس بالمسجد الحرام بحصوة باب العمرة وبداره العامرة كعادة علماء المسجد الحرام.

الأعمال والوظائف:

١- عمل مدرسًا بالمسجد الحرام، وكانت حلقته بحصوة باب العمرة.

٢- سافر إلى اندونيسا للدعوة إلى الله ونشر العلم وتدريسه، بناءً على طلب ورغبة تلاميذ والده، والتف حوله طلاب العلم، وأخذوا عنه علوم اللغة، والفقة الشافعي، حتى أصبح قاضيًا للشافعية في جزيرة بالي وجاوا الشرقية.

٣- قامت الحرب العالمية الثانية، وهو ما زال باندونيسا، حتى عاد إلى الوطن عام ١٣٧١هـ.

٤- معاوناً لمدير مكتبة الحرم المكي الشريف، في ١٣٧٤/٦/٢٦هـ-١٣٧٥/٢/٢٢هـ، ثم مديراً لمكتبة الحرم المكي.

٥- عُين عضو بمجلس الشورى، في الفترة ما بين ١٣٧٥/٢/٢٣هـ- عام ١٣٨٤هـ.

مؤلفاته:

- أثناء اقامته في جاوا قام بتأليف عدة كتب في مجال التفسير، وبعض الأحداث التي مرت به هناك، ومشاهداته الشخصية لأمور الإسلام والمسلمين.
- قام بتأليف كتاب عن الحديث النبوي، وتاريخ جمعه، والأحداث التي مرت به، وقبل دفعه للمطبعة شب حريق الشامية الشهير عام ١٣٧٨هـ، ففقد فضيلته كما جاء في سير وتراجم عبد الجبارص (١٣٠، ١٢٩): «أنه فقد أعز ثلاثة أشياء لديه، ولده سعيد، وزوجته، ومسودات مؤلفاته».

رحلاته:

للسيد رحمه الله تعالى عدة رحلات:

١- الرحلة الأولى إلى أندونيسيا مع والده وإخوانه سنة ١٣٤٤هـ

٢- الرحلة الثانية إلى أندونيسيا سنة ١٣٥٠هـ.

وفاته:

توفي رحمه الله تعالى عقب صلاة العشاء ليوم الخميس الموافق ٢٤ /١١/ ١٣٨٤هـ، عن عُمر يُناهز الـ (٧٤) عاماً، ودُفن فجر الجمعة الموافق ١٣٨٤/١١/٢٥هـ، بمقابر المعلاة (شعبة النور)، وله ذرية مباركة منهم الأستاذ/عصام المُتوفى في ١٤٣٠/١١/٢هـ - رحمه الله -، ووالد كلاً من أ/نجيب ود/أيمن- رحمه الله -، رحمة الأبرار آمين..

الصراع الثقافي الأكاديمي

د. عبدالله العسكر

تشهد الجامعات العالمية جدالاً ثقافياً يراه كثير من المراقبين أنه بداية لصراع حاد، قد يؤدي إلى صراع دولي شامل، وربما ينتقل إلى أروقة السياسة، كَون الثقافة هي المؤثر في التوجهات السياسية.

يبدي «جوهان جالتونج» تخوفاً مشوباً بالحذر، من أن ما حذر منه «صمويل هننجتون» بخصوص صدام الحضارات أضحي قريباً.

وكنت ولا زلت من المتابعين للحراك الثقافي، خاصةً في أمريكا وأوروبا، وقد تولد في خاطري فكرة صعوبة قبول تنبؤات «صمويل هننجتون» بالمطلق. ولاحظت أن «الإنتلجنسيا» الغربية تُصور الثقافات العالمية على أساس أنها مجتمعات ثقافية مستقلة عن بعضها البعض، مما يجعلها في صراع، أو على الأقل تصادم في السياسة الدولية. وهذا تصور لا يقوم على ساقة، ذلك أي الثقافة (مثل الثقافة العربية) ليست ثابتة بذاتها، بل، هي متحركة، وربما متداخلة مع ثقافات أخرى. كما أن هناك فكرة آخرى، وهي أن فكرة المصالح قد دخلت من باب واسع على الثقافة. وأصبحنا نرى مجادلة ثقافية تنطلق من مصالح إقليمية، أو دولية.

وبسبب اعتبار الثقافة كياناً ثابتاً يبحث المنظرون في الغرب عن دواعي «وميكانزيم» ونتائج الصراع الثقافي المحتمل. حيث رصدوا كيانات ثقافية كبيرة قالوا: «أنها قد تدخل في صراع ثقافي أكاديمي مع الثقافة الغربية». وهذه الكيانات الثقافية الكبيرة هي: الثقافات (الكونفوشية والهندوسية والإسلامية). وقد تغافل القوم عن حقيقة ثقافية، وهي أنه من الصعب معرفة حدود كل ثقافة. ويذكرني هذا التناول بالأسلوب المتبع في الحوار الدولي بشأن حقوق الإنسان.

الواقع إنني لا أميل إلى مثل هذا التوجه، وهو اعتبار الثقافة كياناً ثابتًا ومُحدد المعالم. وعوضًا أرى أن الثقافة فكر اجتماعي واسع، قد يكون له خصوصيات، ولكنه عابر للقارات، يؤثر ويتأثر بالثقافات الأخرى. ولهذا، ومن خلال متابعتي أرى أن الجدل الثقافي الأكاديمي الدولي الدائر حالياً جدل غير مثمر.

وزبدة القول أن الكيانات الثقافية الأكاديمية، إن جاز هذا التعبير تواجه تحديات غير مسبوقة وهي: (التعددية والتسييس). أما التعددية فهي سلاح ذو حدين، فيمكن أن تكون مفيدة للثقافة، ويمكن أن تخلق صدامًا يتحول مع الزمن إلى صدام سياسي، وربما عسكري. وهذا ما نُشاهده اليوم في ما يُسمى بالصدام الإسلامي الغربي. أما التسييس فهذا الفعل هو لب المشكلة التي تعاني منها الثقافة، وهذا له حديث آخر.

أنتم أملي بعد الله

ساهم في مساعدة مرضى السرطان
بإرسال رسالة نصية فارغة إلى الرقم

5070

قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان
SAUDI CANCER SOCIETY

92009592

www.saudicancer.org

محاربة الفساد مسؤوليتك أنت أولاً لتكن لبنةً في
بناء حضارة تعتز بها، فبناء هذا الوطن بناءً حضارياً واجب
على كل من يعيش فيه و ينهل من خيراته ..**ولا بناء مع الفساد.**

للاستعلام عن آلية تقديم البلاغات
19991

وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ

نزاهة Nazaha

nazaha.gov.sa

رقم السنترال الموحد 0112644444
رقم الفاكس الموحد 0112645555

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
National Anti-Corruption Commission

facebook facebook.com/nazaha.gov.sa

twitter twitter.com/nazaha_gov_sa